ياسين الحاج صالح

بالخلاص، يا شباب!

١٦ عامًا في السّجون السّوريّة

25.2.2013



ياسين الحاج صالح

بالخَلاصِ، يا شَبابِ

١٦ عامًا في السّجون السّوريّة





بالخلاص، يا شباب

تصميم الغلاف: سحر مغنية
خطوط العناوين: علي عاصي

الطبعة الأولى 2012

ISBN 978-1-85516-867-1

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342 بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114—2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+

email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

المحتويات

إهداء

لم تُطِق أمي أن يسجن ابنها، ثم ابنان آخران. ماتت و لم يودّعوها.

وَ لم يتقبّل أبي أن أعمل كاتباً، مات وفي نفسه أن يراني أقوم بعمل أكثر هيبة.

إلى روحيهما، عجاجة وإبراهيم، هذا الكتاب عن السجن.

مقدمة

تحيل نصوص هذا الكتاب إلى السجن، لكن ليست كلها عنه. يصف بعضها وجوهاً من تجربتي كسجين سياسي في «سورية الأسد» بين عامي 1980 و1996، ويسترجع بعضٌ آخر منها السجن كتجربة مُتذكَّرة، فيما يتناول بعض ثالث منها جوانب من أوضاع السجناء السياسيين السابقين في سورية.

وهذا يضع الكتاب في موضع قلق. فلا هو يندرج مرتاحاً في خانة «أدب السجون»، ولا هو بحث اجتماعي، ولا هو كذلك سيرة ذاتية لسجين، ولا هو أخيراً وثيقة سياسية أو حقوقية، تفضح النظام وتظهر جرائمه للعموم. فإن كان لي أن أعبّر عما يوحّد هذه النصوص، غير إحالتها المشتركة إلى السجن، فربما يكون الجهد الهادف إلى تحويل السجن إلى موضوع ثقافي. أعني شيئاً قريباً من نزع السحر عنه والمساهمة في تقويض ما يتصل به من أساطير، أسطورة السجين السياسي خاصةً، وكانت أشاعتهما قصصٌ وروايات وأفلام، وشغف الناس بالأساطير والأبطال.

وليس فقط لأن بعض مواد الكتاب، أكثر من نصفه في الواقع،

تحكي عن غير تجربة السجن المباشرة، لا ينتمي الكتاب إلى أدب السجون، بل لأن النصوص جميعها ليست «أدباً». فحتى التي تروي منها جوانب من تجربتي كسجين لا تتناوله كقصة أو حكاية. لو كنت أجيد القص لما كتبت غير الروايات. وفي أية حال، حكى زملاء آخرون أيضاً التجربة في مواد منشورة وغير منشورة «قصة» السجن بإجادة لا يسعني مضاهاتها.

على أن في الكتاب بُعداً سِيَريّاً، يُلِمُّ بأطراف من تلك «الطفولة الثانية» التي كانها السجن لي. لقد مثّلت تلك السنوات تجربتي الأساسية والمكوّنة، فلا مخرج لي منها، وإن انقضى على خروجي سنوات تكاد تساوي السنوات التي قضيتها فيه.

كُتِب أقدم النصوص عام 2003، بعد نحو 7 سنوات من خروجي من السجن، فيما كتبت بعض الفقرات الست عشرة في نص وجوه السنوات والأمكنة في عام 2011 أثناء الثورة السورية المجيدة. وبتوانٍ، كتبت النصوص الأخرى في السنوات الثماني الفاصلة بين الموعدين.

أظن أن زمن الثورة السورية والثورات العربية هو آخر وقت مناسب لصدور هذه المواد في كتاب. كنت في مطلع شبابي حين سجنت في سياق أزمة وطنية كبرى، كانت مقاومة الطغيان الحاكم وجهاً مهماً لها. وهناك اليوم أزمة وطنية كبرى، وجيل جديد من الشباب يكافح ويعتقل ويُعذّب في مواجهة الطغيان نفسه. طغيان اليوم سليل طغيان الأمس، نسباً وهياكل ومعنى. لكن، خلافاً لشباب التمرّد القديم، لا يبدو أن شباب التمرّد الجديد سينتظرون فوق خمسة عشر عاماً حتى ينشروا تجاربهم. يدوِّنونها وينشرونها اليوم أولاً بأول.

«التخلص» من هذا الكتاب بالنشر وداع لتجربة تتقادم بسرعة بعد الثورة، وإفساح للطريق لتجارب جديدة لجيل جديد.

ي. ح. ص.

دمشق، 29/10/2011

وقائع أساسية

- اعتقلت فجر يوم 1980/12/7. كنت في العشرين من عمري، طالباً في السنة الثالثة في كلية الطب بجامعة حلب، وعضواً في الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي.
- تعرّضت لتعذيب معتدل ليوم واحد، في «الدولاب» وعلى «بساط الريح».
- أُحِلت مع رفاق آخرين إلى سجن حلب المركزي في المسلمية شمال حلب بعد أسبوع من الاعتقال.
- سمح لنا بإدخال الكتب في صيف عام 1982، بعد عام ونصف من الاعتقال.
- في ربيع 1983 صرنا نخرج إلى باحة السجن ونتريّض.
- في عام 1985 توفرت لنا مواقد كاز للطبخ والشاي... كانت أتيحت على نحو متقطع في أوقات سابقة.
- حصلنا على جهاز تلفزيون عام 1986.
- في العام نفسه، صارت أبواب المهاجع تترك مفتوحة بين الثانية

ظهراً والتاسعة أو العاشرة مساءً.

- في عام 1988، توفرت لنا الأقلام بعد إضراب عن الطعام لمدة ثمانية أيام.
- في أواخر عام 1991 أفرج عن أكثر نزلاء الجناح السياسي في سجن المسلمية، وبقينا فيه 16 سجيناً.
- نقلنا إلى سجن عدرا شمال شرق دمشق في 14 نيسان 1992.
- وأحلنا إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمشق بعد ذلك بأسابيع.
- في ربيع 1994 نلتُ حكما بالسجن لمدة 15 عاماً.
- انتهت محكوميّتي يوم 1995/12/7، لكن لم يفرج عني.
- في الصباح الباكر من يوم 1996/1/3 نقلنا، 30 سجيناً من ثلاثة أحزاب، إلى سجن تدمر.
- يوم الخميس 1996/12/19 أعدتُ من سجن تدمر إلى دمشق. وأفرج عني يوم السبت 1996/12/21.

قضيت في السجن 16 عاماً و14 يوماً.

طريق إلى تـدمر

عن التذكر والنسيان

لعلّي لا أختلف عن سوريين كثيرين في النفور من أي تذكّر تفصيلي لوقائع السنوات المجنونة، مثل مذبحة تدمر 1980، أو تاريخ سجن تدمر كله بين أواخر سبعينيات القرن العشرين ونهاية القرن، أو مأساة حماة 1982، أو حتى المحطات الرئيسية في تاريخ حبسي الشخصي. لا يختلف هذا النفور عن موقف من يغيّر دربه كي يتجنّب رؤية جثة مشنوق تتدلى في مكان عام. وبعد كل هذه السنوات من لا يريد اليوم أن يوفر على نفسه رؤية جثة القتيل المشوّهة، المتفسّخة.

لكننا أهل الميت، والجثة جثتنا، ولا مفرّ من تعرّفنا إليها وغسلها وإكرامها بالدفن. التذكر صعب حقاً، لكن النسيان ممنوع. وبهذا الدافع أكتب هذه الصفحات، مُغالِباً مقاومة قوية.

في كل عام، حين يقترب الشهر الأخير وتقترب ذكرى اعتقالي وذكرى الإفراج عني، يلح عليّ من جديد الشعور بضرورة أن أكتب أطرافاً من حكايتي، أكتبها لا لأرث أرض الكلام وأملك المعنى كما زعم محمود درويش، بل لأكف عن الهرب وأتخفف من

عبء الحكاية. لكن كل عام، وقد قاربت اليوم سبعة، يتكرّر الهرب وتتأجّل المواجهة من جديد[1].

وتمر السنوات وأشعر أكثر وأكثر أنني أخون نفسي، وأخون أصدقائي الذين ماتوا في السجن أو بعيد خروجهم منه، وأخون الأمهات والآباء الذين ماتوا في الانتظار؛ أو ربما أترك جثثهم في العراء. ولم يساعد أحد السجين على أن ينسى، وخاصة لم تقدّم السلطات الرسمية في البلاد أية مساعدة على النسيان للألوف ممن اكتووا بنار تلك المحنة التي دامت طويلاً طويلاً. بل كأنها، وهي تتحدث اليوم عن «الاستقرار والاستمرار»، تريد إبقاء ذاكرة الخوف حيّة في النفوس، أو لعلها تريد لنا من الذاكرة ما يكفي لأن نبقى خائفين، ومن النسيان ما يكفي لعدم مطالبتها بشيء أو مساءلتها عن شيء. وإلا فتهمة الثأرية ونزعة الانتقام جاهزة. وأمر هذا الاتهام عجيب بالفعل في درجة انعدام الأمانة والاستقامة فيه: فكأن مظالم رُدّت لأهلها، وكأن حقوقاً عادت إلى أصحابها، وكأن كلمة واحدة قيلت لتطييب خواطر الضحايا، وكأن أحداً اعتذر ممن طعنوا في صميم إنسانيتهم ومواطنتهم، وكأن سجوناً فُرّغت من سكانها، وكأن منفياً واحداً عاد مصون الحرية والكرامة، وكأن محكمة أمن الدولة ألغيت، والاعتقالات السياسية باتت شيئاً من الماضي... كأن كل ذلك تحقق، فيما الضحايا السابقون مصرون على «ركوب رؤوسهم»، لا يرضون بأقل من أن يسجنوا من سجنهم وينفوا من نفاهم... ويستبدّوا... ويتحكموا.

---

1 كتب هذا النص ونشر في حزيران عام 2003، في الذكرى الثالثة والعشرين لمذبحة سجن تدمر التي راح ضحيتها بين 500 و1000 من السجناء الإسلاميين. ولقد أدخلت عليه تنقيحات محدودة.

عبور مستنقعنا

لكنني باستعادة تدمري الخاصة هنا أحتفل بذكرى مذبحة 26 حزيران 1980 بطريقة ربما تتسع لمشاركة آخرين، وأحاول التدرب على الانفصال عن تجربة ما انفكت ممسكة بتلابيبي. أريد أن أتركها في الماضي لأنال استقلالي عنها أو لأتحرّر منها. لأستطيع أن أتذكر وأنسى باختياري. فإذا كان النسيان متعذراً الآن فلأن الماضي لم يمض، ولأن السجن قريب دوماً. ولذلك أيضاً لا أستطيع أن أتذكر بحرية ماضياً لم ينفصل عني. ولعل كثيرين مثلي حاولوا ويحاولون السيطرة على شوك تجربتهم، ولعله لم تتح لمعظمهم فرص أتيحت بقدر ما لي لمقاومة الاستسلام. أعرف أن كثيرين استسلموا، تركوا أنفسهم لاختلاط نسيان مُشوِّش أو لتثبُّت الذاكرة على عذاب الماضي ومهانته؛ ترك بعضهم جرح روحه يندمل دون أن ينظفه ويطهره، ويرعى بعضهم جرحه كأعز ما يملك، يتركه ينزف كي يدّخر شراسة طازجة لمستقبل ينتقم فيه. لكن الاستسلام، بشكليه، ليس خطيراً عليهم وحدهم، ولن أقول إنه خطير على هذه البلد الحزين والمجهول؛ إنه خطير على أية فرص محتملة لنا لأن نتصالح مع أنفسنا ونستحق حريتنا، حرية كل واحد منا وحريتنا جميعاً. الآن أضحى فك قيد الحكاية عنصراً أساسياً من أية تجربة ممكنة للتحرّر من قيودنا.

هذا المستنقع مستنقعنا نحن: لا نستطيع التحليق فوقه ولا توكيل غيرنا باقتحامه بدلاً منا، لكن يمكن أن نعبره بحرص أو بطيش. الخيار لنا.

اللجنة

في الشهر الأخير من عام 1995 كنت قد أنهيت 15 عاماً من الحبس قضت بها عليّ «محكمة أمن الدولة العليا» في دمشق، وهي المحكمة التي أحلت إليها بين 600 آخرين في ربيع عام 1992، أي بعد قرابة 11 عاماً ونصف من اعتقالي أو «توقيفي الاحترازي» (شيء شبيه بمذهب «الضربات الاستباقية» الأميركي، أصاب عشرات الألوف بين أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات). وبدلاً من أن يُطلق سراحي عُرِضْت على «لجنة أمنية» من النوع الذي سبق لي أن خبرته أكثر من مرة. الشيء الذي تفعله اللجنة اسمه «مساومة»، أي عرض صفقة «يتعاون» السجين فيها مع أجهزة الأمن (يقول أعضاء اللجنة، وهم ضباط كبار في أجهزة الأمن، إن التعاون تعبير عن «حسن نيّة» السجين إزاء... الدولة!) فيشي بأصدقائه ورفاقه أو «يكتب التقارير» عنهم، أو على الأقل يتعهّد بعدم «العمل بالسياسة»، مقابل الإفراج عنه؛ وإلا يبقَ في السجن إلى ما شاء الله. وليس هناك أيّ زلل في اعتبار «المساومة» تدريباً على الخيانة.

قلت للعميد الذي طرح عليّ العرض: إني صاحب حق، فقد اعتقلتموني أكثر من 11 عاماً دون تهمة، ثم قدّمتموني إلى محكمة استثنائية غير علنية، لا دفاع فيها ولا شهود، ثم دون أن يجبركم أحد حكمتم عليّ بالسجن 15 عاماً. أنا صاحب حق الآن!

ببساطة قال الرجل الذي سيشغل منصباً وزارياً في حكومة محمد مصطفى ميرو الأولى[1]: ما إلك حق عندنا.

بعد ثلاثة أسابيع، في بداية عام 1996، نُقلنا، ثلاثون سجيناً،

1 العميد محمد سيفو.

إلى سجن تدمر الرهيب الذي يستحق سمعته الرهيبة وأكثر. وكان «أعدل» ما في الأمر أن كان بيننا أناس وافقوا على شروط «المساومة» كلها إلى درجة أنهم وُعِدوا بأن يبيتوا ليلة الغد في بيوتهم. لكن الغد لم يأت بالنسبة للبعض منهم إلا بعد خمس سنوات تدمريات ونصف. ولم يفرج عن شخص واحد عند انتهاء المدة التي وجدتها «محكمة أمن الدولة العليا» عادلة. وحين كان يفرج عنا بعد إلحاق هزيمة حزيرانية كاسحة بنا في سجن تدمر كانت تجري «مفاوضات» مساومة جديدة ليقطف المنتصرون ثمار نصرهم المؤزر، إذ يجب ألا يخرج أحد من السجن فرحاً طليقاً.

لا أعرف أيّ حدس ومض في ذهن صنع الله إبراهيم حين كتب روايته الصغيرة «اللجنة». لكن ليس حدثاً روائياً ولا مفاجأة درامية أن انتهت لجنته إلى أمر بطل الرواية بأن يأكل نفسه؛ لا، هذا تعريف اللجنة بالذات. اللجنة لا تكون لجنة إلا لأنها تملك هذا السلطان: كلوا أنفسكم!

أسوأ من الأسوأ!

لطالما تملكني خلال الأيام التالية لموعد الإفراج المفترض عني، بين 1995 /7/12 و3/1/1996، شعور عاصر بالقلق؛ ولم أحتج إلى كثير من الجهد لأعرف أن هذا القلق مصنوع من الخوف المحض. كانت اللجنة قد توعّدت بإرسالي إلى تدمر إن لم «أوقّع» عقداً بأكل نفسي، لكن رأسي بقي «يابساً». ولم يكن في هذا اليباس أية بطولة. فبكل بساطة لم أصدّق التهديد، وكان لديّ من الأسباب «العقلانية» ما يجعل عدم تصديقي معقولاً. غير أن أسبابي العقلانية لا تدل إلا على

عدم استيعابي للعقلانية «غير المتوازية» للسلطة المطلقة والاعتباطية، أعني قدرتها دائماً على اختراق سقف العقل، على مفاجأتك بما لا يخطر لك ببال، نفورها من أية قاعدة مطردة أو قانون مستقر يتيح لضحاياها درجة من التوقع الرشيد لأفعالها والتكيّف المعقول معها. وطوال خمسة عشر عاماً كان «القانون» الوحيد هو أن هناك دائماً ما هو أسوأ من أسوأ مخاوفنا: كان السجن العرفي الذي سيدوم سنوات تتراوح بين أية مدة وأحد عشر عاماً ونصف، كانت المساومات المتطرفة المبنية على فلسفة كل شيء لـ«الدولة» مقابل لا شيء للسجين، كانت قبلها فنون القسوة في التعذيب، كان قطع الزيارات للاسبب، كان رفض التعامل معنا كسياسيين وكمجموعات، كانت محكمة أمن الدولة... فلماذا لا تكون تدمر ممكنة بعد 15 عاماً؟

كان شعوري يعرف أحسن من عقلي، وكان يعبّر عن نفسه بنوع من القلق الكتيم الثقيل. وفي تلك الفترة فقط، وحتى قبل الشحن إلى تدمر، عرفتُ معنى الزلزلة الجذرية للأمن وخبرتُ تَقصُّف الرّكب، وأمام اللجنة عرفت ما معنى نشفان الريق. ولم يكن السبب الخوف من اللجنة نفسها، لأني بالفعل لم أكن خائفاً، بل هو الخوف من أني عدت من جديد ريشة في مهب الريح بعد أن ظننت أني اقتربت من المرسى. في ذاكرتي تمثل الأسابيع الثلاثة بين «مساومة» اللجنة في 10/12/1995 وموعد نقلنا إلى سجن تدمر فترة الافتقار العميق للأمن وتبعثر كل توقعاتي وخططي. ورغم أني طمأنت زملائي بأن النقل إلى سجن تدمر مجرّد تهديد، فإن عقلي الباطن لم يطمئن. في تلك الأسابيع الثلاثة كتبت 40 صفحة متوترة عن الحرية والأمن، لكن السجانين صادروا دفتري وقت الإفراج عني بعد قرابة عام، وكنت

في وضع الناجي المستعد لخلع قميصه ليملص من المأزق.

اعتقال في الاعتقال

أطبقت المجلد الأول من كتاب محمد عابد الجابري عن فلسفة العلوم عند الصفحة 120 في الساعة الرابعة والنصف من فجر يوم 3/1/1996. تقلبت في فراشي مثل دجاجة تُشوى طوال ساعة تقريباً. كنت نهباً للقلق والرعب في تلك الليلة. كنت قلقاً من هذه القسوة التي لا حدود لها التي يمكن أن تسحقني مثل قملة. قلقاً من استحالة توقع المصير. قلقاً من أني رجعت إلى نقطة الصفر قبل 15 عاماً، عدت موقوفاً «عرفياً» أو «احترازياً»، ولا تزال صفحات الدفتر الجديد بيضاء كلها.

حوالى الخامسة والنصف صباحاً سمعت صوت مفتاح في قفل المهجع الأول من جناح السياسيين في سجن دمشق المركزي المعروف بسجن عدرا. اختلجت أمعائي بقوة حيال كسر العادة الاستثنائي هذا (تفتح أبواب المهاجع عادة في الثامنة صباحاً). فُتحت الأبواب كلها، وطُلب منا أن نَضُبَّ أغراضنا الشخصية. إلى أين؟ منذ البداية تسرّب إلينا أننا منقولون إلى سجن تدمر، لكن كان للرجاء والتوهّم رواياتهما: ذاهبون إلى فرع الأمن من أجل مساومة جديدة، ذاهبون إلى سجن صيدنايا حيث سيُجمَع كل السجناء في البلد قبل الإفراج عنهم...

في «العادة» يؤخذ سجناء الرأي من أمثالنا إلى تدمر إما بُعيْد اعتقالهم أو عقاباً لهم على مشكلة تسبّبوا بها في سجنهم «الأصلي»: إضراب عن الطعام مثلاً (أما الإسلاميون فسجن تدمر هو «مكانهم الطبيعي»). أما بعد سنوات طويلة من الحبس، وبعد الإحالة إلى محكمة أمن الدولة، وعند نهاية النصف الأول من التسعينيات، فهذا

يتجاوز حد تخيّلنا. ويبلغ الأمر في حالتي الشخصية حدّ غير المعقول لأني أنهيت سنوات حكم محكمة أمن الدولة الخمس عشرة. على أن حالتي لم تكن فريدة جداً. فقد كانت مجموعتنا المشحونة إلى تدمر في عز مربعانية الشتاء تضم سجناء أنهوا 14 عاماً، أو اقتربوا من نهاية أحكامهم التي كانت تراوح بين 8 سنوات وخمسة عشر عاماً.

وصلت وجوهنا الصفراء السجن الصحراوي ظهراً. ولاحظنا درجة من الدهشة عند إدارة السجن لوصول سجناء قدماء تجاوز كثيرون منهم عشر سنوات. تم تلقيننا بروتوكول السجن بسرعة: الرؤوس منكسة دائماً، الكلام همساً، الشعر والذقن والشاربان حليقة دائماً... وتم اقتيادنا من الإدارة إلى المهجع المخصّص لنا ورأس كل منا عند أسفل ظهر متقدّمه وعلى عينيه قميص داخلي أو بشكير. وكانت قافلتنا تتحرك بإيعازات تُبَلّغُنا أن هناك درجة أو باباً، وربما صاحبت الإيعاز رفسة على المؤخرة أو لكمة على الظهر.

تكسير خشب

أظن أن شعورنا في يومنا الأول لا يختلف عن شعور من وقع في بئر عميق في منطقة مقطوعة عن العالم. لعله شعور آدم بعد السقوط.

اختاروا أحدنا رئيساً للمهجع، وأبلغوه أن النوم في السابعة مساءً والاستيقاظ في السابعة صباحاً، وشرحوا «نظام التعليم» باختصار، وحددوا مواعيد الطعام وكيف نستقبله. وحين أحيل إلى «هم» بصفة جمعية غير محدّدة فليس رغبة مني في شملهم بهوية أتميّز عنها؛ بل لأنهم غارقون فعلاً في غُفْلية لا تتمايز. فلم أر، ولم ير أحد من زملائي إلى حين خروجي، تعابير وجه أحد منهم، ولم ننظر قط في عينيْ أيّ

منهم. ممنوع. فالعين ليست مغرفة الكلام فقط، حسب قول شعبي بديع، وإنما هي قناة التراسل والتعرف والتواطؤ والتنبّؤ، أي العلاقة الإنسانية. مرة طلب رئيس المهجع من المساعد أول، المسؤول المباشر عنا، أن نرفع رؤوسنا حين نتحدث إلى السجانين؛ رد البطل: وهل فعلتم شيئاً يرفع الرأس لترفعوا رؤوسكم هنا؟!

صباح اليوم التالي تناهى إلى سمعي ما ظننت أنها أصوات تكسير خشب آتية من بعيد. لكنها كانت تقترب بين حين وآخر. في التاسعة والنصف فتح باب مهجعنا، وتم «استقبالنا» رسمياً. «الاستقبال» أو «التشريفة» هو حفلة «فلقة» من 100 «كبل» في «الدولاب» لكل واحد منا (قد «يأكل» الإسلاميون 500 كبل) ونحن عراة إلا من الكلاسين. والهدف منها «كسر العين».

استغرق تكسير خشبنا نحن الـ11 نحو ساعة (قسمنا إلى 22 شيوعياً موزعين على مهجعين، وفصل عنا 8 من «البعثيين العراقيين» أخذوا إلى مهجع ثالث). وحين كان بعض عناصر السجن «يُدَوْلِبونا»، تولى آخرون منهم تفتيش أغراضنا. سمح لنا بالاحتفاظ بالألبسة الشخصية فقط.

طوال أسابيع ظل السجانون مستغربين من إرسالنا إليهم، لكنهم ارتاحوا في النهاية إلى فكرة أنه لو لم نكن «أولاد قحبة» لما نقلنا إلى تدمر! وبالفعل يصعب أن يجود أحد منا بشهادة بسجن تدمر أبلغ من هذه. اقترح أحد السجناء، بكر صدقي، أن يكون شعار سجننا الجديد شعار جحيم دانتي: أيها الداخلون إلى هذا المكان، تخلوا عن كل أمل!

الغريب أني لم أصب بالرشح أو «الكريب» هناك أبداً رغم جو تدمر الصحراوي القارس شتاءً، ورغم انعدام التدفئة وقلة الأغطية

والألبسة، ورغم الاستحمام بماء بارد دائماً، ورغم أني كنت سهل الإصابة بأمراض البرد في ظروف أحسن بكثير في سجن عدرا، وقبله في سجن المسلمية في حلب. أظن أن الجسم يستنفر كل طاقاته للتكيّف مع وضع طارئ صعب.

«نظام التعليم»

طوال شهر ونصف لم أتعرّض لأيّ أذى جسدي يتجاوز بضعة «كفوف» على الوجه، بينما أصاب أكثر زملائي عقاب أشد، «المعلَّمون» منهم خاصة. و«التعليم» هو تمييز بعض السجناء بعلامة يحدّدها عناصر الحرس الذين يروننا من نافذة في سقف المهجع (أبو البيجاما الخضرا، أو صاحب «الفرشة» الثالثة من اليمين مثلاً) ليعاقبوا حين يفتح باب المهجع، أو غالباً صباحِ اليوم التالي، بعد تسلّم الفطور أو عند إخراجنا إلى الباحة. ويُطلَب عادة من رئيس المهجع أن «يُعلِّم» أي عدد من السجناء يخطر على بال السجان، ولأية أسباب يرتئيها. والعقاب يتراوح بين بضعة «كفوف» أو عشرات منها إلى «دَوْلَبَة» المعلَّم المنكود. الأشنع من العقاب هو انخلاع قلب المعلم في انتظار العقاب، والشعور المقيت بدبيب ملايين ديدان الخوف في الأحشاء والعضلات. ولعل الهدف من نظام التعليم التدمري هو غرس المنعكسات الشرطية المناسبة، ومنع «روح» الاستقبال أو التشريفة من التقادم، أو ببساطة إنعاش كسر العين. ولديّ شبهة بأن مصدر «نظام التعليم» هذا هو نفسه مصدر ديمقراطيتنا الشعبية، أوروبا الشرقية، إذ يروى أن سورية استوردت، منذ بداية الأزمة السورية أواخر السبعينيات، خبراء أوروبيين شرقيين

في شؤون التحقيق وانتزاع المعلومات و«تربية» السجناء.

في إحدى الليالي كنت «لِيْليّاً»، أي أقوم بنوبة حراسة مدة ساعتين لزملائي النيام، أكون مسؤولاً فيهما عن كيفية نومهم («مُسايفة»، أي على جنوبهم حصراً)، وعن وضع «الطمّاشات» على عيونهم وعدم انزياحها للأعلى أو الأسفل، وعن عدم وجود أي منهم في دورة المياه، وعن أي شيء يخطر على بال «حضرة الرقيب أول» فوق سطح السجن، ألوان فُروج أمهاتنا مثلاً. (كنا نخاطب أيّ سجان «حضرة الرقيب أول» خشية أن يكون رقيباً أول بالفعل، وكان السؤال عن لون فرج الأم روتينياً). من «الشرّاقة»، الشباك المفتوح دائماً في سقف المهجع والذي تتنزّل منه أوامر التعليم عادة، لاحظ الحارس أن أحذية زملائي وشحّاطاتهم ليست مُرتّبة في ركن محدّد من المهجع. وهكذا عثر لي على ما يسليني لبعض الوقت في «لِيْليّتي» المملة: نقل الأحذية والشحاطات بفمي إلى أحد أركان المهجع. كنت أرفعها بيدي إلى فمي وأنزلها في المكان المحدّد. لكن لم يكن هذا هو الفعل الصحيح حسب «حضرة الرقيب أول» في الأعلى: كان عليّ أن أنحني عليها وألتقطها بفمي مباشرة.

في اليوم التالي بادرت إلى السخرية من عقابي، وأعلنت لزملائي أني بعد صيام أكثر من شهر ونصف أفطرت على... شحاطات!

لكن الأيام كشفت أن هذا النوع من الإفطار ليس بدعة دهمت خيال سجان في لحظة سأم.

مر علينا صيف 1996 فظيعاً من شدة الخوف وغزارة «التعليم» وسريالية أفانين الترويع. في أحد أيام ذلك الصيف، وبينما كنا جالسين منكّسي الرؤوس وأيدينا خلف ظهورنا تحت شمس آب الحارقة في

حوش المهجع، أمر السجان بأن يضع كل منا «شرفه» في فمه. كَزَزْنا على فردات أحذيتنا بأسناننا وأبقينا أيدينا خلف ظهورنا المحدودبة. وكان حضرة الرقيب أول متسامحاً حين تبيّن له أن الشخص الستيني الذي كان يسند «شرفه» بيده إنما يؤازر طقم أسنانه في الإطباق على فردة الحذاء.

في ذلك الصيف عرفت الخوف كشعور جسدي محسوس، لا كقلق. كنت أعرف أنه خوفٌ وليس غير الخوف ذلك الشعور الذي لا يوصف ولا يطاق، شعور الوهن والتآكل الذي أحس به يدب في خاصرتي وفي عضلات عضدي. كدت أفقد وعيي مرة من هجمة خوف داهمة، وأنا ليليّ، لو لم أوقظ رئيس المهجع ليتولى دقائق قليلة باقية من مناوبتي.

«صراصير غدارة»

غير مرئي فوق سطح المهجع، يشرف علينا دون أن نراه، كان «حضرة الرقيب أول» غاضباً لسبب غير مفهوم، لعلها شمس آب الحارقة في تدمر تُوتِّر أعصابه. كنا، منكّسي الرؤوس محدودبي الظهور ويدا كلّ منا مُتشابكتان خلف ظهره، منشورين في سكون تام في حوش مهجع «المستوصف»، كأننا خضار تُجفف.

قرر بداية أننا ضباع غدارة، ولم يلبث أن تدارك بأننا صراصير غدارة. هذا أنسب. كان واحدنا، وهو محني الظهر ورأسه يكاد يلامس قدميه، يشبه الآخر شبه الصرصور بالصرصور. الضبع حيوان كريه وشرس، لا يستغرب الغدر منه، هو قادر عليه، وربما يَنتفع منه. أما وضاعة شأن الصرصور وانعدام شخصيته التام واستحالة أن يجني

شيئاً من غدره، فتجعله أشد إثارة للاحتقار والسخط، لا أقل. بوجوده وحده، وأكثر بغدره، يهدّد الصرصور بمحو الفارق بينه وبين عالم حضرات الرقباء الأولين. وهذا خطر وجودي، لا مجال للتسامح به. مجرد التفكير في أن كائناً قذراً مقززاً كهذا يقف في مواجهة الحضرة إهانة لا تطاق، لا يمحوها إلا سحقه. السحق وحده ما يعيد نصب الفارق الوجودي بين الحضرات والصراصير. وبينما ضعف الصراصير يجعل سحقها أمراً ميسوراً، فإن غدرها يجعل سحقها أمراً مرغوباً وواجباً.

التوبة!

وقت تخرجي من الجامعة عام 2000، التقيت مصادفة فيها بزميلي دراسة سابقين كان قد أفرج عنهما قبل أسابيع فقط. قضى أحدهما 19 عاماً في سجن تدمر والآخر 18 عاماً بتهمة الانتماء للإخوان المسلمين. ومع ذلك كانا يبدوان شخصين طبيعيين وبصحة جيدة. وأحدهما هو الذي تذكر أننا عملنا معاً في مخبر الكيمياء في سنتنا الجامعية الأولى. ينبغي أن يكون هذا مذهلاً: فسنة تدمرية واحدة في الثمانينيات تعادل سنوات في التسعينيات، وبتدويني هذه الشهادة أجازف أن أكون «نقّاقاً» قياساً إلى ما شهده ألوفٌ قبلي. ولا شك عندي في أن الفضل في سلامة زميلي الدراسة يعود لإيمانهما الديني. فلا أحد يستطيع منع السجين من اللجوء إلى ربه وإسلام روحه وقلبه له، حتى لو كانت الصلاة والصيام محظورين إطلاقاً في تلك البقعة «المحرّرة» من الغيبيات والعقائد الدينية. ولعله الإيمان أيضاً ما كان يدفع كثيرين إلى التطوّع لتلقي العقاب التعليمي المروّع فداءً لسجناء مرضى أو مسنين.

أود في الختام أن أستعيد خاطراً ألحّ عليّ في ذلك المقام المخيف ذاك: هذا سجن لا يجوز هدمه أو تركه يتهدّم. لم لا نقلِبه إلى متحف لأدوات التعذيب، ونشيد فيه نصباً يكرّم عذابات ضحاياه، ويعلن أننا لن ننساهم. ونسمّي هذا النصب نصب التوبة، توبتنا جميعاً. هذا جزء من عملية أوسع، سياسية وثقافية وقانونية وإنسانية، تهدف إلى ضمان تسامي السوريين على أية دوافع ثأرية ممكنة وقطع الدائرة الجهنمية لتبادل مواقع القاتلين والمقتولين. فالضحية الدائمة لهذه الدائرة هي الجميع وبلد الجميع.

سجن تدمر عار سوريا؛ وبتكريم ضحاياه نوزع هذا العار علينا جميعاً وبالتساوي؛ هذا لا لأننا متساوون في المسؤولية عن الماضي، ولكن تعبيراً عن استعدادنا لتحمّل المسؤولية معاً في المستقبل.

حزيران 2003

عن الحياة والزمن في السجن

إلى روح الرفيق الشهيد هيثم الخوجة

هل يمكن للسجن أن يكون نمط حياة؟

لقد كان بالفعل. فقد عاش في سجون بلدنا ألوف الناس بل عشرات الألوف. لم يختاروا هذه الحياة لكنهم عاشوها. عاشوها لأنه لم يكن لهم خيار آخر، ولأنهم لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون في السجن غير أن يبقوا على قيد الحياة. عاشوا ما استطاعوا، وسرقت منهم تلك الحياة حين أراد سجّانوهم أو حين خذلتهم أجسادهم. فالأجساد هي التي دوّن عليها الطغيان ملحمة نصره المبين، وعليها أيضا سطّر سيطرته وجبروته العنيف، لكن الفارغ.

تجربة وطنية

السجن نمط حياة إجباري وخبرة مشتركة لعشرات ألوف السوريين. إن امتداده الزمني الطويل و«قاعدته الاجتماعية» العريضة يجعلان

منه تجربة وطنية بالفعل. وللأسف لا تزال هذه التجربة شبه بكماء، لا تكاد تقول لنا شيئاً[1]. إن إضاءتها من جوانبها المختلفة ضرورية من أجل إعادة بناء الذاكرة الوطنية وتحريرها من مكبوت ثقيل، لكن كذلك من أجل تأسيس الثقافة الديمقراطية والسياسة الديمقراطية في سورية. وليتنا نتمكن من إطلاق مشروع نشر حول السجن السوري: دراسات وكتب وشهادات ووثائق ومذكرات... سيسدي ذلك خدمة لا تقدر بثمن لقضية الحرية في البلد.

ترويض الوحش

تخطيطياً، ينقسم السجناء إلى صنفين من حيث تعاملهم مع زمن السجن المباح. يلجأ الصنف الأول إلى «قتل الوقت» بما قد يتاح من وسائل التسلية (أتحدّث عن غير سجن تدمر، وعن غير السجناء الإسلاميين). والسجين من هذا الصنف يرفض الاعتراف بالسجن، يرفض المصالحة معه وإعطاءه أي معنى. الحبس هنا زمن ضائع، مهدور، يتحمّله السجين تحمّلاً سلبياً، ويتحيّن لحظة الخلاص منه.

يعمد الصنف الآخر، بالمقابل، إلى كسب الوقت إلى صفهم، يحاولون تدشين بداية جديدة وفتح سجل اكتساب جديد في دارهم الجديدة. فبذلك يدمج السجين تجربة السجن في مخطط حياته، ويسبغ عليها معنى كان يمكن أن تفتقر إليه، وبذلك أيضاً يوسع من فسحة حريته، حتى وهو «وراء القضبان». وأهم طرق ترويض

---

1 كتبت هذه المقالة ونشرت في حزيران 2004. لم يكن نشر شيء تقريباً عن تجربة السجن في سورية حينها. هناك اليوم مكتبة صغيرة، عدد من الكتب التي تتناول التجربة كتبها سجناء أو سجينات، أو آخرون بناءً على روايات سجناء وسجينات.

الوقت الكتب والأقلام ووسائل التعلم بصورة عامة.

هذا التصنيف تخطيطي جداً بالطبع، وهو يغفل حالات بينية عديدة. معظمنا، في واقع الأمر، نمزج بين «قتل» الوقت و«كسبه»، وإن بنسب متفاوتة.

السجن وحش، ولا يمكن للمرء أن يعايشه إلا إذا روّضه وسيطر عليه. وبينما قد يلعب التكوين الشخصي دوراً حاسماً في ترويض الوحش في بعض الظروف، مثلاً رياض الترك كما صوّره محمد علي الأتاسي في فيلم «ابن العم»، فإن هناك عوامل مساعدة في سجون أخرى أقل قسوة. ففي عدرا وصيدنايا والمسلمية في حلب تتوفر للسجين، بعد زمن يطول أو يقصر، أدوات تعينه على ترويض الوحش، بينما لا شك أنه بحاجة لاستنفار كل طاقته الروحية والجسدية إن ابتلي بسجن تدمر أو فرع التحقيق العسكري. على أنه يبدو لي أن المرء لا يروّض وحش السجن إلا بقدر ما يروّض نفسه للوحش أيضاً، أعني أن يعترف بالسجن ويعترف بنفسه سجيناً، منفصلاً عما كانه قبل السجن. أن يسمح للسجن بتأليفه. ولعله لذلك بالذات صعب على القياديين الحزبيين الذين عرفتهم أن ينسجنوا جيداً. يجدون عسراً في قبول استقلال السجن واستقلال نواظم الحياة فيه عن الحياة قبله. كانوا مميّزين فصاروا مثل غيرهم. لذلك فإن قيادات السجن الفعلية (من يحلون مشكلات الحياة في السجن، ويسهمون في تسهيل حياة رفاقهم) لم تكن أبداً قيادات التنظيم. كان هذا واضحاً جداً في سجننا في المسلمية في حلب. القياديون من رفاقنا كانوا مصدر متاعب لأنفسهم ولغيرهم، فيما تولى شبان تنظيم حياة السجن وعلاقته، وقد انخرطوا فيهما بعسر أقل.

نسيان السجن

كيف يعيش الناس في السجن؟ لا يمكن لإجابة كاتب هذه السطور إلا أن تتأثر بتجربته الشخصية سجيناً. وهي تجربة لا تنتمي إلى الأسوأ والأقسى بين تجارب السوريين كسجناء.

نعيش بفضل قدرتنا على نسيان أننا سجناء. ونقدر على النسيان إذا أتيحت لنا وسائل إنساء فعالة من جهة، وإذا تيسّر لنا تذكر دوري منتظم يعفينا من غزوات الذكرى المفاجئة من جهة أخرى. كلا الأمرين تيسرا لي طوال معظم الفترة التي قضيتها سجيناً.

تتعدّد أدوات النسيان وتختلف باختلاف السجناء. أهمها، كما ذكرت، الكتب. منها أيضاً شُغْل الخرز ولوحات النحاس على الخشب وصنع المسابح من نوى التمر أو الزيتون... ومنها لعب الشطرنج أو الورق أو طاولة الزهر (قد تتيسّر لبعض السجناء السياسيين في بعض الأوقات في بعض السجون)... وهي «تقتل» الوقت، أو تروّضه. ويجمع سجناء كثيرون بين أنواع النشاط، يقرأون أو يتعلمون لغات أجنبية... ويصنعون لوحات ومسابح... ويلعبون الورق أو طاولة الزهر.

السجن ملائم للقراءات الكثيفة الوقت، قراءات الصبر، إن جاز التعبير: الكتب الضخمة متعددة المجلدات («قصة الحضارة» مثلاً)، المؤلفات الأساسية في مجال علمي محدّد، جملة آثار مفكر أو فيلسوف: هيغل، فرويد، عبد الله العروي، سمير أمين إلخ، من باب ذكر بعض الأسماء التي توفرت لنا أعمال مهمة لهم أو عنهم. وكذلك لتعلم اللغات الأجنبية. لذلك فإن نسبة متعلمي لغة أجنبية واحدة أو أكثر بين السجناء السياسيين، من غير نزلاء تدمر، أكبر من نسبتها في أي وسط سوري آخر.

مديح الكتب

ميزة الكتب عن غيرها من أدوات النسيان أنها لا تتعامل مع الوقت كعدو ينبغي قتله، كما قد يفعل شغل الخرز أو النحاس (حين لا يكون فناً، وهي الحالة الغالبة)، إنها تجعله رفيقاً نستأنس به، وأحياناً صديقاً نطلبه، بل ربما نشعر بندرته.

الكتب تضاعف الحياة، تمنحنا حياة فوق حياتنا وصحبة مختلفة. وفي هذه الحياة المضافة نحن أحرار، ومع هؤلاء الأصحاب نتخفف من الابتذال الذي يغمر، حتماً، علاقتنا برفقاء السجن.

لكن الشيء الأهم أن الكتب تغيّرنا، تمنحنا أنفساً جديدة، تعيد تشكيلنا، وهو ما يساعد في الحفاظ على عافيتنا الجسدية بالذات. وبدلاً من أن تكون مجرد وسيلة إنساء فإنها تصنع لنا سجل وجود وإدراك جديد، وذاكرة إضافية.

الزيارة

قبل أن تكون حقاً له ولأهله، زيارة السجين مناسبة لتنظيم جريان الزمن وضبط تدفقه. إنها مثل العيد: وتدٌ تُربَط إليه خيمة الزمن لتحمينا من تدفقه العاصف. وهي كذلك تخلخل ركود الحياة في السجن وتحافظ على شيء من نضارتها، على شيء من هواء الحرية. الزيارة أيضاً طُعْم يمنح مناعة ضد الفجأة والصدمة. يختلف أمر السجين المُطعَّم الذي يرى أهله دورياً، ولو كل عام، عن السجين الذي يراهم بإيقاع غير دوري. فالمفاجأة تزلزل، وقد تقتل. للأسف هذه حال معظم نزلاء سجن العار: تدمر. لقد قضى شبان دون العشرين أو فوقها بقليل ما يعادل أعمارهم ويزيد في ذلك السجن القاتل، دون زيارات ودون

أن يعلم أهاليهم إن كانوا أحياءً أم نالوا رحمة الموت. لقد مضى وقت بشع على هذا البلد كانت فيه المتاجرة بمعلومة عن حياة ابن أو زوج تَغمَّده سجن تدمر تباع بمئات ألوف الليرات وبحليّ أمهات السجناء وزوجاتهم. لا أعرف جريمة أكبر من هذه الجريمة، ولا حتى إعدام ألوف بأحكام صادرة عن قضاة معدومي الضمير في محاكم ميدانية.

الزيارات الدورية نوافذ اتصال وتبادل للمعلومات والعواطف والمال، تضمن درجة من معاصرة السجين للعالم الخارجي. حين تفتح هذه النوافذ كل أسبوع أو أسبوعين أو شهر... فإنها تسمح بخروج الزمن المتراكم في الداخل وإدخال زمن طازج، تساعد على بدايات جديدة، وتسرّع انسياب الزمن حتى موعد الزيارة القادمة. في الزيارة يجلب الأهل أخباراً تسمح لنا بالتحرّر من عالم السجن الضيق: أخوك تزوج وانضم شخص جديد للعائلة لا يلبث أن يزورك، صديقك فلان تخرج من الجامعة ويسلم عليك، لكن أيضاً فلان لم يعد يزورنا أبداً، والأسوأ: أمك ماتت، أو فلانة (حبيبتك) تزوّجت.

سجناء الأمل

غير أن الزيارة نافذة لشيء آخر بالنسبة لألوف السجناء الموقوفين عرفياً، أي لأكثرية ساحقة من المعتقلين السياسيين السوريين الذين لم توجه لهم تهم محددة و لم يعرفوا متى يفرج عنهم: هذا الشيء هو أخبار عن إفراج قريب. لم يمر شهر دون خبر عن قرب الإفراج عنا: بمناسبة ذكرى «الحركة التصحيحية» (16 تشرين الثاني) أو «8 آذار» أو رأس السنة أو عيد الأضحى أو عيد الفطر، أو حتى بدون مناسبة. هذه الأخبار التي كانت تنسب عادة لـ«مصادر موثوقة» يشيعها في

الواقع طرفان متعارضان: أجهزة الأمن و... آمال الأهالي. و لم يكن نادراً أن يعلل سجين أهله بقرب الإفراج عنه ليعود التعليل خبراً أكيداً في الزيارة التالية!

جميع المعتقلين السياسيين في سوريا «موقوفون عرفيون» عملياً، إذ حتى بعد أن أحيل المعتقلون إلى محكمة أمن الدولة (الإسلاميون إلى محاكم ميدانية في الغالب)، وبعد أن صدرت الأحكام، فقد ندر أن أفرج عن المعتقلين وقت إنهاء أحكامهم. إنّ شهوراً أو عاماً أو عامين أو ثلاثة فوق سنوات الحكم أمر مألوف بالنسبة للشيوعيين، وهو القاعدة المستقرة في حالة الإسلاميين الذين لم يعدموا (عدد هؤلاء غير معروف، لكنه بالآلاف).

قد يكون التعلّل المستمر بقرب الخروج من السجن مدمّراً. فهو يسدي خدمة سيئة للسجين: إنه يقلل من قدرته على الاعتراف بسجنه وإصلاحه، على دمج الحبس بصورة عضوية في حياته، ويُبقيه في حالة انتقالية مديدة، قلقاً وغير مستقر. وهذا يضعف من قدرة السجين على التكيّف والعمل. وهكذا يضاعف التعلل وطأة السجن ولا يخففها، يضيف إليها سجن الآمال الكاذبة. ولذلك قد تكون القاعدة الذهبية للسجن العرفي: اعمل لسجنك كأنك مسجون أبداً، واعمل لحريتك كأنك مُطلق السراح غداً!

وارد الحب

في الزيارة أيضاً يجلب الأهل طعاماً ومالاً وألبسة وأشياء «محروفة»: حلويات، مُكسّرات، ورود... تلك الأشياء التي يُسرّ بها السجناء كالأطفال، ربما لأن طاقتها (وهي الكماليات) على حمل الحب أكبر

من طاقة ضروريات كالطعام والمال والدواء واللباس، وربما لأنه ليس غير الحب يفطن إلى جلبها. هذه الأشياء وارد عاطفي يعين على تحمّل السجن، لكنها مع واردات الزيارة الأخرى تصون كرامة السجين كذلك. فمهما تكن علاقات السجناء تكافلية، فإن السجين محدود الموارد يحتل موقعاً أضعف من سجين جيد الموارد. لا أقول إن مكانة السجين تتحدّد بهذا العامل وحده. فالحقيقة أن علاقاتنا كسجناء سياسيين تميّزت بدرجة جيدة، وأحياناً ممتازة، من التضامن وصون كرامة الجميع على تفاوت إمكانياتهم.

استهلاك الخصوصية

قد يكون أسوأ ما في السجن أن عيوبنا ونواقصنا تنكشف لمن هم حولنا بسهولة وسرعة خلافاً لما هي الحال في العالم الخارجي. فالكذاب «يحترق» خلال أيام أو أسابيع، والشره ينكشف في أول وجبة طعام، والجبان يفتضح أمره عند أول امتحان، ولا يستطيع البخيل أن يداري بخله طويلاً، أما النكد المتقلِّب المزاج فسرعان ما يحوّل حياة زملائه إلى جحيم. ثم إن الألفة المديدة تهدّد بأن يغمر الابتذال الجميع، ويفقدهم احترامهم لبعضهم ولأنفسهم.

يقوّض السجن «حقاً» أساسياً لكل إنسان: حقه في عرض الصورة التي يحبها عن نفسه، حقه في تجنّب امتحان دائم يكشف عيوبه وتوازناته الداخلية القلقة أو المفقودة؛ وفي الجوهر حقه في الخصوصية، في ألا يكون معروضاً أمام عيون الناس 24 ساعة كل يوم، مهما أمكن لهذه العيون أن تكون متعاطفة ومعروضة هي بدورها لتفحص لا ينتهي. من يحب أن تكون غرفة نومه معروضة لعيون المارة

في الشارع؟ لا أسرار في السجن، إنه المكان الذي نفقد فيه خصوصيتنا جذرياً، ونقيم فيه في حالة انكشاف تام ليل نهار.

هل ما يكشفه السجن عنا هو حقيقتنا، ذاتنا «الحقيقية»؟ بل هي ذات محتملة. فالسجن شرط غير سوي وغير إنساني، وهو يدفع إلى تقوية ميول ونوازع كان يمكن أن نعيش ونموت دون أن تظهر أو تهيمن في تكوّن كل واحد منا. إن «التجربة المكونة» لكل معتقل، وهي تجربة تعذيب أساساً، أعني «التحقيق»، تتحكم إلى حد بعيد بوضعه في السجن. وكثيراً ما تكون المسافة بين من «صمد» ومن «انهار» شعرة. وفي بلد يحكمه الاعتباط مثل بلدنا قد يحسم الحظ أو الصدفة أو «الواسطة» سلوك المعتقل في هذه التجربة، وبالتالي مصيره سجيناً وإنساناً.

ليس التحقيق هو العامل الوحيد، لكنه العامل الفرد الأكثر تأثيراً على سير المعتقل في السجن.

إن فرصة بروز قدرات وخصال إيجابية لدى من يخرج من التحقيق دون خسائر أو بأقلها أكبر بكثير مما لدى من يخرج من هذه التجربة بكثير من الخسائر أو محطماً. ورغم أن تجربة التحقيق قد لا تلعب دوراً حاسماً في العلاقة بين السجناء أنفسهم (خصوصاً إن لم يتعمّد السجين إخفاء الحقيقة لزملائه)، فإنها تلعب بالتأكيد دوراً حاسماً في علاقته بنفسه.

صنع الخصوصية

بيد أن السجن ليس مجرد مكان أو شرط لاستهلاك الخصوصية، ليس محض معرض دائم للهشاشة. يمكن في السجن أن تُصنع الخصوصية،

وأن نتدبّر أمر هشاشتنا أو «ضعفنا البشري» ليتحوّل إلى «قوة إنسانية» حقيقية بتعابير أبي مالك. إن الخصوصية البرانية، إن جاز التعبير، تتلاشى بسرعة. فنحن نغيّر ثيابنا على مرأى من الآخرين، ونشخر على مسمع منهم، ونحزن ونغضب ونحرن، وربما نبكي، أمامهم. إنهم يروننا ونراهم في أوضاع وأحوال لا نحب عادة أن نُرى فيها.

لكن قد نكتسب خصوصية جوانية، خصوصية أو مجالاً شخصياً يقيم في داخلنا، حرية معنوية واستقلالاً ذاتياً لا ينتهك.

الاستقلال والحرية في السجن؟ بالتأكيد. وقد يتبيّن للمرء أنه كان عبداً وهو طليق: عبد للعقيدة أو للحزب أو للسلطة... وقد لا يحوز شعوراً بالحرية إلا وهو سجين. بل إن التحرر الحقيقي من السجن هو أن يتسنى لنا أن نجعل منه مجالاً للتحرر من سجون أخرى أشد فتكاً، من عبوديات وقيود ومطلقات أسوأ من السجن ألف مرة. أعتقد أن هذه تجربة ثقافية وروحية لم نعشها على نطاق واسع في مجتمعنا وثقافتنا، ولعلنا لا نحتاج إلى تجربة أخرى أكثر من احتياجنا إليها: إنها تجربة الحرية، التجربة التي سنخسر أية حريات سياسية قد نكسبها إن لم نخبرها (التجربة) ونتملكها ثقافياً. وهي أيضاً التجربة التي من شأنها أن تنقذ تديّننا وفكرنا السياسي وآدابنا وفنوننا من التخشب والزخرفة.

السجن المطلق

لنتخيّل السجن دون زيارات، ودون كتب وأقلام، ودون وسائل تسلية، ودون «أدوات إنتاج» من أيّ نوع، ودون تسهيلات معيشية: لوازم طبخ، موقد كاز، ودون ماء ساخن... مجرد مكان مغلق لا ينفتح إلا لتلقي الطعام و... العقاب. هذا هو سجن تدمر: العار السوري

الذي لا يمحى. في هذا السجن، الزمن لا يمضي. يتراكم فوق السجناء ويخنقهم: لا أخبار جديدة، لا طعام شهياً، لا زاد عاطفياً، لا شيء طازجاً من أي نوع. هذا زمن آسن، متجانس، أبدية لا فوارق فيها ولا مسام لها. هذه الحالة القصوى تطابق المفهوم المثالي للسجن: المكان المغلق الذي لا تغيّر فيه، لا يدخل إليه ولا يخرج منه الزمن. كل السجون تشارك في هذا النموذج المثالي للسجن، ولعله في الوقت نفسه المثل الأعلى للسجن الذي حلم به كل الطغاة. لكن سجن تدمر يكاد يطابق المثل الأعلى. وإذا كان لا يطابقه تماماً فبعض الفضل للفساد. ورغم أن رؤساء سجن تدمر كانوا من موثوقي النظام دائماً (بالنظر إلى أن ذلك السجن هو المختبر الذي كان يصنع فيه «أصنص» علاقة السلطة في البلاد، العلاقة بين السلطة والمجتمع في أنقى حالاتها وأطهرها من الشوائب، مصنع الأبدية الحقيقي، «الدستور») فقد أثبت بعض أولئك الرجال الأوفياء أنهم يوزعون ولاءهم، متى أمنوا، بين سلطة يدينون لها بمناصبهم وبين مال لا يشبعون منه أبداً.

السجن والزمن

كل السجون تمنع الزمن من الانصرام، لكن هناك فوارق: في المسلمية في حلب أو عدرا في دمشق (وقد تشرفتُ بقضاء 15 عاماً فيهما)، وفي صيدنايا بدمشق أيضاً، ينصرف الزمان بإيقاع يتناسب طرداً مع تواتر الزيارات وتوافر وسائل الترويض والتسلية والمعيشة. إذا قلنا إن الحالة القصوى السلبية هي «مصنع التأبيد» التدمري، حيث لا زمن، أو حيث تجمّد زمن كل سجين عند لحظة دخوله السجن، والحالة القصوى الإيجابية هي الحياة خارج السجن حيث تُزامِن حياة كل منا

تقريباً حياة عامة مواطنيه، فإن السجون الأخرى تحتل نقاطاً في مواقع متقاربة بينهما، نقاطاً أقرب إلى قطب العالم الخارجي منها إلى قطب تدمر. لقد وقف زمن السجين التدمري، الإسلامي بخاصة، عند لحظة ما من عام 1980 (بعد «التنظيف» الدموي للسجن في 27 حزيران عام 1980)، بينما تحرّك زمن سجين المسلمية أو عدرا أو صيدنايا مزامناً بعض الشيء حياة الخارج.

ومن زاوية النظر هذه هناك كثير من الحكمة في الإفراج عن سجناء تدمر على مراحل: نقلهم أولاً إلى سجن «عادي» لأسابيع أو شهور، قبل الإفراج عنهم. فهذه الفترة ضرورية لمزامنة السجناء أو «تعييرهم» على الزمن العائلي والوطني والعالمي، كما تُعاير الساعة على ساعة قياسية. وهي ضرورية أيضاً لترميمهم جسدياً ونفسياً، للتدرب على رفع رؤوسهم ورفع أصواتهم والنظر في عيون الناس حولهم، هذا بالطبع إن لم يكونوا قد تحطموا نهائياً. ورغم أني لم أكد أكمل عاماً واحداً في سجن تدمر، فليتني قضيت بعض الوقت في سجن انتقالي قبل الإفراج عني آخر عام 1996. كنت بحاجة لبضعة أسابيع في سجن عدرا (الذي أخذت منه إلى تدمر) لاستيعاب وهضم تلك السنة والاستعداد لما بعدها، بدلاً من الشهور الطويلة التي لزمتني لغرض الهضم في الخارج.

أزمنة السجن

علاقة السجين بالزمن مركبة ومتناقضة. فبينما قد يكون القراء منا معاصرين ثقافياً لزمن الخارج، وبينما قد يتيح لنا الراديو والتلفزيون معاصرة سياسية وموسيقية وذوقية معقولة (أمر آخر أن نتعمّد نحن

الشذوذ عنها أو أن نرفض «التحديث»، كله أو بعض جوانبه، الذي تقترحه علينا هذه الوسائل)، فإن أبعاداً أخرى من شخصياتنا تكفّ عن النموّ وتتقزّم. هذا ينطبق خاصةً على البعد العاطفي. فالسجن عالم بلا نساء (... أو بلا رجال)، بلا علاقات عاطفية، بلا «فتوحات» غرامية، بلا حياة جنسية، بلا أزمات عاطفية حادة وشفاء منها...

هذا «النمو غير المتكافئ» ندفع ثمنه بعد الخروج من السجن. وقلما يتاح لنا أن نكبر السنوات العاطفية التي لم نكبرها في السجن بطريقة لطيفة وهادئة. بل إننا جميعاً «نتبهدل» في علاقتنا بالمرأة بعد السجن. بعضنا يتبهدل أكثر، ولكن البهدلة ممرّ محتوم. وأصل ذلك أننا نحاول استئناف حياتنا من حيث كان انقطع خيطها عند اعتقالنا. نتبيّن، بعد إخفاقات محتومة، أنه لا رخصة لنا في معاودة عيش السنوات التي قضيناها في السجن. توقعات من حولنا لا تتقبّل الأمر إلا لوقت قصير. وإن تمرّدنا على سجن التوقعات هذا فإن أجسادنا لا تسمح. بعد وقت، سنوات قليلة عموماً، يجري «تعييرنا» على ما يفترض أنه «عمرنا الحقيقي»، نتصالح مع السنوات التي سرقت منا كي لا نضيّع السنوات التي بقيت لنا.

هناك أيضاً زمن الأجساد، وهذا زمن فيزيائي يتسلل إلى داخل أشد السجون إغلاقاً ويحفر آثاره: الشيب والتجاعيد والصلعة، وآلام الظهر وسقوط الأسنان. هذا إن لم يكن التحقيق أو طول المقام قد سبّب للسجين عاهة دائمة.

وبين الجسد والروح، قد يخفت بريق العينين وتتلاشى الضحكة ويكتسي الوجه بتقطيبة دائمة.

زمن التذكر

مكانٌ مغلق، إذاً زمان راكد. مع ذلك حين ينظر المرء خلفه يشعر بأن عشرة أعوام أو خمسة عشر انقضت بسرعة عجيبة. الزمن المعيش بطيء، أما الزمن المتذكر فسريع جداً. هذا لخلوّه من الأحداث الجسام، وربما لخلوّه من الاحتفالات (وقد لا تحوز الأحداث جسامتها من غير الاحتفالات). حين يحتفل الأهل بدخول الطفل إلى المدرسة ونجاح المراهق في الشهادة الإعدادية والفتى في البكالوريا، فإنهم يعطون للزمن ثقلاً وهيبة وامتلاءً، وفي الوقت نفسه «يدفشونه» إلى الوراء ليساعدوا الولد على أن يكبر.

كنا نحتفل في السجن بالأعياد، بعيدي الأضحى والفطر، وبعيدي الميلاد والفصح، وبعيد رأس السنة، لكن هذه الأعياد لم تُخلق لزماننا نحن، ولا تكاد تفيد في تنظيمه. كانت أمهاتنا يستخدمنها لقياس غيابنا: منذ عيدين وهو في السجن، منذ عشرة، منذ عشرين...

كان لكل منا عيده يعد به السنوات: تاريخ اعتقاله. لكن لم نكن نحتفل به، وأظننا كنا مخطئين في ذلك.

كان التوقيف العرفي قد حرمنا، أعني الأكثرية الساحقة من المعتقلين السياسيين في سورية، من معرفة كم بقي من حبسنا، من فرصة العد التنازلي. الأسوأ بالطبع، وهذه جريمة بشعة أخرى، أن ينهي السجناء مدد حكمهم ولا يفرج عنهم. يرجعون موقوفين عرفياً، ويعود الزمن مفتوحاً.

هيثم الخوجة

عام 1987، وبعد خروجه من السجن بأسابيع قليلة، مات هيثم الخوجة،

وهو في الرابعة والثلاثين. كان يعاني في شهور سجنه الأخيرة من اليرقان، لكنه كان مثابراً على العلاج، مرتفع المعنويات، كثير المشاريع كعادته. ولما كان محبّاً للحلويات، شأن الأدباء جميعاً كما كان يقول، فقد تقبّل ضرورة الاعتماد على حمية غذائية من المربى والسكريات دونما صعوبة. ربما كانت كبده انعطبت بسبب جولة ضرب تعرّض لها في مطلع عام 1985. كان واحداً من ثلاث ضحايا لرفض أكثرنا التصويت في تجديد البيعة لرئيس النظام.

لم يكن أحد منا يقدر أن حالته الصحية خطرة إلى درجة تهديد حياته. ظننا أنه كسب إفراجاً، قبل أن يصلنا بعد ستة أسابيع أن هيثم لم يعد بين الأحياء.

بعد أقل من عام على حبسه، وفي صيف 1981، صدرت له مجموعة قصصية بعنوان «القحط» عن دار الحداثة في بيروت. كان سعيداً بها جداً. وكان يخطط لرواية بطلتها ساعة مدينتنا، الرقة، وقد كانت وقت اعتقالنا متوقّفة على الدوام.

حين خرجت أنا من السجن بعد هيثم بتسع سنوات، كانت عقارب الساعة تتحرك أحياناً، وتجمد أحياناً، وتشير إلى غير الوقت الصحيح في أغلب الأحيان.

حزيران 2004

وجوه السنوات والأمكنة

I

أحاول مراراً، دون نجاح، استعادة انطباعي الأول عن جناح السياسيين في سجن حلب المركزي.

كان رئيس المفرزة السياسية في السجن تسلّمَنا، 8 سجناء وسجينة واحدة، من الدورية التي جلبتنا إلى المسلمية. فكّوا قيودنا في مقر المفرزة. شبّاناً في مطالع عشريناتنا، أو دونها بقليل، كنا نشعر بالتحرّر وأرواحنا ملأى بالشجاعة، رغم خروجنا من تجربة راضّة.

قادنا رئيس المفرزة عبر رواق الجناح إلى المهجع رقم 9 حيث وُضع الشيوعيون. كان المهجع 10 مخصّصاً للنساء، الشيوعيات والأخوات المسلمات معاً، أقل من عشرين مجموعاً. بينما كانت المهاجع من 4 إلى 8 مسكونة بمعتقلي الإخوان المسلمين. المهجعان الثاني والثالث خاليان. وخصّت المفرزة نفسها بالمهجع رقم 1.

من المهاجع التي تنفصل عن الرواق بشبك حديدي متباعد القضبان، يطل علينا بعيون مترقّبة أشخاصٌ توحي ملامحهم بالانقطاع عن العالم. عيون ملأى بالفضول. كل شيء في المهاجع يذكرني بخيم الغجر المرقعة

والرثة، وقت كانوا يقيمون أياماً في قريتنا قبل أن يواصلوا ترحالهم الأبدي. تبدو جدران المهاجع (أو القواويش) مرقعة كالخيم. مكتظة بما علق من ثياب وأمتعة، يبدو لون الكل ناصلاً، ماحلاً. ومثله لون الأشخاص. وحدها العيون، تكاد تقفز من الوجوه، تحمل شيئاً من بريق.

لماذا بدا لي «جناح السياسيين في سجن حلب المركزي» شبيهاً بشيء حميد، مخيّم غجر، بينما هو أقرب ما يكون إلى مجموعة أقفاص مرصوفة بعضها جنب بعض، يفترض أن تعزل وحوشاً خطرة، سرعان ما سأكون واحداً منها، عن العالم الآمن؟ بتقريب السجن من ذكرى طفولية، ربما كنت أقلل من غرابته وخطورته.

ربما بدونا مثل زوار متفرجين. بالنا خالٍ مما ينتظرنا في هذا المنزل، كنا نُحدّق دونما تهيّب إلى أولئك الغجر المعروضين في أقفاصهم الكبيرة. كأننا ننوي تدوين هذه الخبرة النادرة السريعة العطب بحذافيرها كي نرويها لمستمعين متحفزين. كأننا نخشى أن يأتي عليها النسيان. لم يخطر ببالي آنذاك أن ذهب المشاهدة الأولى الخالص سينقلب نحاساً، ثم حصى، ثم تراباً، على يد السنين.

كنا نتكلم بصوت عال، محتفلين بخروجنا من التحقيق سالمين. ويبدو أني كنت أتصرف بطيش من يظن أنه، وقد «نفد» من التحقيق، دخل سجن المسلمية بسلام آمناً. كان أن نلت جزاء ذلك عزلاً وجيزاً، نحو ساعة، في المهجع رقم 2 الذي كان فارغاً. أُلحقت برفاقي بعد قليل. تعانقنا، 26 معتقلاً. لم أكن أعرف أكثرهم. واحدٌ منهم كان عابساً مقطباً. علمت في ما بعد أنه كان يتوقع إفراجاً وشيكاً للجميع، فجاء اعتقالنا ليخيّب رجاءه.

في سنوات لاحقة، أحاول مراراً استرجاع مشهد الجناح كما انطبع في ذاكرتي أول مرة. لا أفلح.

بعد نحو عشر سنوات، أمشي في رواق الجناح وحيداً، أحاول بجهد استحضار طزاجة الانطباع الأول. لقد ضاع نهائياً. في تلك الوهلة الأولى الهاربة كان السجن بيت غيري، «بيت خالتي»، هو الآن بيتي. أنا الغجري. لم أعد خارج هذا البيت، أو غريباً عليه. صرت جزءاً منه. فكيف أستطيع أن أراه من خارجه؟

لن أبرح ذلك المخيّم الغجري الحصين طوال أحد عشر عاماً وأربعة أشهر، هي أطول مدة قضيتها في مكان واحد طوال حياتي.

بلى، بعد نحو أسبوع من جلبنا إلى المسلمية، قدم الرقيب الأشقر الذي حقق معي وأخذني مجدداً إلى فرع الأمن السياسي بحلب. كان مقره قريباً من أول حيّ الجميلية من جهة ساحة سعد الله الجابري، قرب مبنى البريد. طلب مني في السيارة أن أصف له «جمال العلي». كنت «اعترفتُ» على جمال العلي، الطالب الذي اخترعته في كلية الزراعة للتخلص من التعذيب. وصفتُه: طويل، نحيل... – هل يرتدي نظارة؟ – لا. كنت أبني على صورة رفيق حقيقي باسم مغاير. حين وصلنا إلى الفرع كان الرقيب يُبلّغ أحداً أمامي أن الأوصاف غير مطابقة. وبعد قليل جُلب جمال العلي ليتعرّف إليّ. ممتلئًا، بنظارة، معتدل الطول، قال إنه لم يرني أبدًا. بعد خيبة هذه «الصيْدة»، تركنا مُهمَلَيْن معًا لبضع دقائق. قال إنه جُلب دون أن يعرف سبباً لذلك. لم أقل له إني «اخترعته».

وبعد قليل أرجعت إلى السجن. كان قد فاتني وقت الغداء. وحيداً

جلست أتناول طعامي. أكلت ثلاثة أرغفة كاملة من الخبز مع «عدس بحامض». الشعور بالنجاة من خطر مهدّد يفتح الشهية. بعد حين تعود إلى روتينها المعتاد.

كان جناح السياسيين في سجن حلب المركزي قد دشن قبل شهور من اعتقالنا. قبل ذلك كان مسكوناً بسجناء قضائيين. ووقت انضمامنا إليه، كان قرابة مئة وعشرين عدد نزلائه. دون المئة منهم إسلاميون، بينهم 7 نساء. في نيسان 1981 سينقل أكثرهم إلى تدمر. بقي منهم في السجن معنا «الرهائن»، ومن لا تُهَم عليهم، 16.

وحين سننقل إلى دمشق في 16 نيسان 1992، أيضاً، بقي الجناح خالياً تماماً.

2

26 شخصاً بين الثامنة عشرة والأربعين في مهجع مصمّم أصلاً لسبعة، ويمكن لضعف هذا الرقم الأخير تَدبّر أمرهم فيه، فراشاً لصق فراش. لكن بنحو أربعة أضعافه كان كل ثلاثة منا ينامون على فراشين، عرض كل منهما نحو 80 سنتيمتراً. مع ذلك حين انقسمنا إلى مهجعين في نيسان 1981 بعد نقل معتقلي الإخوان إلى تدمر، أسفتُ وآخرين على ذلك. ربما توجّسا من أن تباين الديار، وإن في قرية صغيرة معزولة، يولد تباعدات أخرى. صحيح. لكن لا غنى عنه.

المهاجع في المسلمية تُراقَب من أمامها، من جهة الرواق. واجهة المهجع المطلة على الرواق مكوّنة من شبك حديدي، 36 قضيباً عمودياً

بين الواحد وتاليه منها مسافة 15 سنتميتراً. ويقطعها على ارتفاع متر عن الأرض صفيحة حديدية مستعرضة، تمتد على طول الواجهة. وفي منتصف الشبك باب من قضبان حديدية أيضاً. كنا نقف على الصفيحة الحديدية المستعرضة مادّين النظر عبر شبابيك الرواق إلى خارج السجن. هذا في أسابيعنا وشهورنا الأولى. كان يوسف محفوض يقف على الشبك الحديدي ويغنّي بصوت جبلي: وين تروح... يا مجروح!

بعدها استوطنّا، وقلّ ذاك الوقوف المتأسي على الشبك الحديدي.

في منتصف سقف المهجع لمبة كهرباء واحدة، 100 شمعة ربما. ومثلها واحدة في المطبخ. وهذا الأخير مربع مساحته نحو 8 أمتار مربعة ضمن مساحة المهجع البالغة نحو أربعين متراً مربعاً. وفيه مرحاض ومغسلة ومربع أصغر بعد كحمام. وللمطبخ باب معدني سميك اهترأ أسفله.

في أيامنا الأولى اختلفنا على موعد تحجيب اللمبة السقفية. الشباب بيننا يريدون السهر حتى وقت متأخر، و«الشباب» الأكبر سناً يريدون وقتاً أبكر. استقرت التسوية على الثانية عشرة والنصف ليلاً. نصبنا صندوقاً كرتونياً بخيوط حريرية من تلك التي تستخدم في صنع مسابح وجزادين من الخرز الناعم الملوّن، وربطناه إلى أحد قضبان الواجهة الحديدية وثبتنا الطرف الآخر بقطعة من الكرتون الملصقة بالغراء إلى السقف. يبقى حتى بعد إسدال الصندوق الكرتوني على المصباح ضوء شحيح هو ما سأقرأ عليه لسنوات ليلاً. كان بصري حديداً.

نصحو صباحاً، بعضنا من السادسة ويتأخّر آخرون حتى التاسعة. لم يكن هناك موعد ملزم للصحو إلا في أوقات الأزمة، حين لسبب

ما تتشدد المفرزة في تعاملها معنا. لكن النوم بعد التاسعة مستحيل بسبب الضجيج والحركة المزدحمة. مع ذلك، سوف ينام بعضنا ظهراً. وأنا منهم. وبعد سنوات سوف نخفض وقت حجب النور إلى العاشرة والنصف مساءً. وكنت من المتحمسين لذلك بعد أن كنت في أيام السجن الأولى من المتحمسين لإبقاء النور سافراً حتى الثانية فجراً، وغير راضٍ عن التسوية التي أسفرت عن وجوب تغطيته في الثانية عشرة والنصف. سوف نتفق أيضاً على قدر من الهدوء من أجل القيلولة. ليس الصمت التام، بل هدوء نسبي.

يأتي الفطور في التاسعة أو نحوها: لبنة أو بيض مسلوق، أو بطاطا مسلوقة، أحياناً حُمّص، ومعها دوماً شاي في «بْلَوْ» (وعاء كبير، معدني أو من البلاستيك المضغوط)، وبالطبع خبز، ووعاء بلاستيكي كبير فيه شاي فاتر تغطي وجهه طبقة من الدسم. الكمية معقولة، لكن النوعية رديئة غالباً. قد يأتينا جبن بلدي أبيض، أو جبن هولندي في علب. خيار أو بندورة في مواسمها. نفطر معاً على سفرة واحدة بعد تسلّم الفطور مباشرة. ويتولى اثنان منا «السُّخْرة»، وضع صحون «الميلامين» على السفرة، وتوزيع الشاي في كاسات الميلامين أيضاً... ثم لَمّ السفرة وغسل الصحون. ويُعفى من السخرة من يكون مريضاً أو، في وقت لاحق، مُسنّاً.

ويأتي الغداء نحو الثانية ظهراً: «لبنيّة» بلا لحم، أو بطاطا مسلوقة بمرقة حمراء مع آثار لحم، أو فاصوليا بيضاء بلحم نادر أيضاً... وجنبها رز مُعجّن أو برغل. ومعه «دوسِير»، تفاح أو برتقال أو عنب في الخريف، بكميات ليست أثرية، لكنها محدودة. أمّا في أوقات الأعياد فكانت الكميات أكبر والنوعية أفضل، مثلاً عدداً من الفراريج لكل مهجع.

لكن قلما يمكن أكل الطعام كما هو. كنا نفعل حين لا بديل، وحين توفرت لدينا وسائل طبخ بعد سنوات كنا «نُصلّحه»، أو نطبخ من مواد نوصي على شرائها من دكان السجن. وتتولى السخرة أيضاً الطبخ أو «التصليح»... أما العشاء فقد يأتي مع الغداء أو بعده بقليل، جبنة أو بطاطا مقلية أو بيض مسلوق أيضاً... وقد تركناه «حراً» وفردياً، لا يقع تقديمه على عاتق السخرة ويتناوله كلٌّ حين يشاء.

هذا إن كان الأمر يخص «قروانة» السجن. أمّا الطعام العزيز الوارد من الزيارة، فكان يراعى في توزيعه تدقيق أكبر. وقد يوزع «دوسير» الزيارات على الأفراد.

نتهض عن الطعام ونقول لبعضنا: بالخلاص، يا شباب! أو: بالحرية!

كان بعضنا يعملون في الخرز، في الفترة الأولى إشغالاً للوقت ومن أجل إهداء أحبتهم، وفي وقت لاحق من أجل البيع وجمع قليل من المال يُنتَفع به كدخل للمعيشة. كان هذا مورد عيش لا بديل منه لبعضنا.

صنعنا في فترة باكرة طاولة زهر من الكرتون والنرد فيها من العجين وأرقامه من خرز أسود. تعلمتُ الطاولة في السجن، وصرت لاعباً معقولاً. مرة، في شهورنا الأولى، كنا نلعب، أنا وطاهر محمد طاهر، وقربنا كومة صغيرة من بذور دوار الشمس، فأكلت النرد العجيني خطأ بدل البذور، لأسفي الشديد. لقد كنت محباً لكل أنواع اللعب. ولا أزال.

صنعنا ورقاً أيضاً من الكرتون. وكنا نلعب خلسة. لن نلعب علناً حتى وقت متأخر نسبياً، بعد عام 1986 أو 1987. وهنا بورق حقيقي.

3

نُقِل الإسلاميون إلى تدمر في نيسان 1981. كانوا نحو مئة اعتقلهم جهاز الأمن السياسي، بينهم 7 أو 8 نساء.

وهم يأخذونها، السيدة الشابة المُحجّبة الصافية الوجه التي كان قُتِل زوجها بعد اعتقالها وأخذوها للتعرف إلى جثته، نظرت إلى عمق مهجعنا والتقطتْ عينيَّ بعينيها. كان في نظرتها ثقة وشراكة وعرفان. أو هذا ما بدا لي. كانت طالبة في كلية الهندسة. ومن المحتمل أننا التقينا أمام كلية الطب في آذار 1980، ونحن نحاول قطع الطريق أمامها على سيارات الأمن والانطلاق مظاهرة. لم ننجح وقتها. فبعد دقائق قليلة كانت سيارات المخابرات تطلق الرصاص فوق رؤوسنا. هربنا إلى كلية الهندسة.

وهناك حاول طاهر إشعال المظاهرة مجدداً: لا دراسة ولا تدريس/ حتى يسقط الرئيس! لكن لم يكد أحد يستجيب لهتافه.

انحفرت تلك النظرة التي لم تدم أكثر من ثانية أو اثنتين في ذاكرتي. كانت عُهْدة ثمينة، احتفظت بها طوال سنوات السجن.

بعد نفي الإسلاميين استقر عددنا على نحو 45، موزعين على أربعة مهاجع، 16 منا محسوبون على الإسلاميين. وقد وزعوا على مهاجعنا. وسيبدأ الإفراج عنهم واحداً واحداً، بفاصل أسبوعين بين الأول والثاني، بما في ذلك الأخوان إبراهيم وإسماعيل عنجريني اللذان كانا آخر من أفرج عنهما. وهكذا مرت ثمانية أشهر بين

الإفراج عن الأول والإفراج عن الأخير.

في صيف 1981، صارت مفرزة لجهاز الأمن العسكري شريكة في الجناح، وأخذت مهجعين أو ثلاثة، أودعت فيها سجناءها. كان هذا تطوّراً مشؤوماً، فسجّانو الأمن العسكري أشد شراسة وقسوة من سجاني الأمن السياسي، وينظرون إلى هؤلاء بتعالٍ واحتقار. تكوينهم مخابراتي وعدواني، خلاف عناصر الأمن السياسي الذي هم في الأصل شرطة. ولقد اضطرّت مفرزة الأمن السياسي إلى مجاراتهم في القسوة كي لا تضع نفسها في موقع ضعيف. كان عناصر الأمن العسكري لا يكفون عن التحريض علينا، ويأخذون على مفرزة الأمن السياسي تراخيها و«تدليلنا».

وبلغ الأمر الذروة حين، في وقت باكر من أحد صباحات أوائل 1982، اقتحم الجناحَ عناصر المفرزتين، ومعهم رئيسا المفرزتين، وبأيديهم كابلات الجلد، وطلبوا منا الخروج إلى الرواق عراة إلا من الشورتات. رفضنا. كنا أيضا نزداد سخطاً على تدخلات جماعة الأمن العسكري، ونهيّئ أنفسنا لاحتجاج علني على تدهور وضعنا. ويبدو أن رفضنا فاجأ رئيس مفرزتنا أبا علي، فكان أن ألقى الكبل في وسط المهجع التاسع (كنا موزعين أساساً على المهجعين التاسع والعاشر، وكنتُ في الأخير)، وطلب أن يخرج رفاقنا، واعداً أن لا يتعرضوا لأذى. رفضوا مجدداً. فكان أن انسحب الجميع إلى غرفة المفرزة، ويبدو أنهم اتصلوا بفرع الأمن السياسي ليخبروه بوقوع عصيان، وليطلبوا مدداً. بالفعل، بعد نصف ساعة وصلت قوى الدعم، واقتحم الجميع المهجع التاسع وأخرجوا رفاقنا منه، وأجبروهم على التجرّد من ثيابهم وانهالوا عليهم ضرباً أمام مهجعنا المجاور. كان هذا كفيلاً

بإحباط معنوياتنا، نحن الذين كنا ننتظر دورنا مرتاعين.

وبعد دقائق طويلة من هذا العدوان، أخذوا رفاقنا الثمانية إلى الزنازين المنفردة في أقبية السجن. وكان منهم المرحوم القاص والمهندس الزراعي هيثم الخوجة، ومنهم نبيل كمير طالب الهندسة المدنية حينها، وأكرم معروف طالب الهندسة أيضاً، وجورج مسرة طالب الهندسة كذلك، وطاهر محمد طاهر زميلي في كلية الطب، وأسامة شاكر (31 عاماً) الذي كان يفترض أنه يدرس الإخراج المسرحي في موسكو... ثم انسحب الجميع وسط دهشتنا و... ارتياحنا الآثم.

ترك رفاقنا في المنفردات ثمانية أيام في عز مربعانية الشتاء. وقيل إن الفضل لأبي علي، رئيس المفرزة السياسية في سجن المسلمية، في الاقتصار على هذه المدة بدلاً من شهر كان يفترض أنه مدة عقابهم.

على أن هذه الحادثة أسهمت في رسم حد فاصل بين المفرزتين، فقلّت بعدها تدخلات عناصر الأمن العسكري في الشؤون الداخلية لجماعتنا، عناصر الأمن السياسي، وإن لم تنعدم.

4

كان من أوائل الكتب التي سُمِح بدخولها إلينا في صيف 1982 مجموعة كتب لهيغل وعنه، وكتب عن البنيوية، والاستشراق لإدوارد سعيد، وبعض كتب عبد الله العروي. لعل المجموع لم يتجاوز 100 كتاب قبل أن يمنع إدخال المزيد. لكن استفدنا من الخميرة الموجودة لدينا من أجل تهريب مزيد من الكتب والمجلات، مستفيدين أحياناً من رشوة سجّانين، أو من تواطؤ «الخزْمَجّي» (أو «الباحاتي»)، وهو

سجين قضائي، يوزّع الطعام على المهاجع ويفتش بإشراف السجانين ما يجلبه زوّارنا من أغراض، ويحصل أن يتمكن من إخفاء بعض الأشياء وتهريبها لنا، ونحن «نشوف خاطره»، نعطيه مالاً أو علب سكائر...).

بعد وقت قصير من دخول الكتب شرعتُ بقراءة المتاح من الكتب لهيغل (سلسلة **علم الجمال**، و**المدخل إلى فلسفة التاريخ** وقسم من **فينومينولوجيا الروح**)، وعن هيغل، ومنها كتاب لفرانسوا شاتيليه، وآخر لروجيه غارودي، وثالث ضخم لوولتر ستيس، وكتاب لإمام عبد الفتاح إمام، وآخر لزكريا إبراهيم...، وكنت أجد صعوبة بالغة في القراءة. وبالكاد أنهي في يوم أقرأ فيه ست أو سبع ساعات أربعين صفحة. أما حصيلتي من الفهم فكانت متواضعة.

لكن مررت حينها بتجربة نادرة دامت أسابيع.

كنت أتوقف عن القراءة نحو الثالثة صباحاً. وخلال الوقت الفاصل عن الاستغراق في النوم كنت أشعر بتنميل شديد في باطن جمجمتي. كأن دماغي يغلي، أو يحدث فيه عدد لا يحصى من الانفجارات الصغيرة. أو كأنما يُنفض عنه الغبار، وينتفِض. لا أعرف إن كان للأمر علاقة بقراءة منتظمة وكثيفة نسبياً بعد انقطاع، بل وللمرة الأولى في العمر، أم للنوعية «الجدلية» لما كنت أقرأه. بعد حين، أسابيع أو شهور قليلة، تخامد هذا الشعور تدريجاً ثم زال.

و لم أستعده حين، بعد شهور قليلة إضافية، عدت إلى قراءة الكتب نفسها.

لكن فهمي تحسّن بعض الشيء هذه المرة، وكذلك قدرتي على التركيز. كنت أقرأ نحو ستين صفحة في اليوم في هذه القراءة الثانية.

قراءة بعض الكتب أكثر من مرة شيء فعلته مراراً في السجن. وأظنه مفيداً جداً. وأكاد آسف أنه لا تتاح فرصة لتكرار قراءة بعض الكتب خارج السجن.

5

في يوم من عام 1982، وفي المهجع 8، اتفق جورج سبع وهيثم كيالي وعبدو الحاج عمر على أن يضعوا ما لدى كل منهم من مال في صندوق خاص، وأطلقوا عليه اسماً استفرازياً: تروست[1]! كانت مجموعتنا ضعيفة التجانس الأيديولوجي، وبرز داخلها في السجن توجّه متمرّد على المذهبية الشيوعية، أو مهرطق، وتوجّه ملتزم أو أرثوذكسي. هناك تدريجات ضمن التوجهين اللذين ضمّ أولهما أكثرية من الأصغر سناً والثاني من الكبار.

بعد وقت قصير راقت الفكرة لآخرين في المهجع نفسه، ثم في مهاجع أخرى تتوزع بينها مجموعتنا الحزبية. فكان أن انضم إلى التروست أكثرنا. يضعون واردهم المالي كله، قليلاً أو كثيراً، عند مسؤولي التروست، اثنان عموماً، فيتعامل هؤلاء مع «جمعية» كل مهجع، دافعين القسط المطلوب عن كل فرد، ويتجدّد الدفع حين ينفد المبلغ. ويوازن التروست بين الدخل والإنفاق، محتفظاً باحتياطي يكفي أسابيع أو شهوراً قليلة.

1 التروست مؤسسة احتكارية في الرأسمالية المعاصرة، تتكون من اندماج عدد من شركات صناعية ومصارف. في الأدبيات الماركسية يعتبر التروست علامة على الرأسمالية الاحتكارية ونزعاتها الامبريالية.

لم يضم التروست جميعنا في أي وقت، لكن كان فيه أكثر من نصفنا دوماً. حصل أن انضم إليه بعضنا، ثم استقلوا عنه، ثم عادوا إليه. وربما يكون هناك من لم ينضم إليه أبداً. بالطبع، قبله وبعده، كان كل مهجع مجموعة طعام واحدة، تدير اقتصادها «جمعية» واحدة، يتولى مسؤوليتها فرد واحد غالباً.

ولقد أثبت التروست أنه مؤسسة مرنة وناجحة، استمرّت تعمل حتى الإفراج عن أكثرنا آخر عام 1991. ولقد وزع احتياطي التروست على أعضائه، وكانوا حينها 16 من 23، فكان نصيب كل منهم 500 ليرة. وهذا مبلغ محترم حينها، كان يكفي سجيناً مدخناً شهرين على الأقل.

لوقت قصير عام 1984 كنت عضواً في إدارة التروست، فاشلاً، ينبغي القول. هذا بسبب نزعتي المساواتية المفرطة، وغير العادلة في النتيجة. كان أحد رفاقنا المعتقلين مُسناً، يحتاج إلى مراعاة خاصة. وكانت عاداته الغذائية أرستقراطية بعض الشيء، الأمر الذي لم أكن مستعداً لتقبّله. لم أتأخر كثيراً في اكتشاف أني الشخص غير المناسب وفي المكان غير المناسب. بعد حين لم يطل، حلّ محلي من هو أحسن سياسة.

في سنوات لاحقة، وبتناسب مع وفرة نسبية في مدّخراته، ابتعد التروست أكثر عن المساواتية الحرفية، وصار يلبّي حاجات المدخنين أو محبّي القهوة أو المتة دون تعويض مقابل لغيرهم. ولعله لم يكن ثمة «غيرٌ» عملياً. فقد كان للجميع مطالب خاصة. ساعد على هذه الرخْرحة ذلك الاحتياطي المريح.

مقابل هذه التجربة التي ولدت دون تخطيط، وكان دور العامل

الأيديولوجي فيها غائباً، شكل رفاقنا من معتقلي حزب العمل الشيوعي صندوقاً مالياً فور جلب أكبر كتلة منهم إلى السجن في آذار 1983، وأطلقوا عليه اسم الكوميكون[1]. في الاسم حرصٌ على التمايز عن التروست، وعلى الوفاء لما يفترض أنه الأصل الصحيح المانح للشرعية. كان بين مجموعتينا تنازع على من هو الصح، وكانت فرصة من يسمّي نظامه المالي كوميكون أكبر في تسجيل نقاط لمصلحته ممن لا يستحي من تسميته تروست.

كان كل أعضاء مجموعة حزب العمل، نحو ثلاثين حينها، أعضاء في الكوميكون دون استثناء. ربما كان في تشكيله على هذا النحو المُلزِم ضرب من الإحراج للبعض. بعد حين قصير انكشف معتقل يحاول إخفاء بعض وارده المالي عند «الخزمجّي». هذا وشى به لأحد رفاقه. كان تصرفاً قبيحاً أن يثق معتقل بسجين غريب لا برفاقه. لكن لو كانت صيغة الكوميكون أكثر مرونة وأقل مركزية ربما لما فعل ذلك.

مع الزمن انسحب بعض أعضاء الكوميكون منه، لكنه ظل مؤسسة شغالة لوقت إضافي قبل أن يتفكك في عام 1990 أو نحوه. آلت الجماعية المطلقة إلى فردية معمّمة.

6

في أيار 1983 اعتقل 11 من رفاقنا. بينهم اثنان كبيران سناً (45 و63 عاماً) وشأناً في التنظيم في حلب. والباقون من جيلنا. ويبدو أن أفتى

---

1 الكوميكون: مجلس التعاون الاقتصادي الذي كان يجمع الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية الشيوعية.

هذين الرفيقين هو من «اعترف» تحت التعذيب على رفاقه الأصغر. هذا شيء يحصل. اعتقل كثيرون منا بهذه الطريقة، و لم يكد يَلُم أحد منا رفاقه على ذلك. لكن يبدو أن هذا الرفيق الكبير أنكر أمراً يصعب إنكاره، ولا يجوز. وكان هذا مبعث شك ونفور، تفاقما تدريجاً، وبلغا حد العداوة. ثم كان أن وقعت واقعة خاصة مخزية خارج السجن، جرى توريدها إلى داخله، وتسبّبت بتمزق عميق في جماعتنا.

انقلب أحد الرفاق، المعني مباشرة بالواقعة، بعداوة شديدة علينا، وبلغ دركاً منحدراً جداً في انقلابه. مثلاً، استعاد ثلاثة كتب كان قد جلبها لي بفعل علاقته الطيبة بأحد السجانين (كتاب جورج قرم: **تعدّد الأديان وأنظمة الحكم**، وكتاب نيكوس بولانتزاس: **الطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم**، والثالث لا أذكره)، وأخرجها في زيارته. كان هذا إسفافاً متجاوزاً للحد. ثم انحدر أكثر حين كتب تقريراً أمنياً لفرع الأمن السياسي، يقول فيه أشياء من بينها أن بعض إخوتي شيوعيون، وفي الحزب نفسه. ويبدو أن التقرير اعتُبِر كيْدياً لحسن الحظ، فلم يؤخذ به. لكننا أذللنا في صيف 1984 إذلالاً خارقاً، ولُطِّخ شرفنا بالوحل.

ولقد شارك مع الرفيق المعني في نشر أجواء القطيعة آخرون من الدفعة نفسها، وإن لم يبلغوا الدرك نفسه. ينقلب الناس بشدة على ماضيهم وعلى رفاقهم حين يفقدون الثقة.

ولقد تقدّم في تلك الفترة نفسها 12 من رفاقنا بكتاب استرحام إلى الجهاز الأمني للإفراج عنهم. وكان من حسن الحظ أن أفرج عن بعضهم، وعن آخرين لم يشاركوهم الانحدار، في الشهر الحادي عشر من عام 1984. خرج عشرة على دفعتين من خمسة لكل منهما، فصل

بينهما أسبوع. ثم خرج ثمانية خلال بضعة الشهور التالية، في ما بدا أنه تسهيل وقتي لعمل المحسوبية. وانغلقت هذه النافذة في ربيع 1985.

كانت الخصومات شيئاً معتاداً بيننا، جماعة السجناء. وكنا نتدبّر أمرها دون أن تترتب عليها مضاعفات دائمة. لكن كان هذا أسوأ ما حصل لنا في السجن. ليس خصومة شخصية، بل أقرب شيء إلى حرب أهلية. وبتأثيرها بدأت أنفر من الحياة الحزبية. المهانة هي ما لا يطاق احتماله.

أرهقني هذا العام نفسياً إلى أقصى حد. كنت بائساً وممزقاً، ويتملكني كل حين كرب شديد، محطِّم. لكن بعد ساعات متصلة من القنوط والانقباض، ووصول متكرّر إلى حضيض اليأس، كان الكرب يجلو، فتنفرج نفسي، وأتماسك من جديد. كان هذا التموّج النفسي متكرراً في ذلك العام.

ولقد تصلّبتُ بفعل عملية «الإسقاء» المتكررة هذه.

7

لعلها كانت الأيام الأخيرة من صيف 1984 أو الباكرة من خريفه. كانت الناموسيات منصوبة لا تزال. وقد تجاوزت الساعة الحادية عشرة ليلاً، الوقت الذي كان ظل موعداً إجبارياً للنوم لأسابيع غير طويلة في تلك الفترة. كان فراشي في زاوية داخلية في المهجع الخافت الإضاءة، بحيث لا يسهل أن يراني السجان إلا إذا أنعم النظر. تمنعه من ذلك غابة الناموسيات. نهضت إلى الحمام بهدوء. كان بكر صدقي

وفيصل كردية يتهامسان في شأن ما داخل ناموسية أحدهما. كشفنا أبو أحمد السجان الذي يبدو أنه أتى متلصّصاً فلم نسمع وقع خطاه. أخذنا نحن الثلاثة وجلدنا «فلقة» على أخامص أقدامنا بخرطوم ماء. ليس كثيراً، لكنه كان عقاباً جسدياً نادراً في السجن.

كان أبو أحمد حينها رجلاً دون الثلاثين، متزوجاً وله 4 أولاد. وقيل إنه كان كثير التخاصم مع زوجته. ولقد كان حريصاً على الدوام على إظهار سلطته، حتى في ملعب كرة القدم، حين صار يلعب معنا في سنوات لاحقة. كان أيضاً رجلاً غضوباً، متضايقاً على الدوام. ولسبب ما، لم أكن على ذوقه في شيء.

في شتاء العام نفسه، وكانت أوضاعنا تمعن في تدهورها، أصدر السجان أبو جمعة أمراً بأن يمشي كل واحد منا بمفرده في الباحة، بينما كان يُهيّئنا للنزول إليها ذات صباح. لم أكن أشجع من رفاقي، لكن كان يحصل أن لا أستطيع ضبط نفسي أحياناً أمام أمر تعسّفي كهذا. قلتُ: إذاً بلاها هالنزلة عالباحة! التفت إليّ أبو جمعة وقال بلهجته البدوية: ياخي إنت شقد لئِيم (كم أنت لَئيم)؟ خليك بالمهجع لحالك!

بقيت في المهجع. ومرّ اليوم عادياً.

في اليوم التالي، وكانت المناوبة لأبي أحمد، أوقِظت من نومي عصراً، وقيل لي إنه يطلبني. عرفت ما الأمر فوراً، وعرف رفاقي. سألني عما قلته لأبي جمعة البارحة، فأقررت بما ارتكبت. فكان أن جلدت فلقة بعصا غليظة نحو خمسين جلدة مؤلمة. ثم أُمرت أن أجري في الرواق عدة دورات.

كان أبو جمعة سجاناً لئيماً بالفعل، متمتعاً بذكاء فطري، وشديد

الولاء للنظام. وكان عالماً بحمق ورعونة زميله أبو أحمد، ففضّل أن يتولى هذا المهمة الوسخة، تاركاً يديه هو نظيفتين.

عموماً كانت العقوبات الجسدية قليلة في سجن المسلمية الحلبي. وانعدمت تماماً بعد عام 1985.

بعد خروجي من السجن علمت أن أبا أحمد عاد إلى الشرطة، صار متديّناً، وأرخى لحيته. كانت أحواله المادية أشد بؤساً من ذي قبل. وكان يتذكرني كثيراً أمام صديق طبيب من حيّه، ويبالغ في الثناء عليّ وعلى شجاعتي، ويشعر بالندم لما فعله.

8

كان المساعد أول أبو علي أول رئيس لمفرزة الأمن السياسي في سجن حلب المركزي. وكان رجلاً حصيفاً على العموم، دون الأربعين من عمره حينها، وهو من ريف حلب. اكتشف يوماً جرائد مخفية في أغراض زيارتي، فأرسل من يبلغني بأن يكفّ زوّاري عن ذلك، وإلا قَلَب المهجع فوق رأسي.

كان معروفاً عنه أنه «صاحب كأس». وكان يريد أن تدار أمور «القرية» التي هو «مُختارها» دونما مشكلات ومتاعب، وهو من جهته لا يتسبب بمتاعب لأحد.

أما خليفة أبو علي فكان المساعد أبو أمجد، من ريف الساحل. وكان في ثلاثينات عمره حين تسلّم المفرزة عام 1983. وبينما كان أبو علي رجلاً متحفظاً لا يختلط بنا، كان أبو أمجد رجلاً طيباً ملوّناً،

يقع كلُّه خارج نفسه، وفاسداً لا يخفي رغبته في الارتشاء. وهذا يفتح باباً لـ«الموانة» عليه وتسهيل الحصول على بعض الأشياء. صرنا نوصي على كتب في أيام ولايته، ونحن نعلم أنه سيمنعها، ثم نحصل عليها بعد حين كرمى لخاطر بعض كِبارنا. وعلى هذا النحو حصلنا على مجلدي كتاب **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية** لحسين مروة. توسّط رفيقنا المرحوم كمال جحجاح لإدخال الكتاب، واستجاب أبو أمجد للوساطة.

وفي عهد أبي أمجد وقع الحريق.

كانت بوابير الكاز ممنوعة حين تولى أمرنا. وسبق أن كانت متاحة قبل أن تسحب في تقلبات كانت متواترة وسريعة في سنواتنا الأولى في السجن. ولقد اهتدى أبو أمجد إلى تسوية: يُسمح لنا بالبوابير، لكن نستخدمها في الرواق أمام المهاجع لا في المهاجع ذاتها، وتُجمَع في أوقات عدم استخدامها في مهجع كان خالياً حينها.

وفي ضحى يوم من صيف 1983، وبعد عودتنا من الباحة، انفجر بابور المهجع العاشر أثناء إعداد الفطور، وتسبّب فوراً باحتراق عشرات مفارش الإسفنج التي كانت منضدة على بعد أمتار قليلة عن البابور أمام المهجع. وهو ما تسبّب بنشر سحابة كثيفة من الدخان الأسود كان يمكن أن تخنقنا لو لا أن نُقلنا سريعاً إلى جناح آخر.

كان أبو محمد، وهو رجل ثلاثيني أسمر من ريف حلب، سجاناً مقداماً وخفيف الظل، ويسهر في مهاجعنا أحياناً.

أما أبو أيمن، وهو ثلاثيني أيضاً ومن ريف إدلب، فكان رجلاً شديد الطيبة، لا يبدو أنه آذى أحداً في حياته. وحين اغتيل أنور السادات عام

1981، وكنا نحتفل بذلك حينها، بارك لنا أبو أيمن، بأمل أن نتخلص من «تبعنا» أيضاً.

أبو عادل أيضاً من ريف إدلب (ومثله أيضاً أبو أحمد)، وهو ثلاثيني مثل أكثر السجانين. وكان رجلاً بعثياً ومرتشياً ومتديناً في آن واحد. وكانت الرشوة تأخذ في الغالب شكل تأمين بعض احتياجاتنا بسعر أعلى مُتفاهَم عليه. كانت قد مرّت شهور قليلة فقط على اعتقالنا حين عرض علينا أبو عادل شراء بوابير كاز للمرة الأولى بتدبير منه، لكوننا «سجناء خلف القضبان». هذه الاندفاعة الإنسانية المزعومة ظلت موضع تندّر بيننا لسنوات.

أما أبو جمعة الذي سبقت الإشارة إليه فكان أكبر سناً من المتوسّط، فوق الأربعين. وهو واحد من قلة من السجانين الذين كان لهم ولاء حقيقي للنظام. تكوينه أقرب إلى تكوين عنصر المخابرات منه إلى تكوين الشرطي. وببعد نظر يشبهه طوّع اثنين من أبنائه في فرعي أمن مختلفين وقت كان سجاناً علينا في النصف الثاني من الثمانينيات.

كان فارس يشبه أبا جمعة تكويناً ولهجة، وإن يكن أقرب إلينا عمراً. كان ذلك «العنصر» القادم من أرياف دير الزور قليل الابتسام و«قابِضْها»، أي هو موالٍ للنظام عن عقيدة. وكان أمثال هذا بين السجانين متعبين لأننا لا نعرف من أين «نمسكهم». وفارس هو السجان الوحيد الذي صادفته في الشارع في حلب بعد خروجي من السجن. ظنّني أخي، وسألني عني. كنت راغباً في تقليص تلك المصادفة إلى أقل من الدقيقة التي استغرقتها.

لا أتذكر شيئاً محدداً عن سجاني سجن عدرا. الواقع أني أتذكر سجاني سنوات اعتقالنا الأولى أكثر من سجاني السنوات المتأخرة،

وسجاني سجن حلب أكثر من سجاني دمشق. وأتذكر سنوات السجن الأولى بتفاصيل أكثر من سنواته المتأخرة.

هندسة الجناح في سجن عدرا الدمشقي تترك مسافة بين السجناء والسجانين. للمفرزة غرف مستقلة في دمشق عن جناح السياسيين، بينما هي في حلب مجرد مهجع أول في جناح من عشرة مهاجع، جرى تحويله إلى غرفة للسجانين. ورئيس المفرزة في سجن حلب صف ضابط، مساعد أو مساعد أول غالباً، بينما هو ضابط في دمشق.

ثم إننا أتينا إلى عدرا وهو سجن عامر، فلم يتغيّر في نظامه شيء بقدومنا، ولم يعق اندراجنا فيه عائق، ولم تنشأ ضروب خاصة من العلاقة مع السجانين بمناسبة قدومنا.

ويبدو لي أن السمة العامة للسجانين عموماً «الطيبة»، التي تتضمن طابعاً شخصياً دافئاً لتفاعلات الناس، وافتقاراً إلى التجرّد والرسمية والحساب، وتلوّناً في الشخصية والطبع، والطاعة في سياق علاقات السلطة، والتبعية الشخصية، واستعداداً للانقلاب إلى وحوش كاسرة إذا أمر بذلك «المعلم» أو من تجب طاعته.

أما في تدمر فلا علاقة ممكنة مع السجانين.

9

أتى موعد «تجديد البيعة» لحافظ الأسد في شباط 1985، ومجموعتنا الحزبية ما زالت في عصر انحطاطها. كانت قد أضعفتنا مشكلاتنا الداخلية التي ذكرت جانباً منها قبلاً، وتجاوز للحد في تعامل المفرزة

معنا لم نكن نستطيع مقاومته بفعل الصراعات ضمن مجموعتنا، وما لحقنا من عار بتأثير واقعة مشينة أومأت إليها فوق، والتخاصم الخالد بين مجموعتي السجناء الأساسيتين، نحن وحزب العمل الشيوعي.

وضع السجانون صندوق الاقتراع في المفرزة، وأخذونا واحداً واحداً إلى هناك لنصوّت لـ«السيد الرئيس». كان أحد السجانين (هل كان أبو أحمد؟) يُبلغنا أنه، كما نعلم، اليوم تجديد البيعة للسيد الرئيس حافظ الأسد... ويطلب منا التصويت له. فضلاً عن التنظيمين الشيوعيين، وكان بيننا وقتها عدد قليل من سجناء بعث العراق حينها. ولقد صوّت الأخيرون جميعاً لسجاننا الأكبر، فيما صوّت 8 شيوعيين من نحو 50، 5 من رفاقنا و3 من حزب العمل. وقد فُرِز هؤلاء الأبرار عنا لبعض الوقت، لكن أحداً منهم لم يستفد من تصويته لحافظ، ولم يفرج عن أيّ منهم قبل أواخر عام 1991.

بعد انتهاء التصويت، حُشدنا في الجناح، وتجمّع حولنا السجانون والعصيّ في أيديهم، ويرأسهم أبو علي نفسه، في ولاية ثانية له علينا. أُمِرْنا أن نهتف: بالروح، بالدم، نفديك يا حافظ! كان الوضع خطراً ومنذراً بعواقب وخيمة، لكننا تماسكنا، ولم يهتف أحد. بل علا صوت بعض رفاقنا بالاحتجاج: نحن سجناء سياسيون منذ سنوات ونرفض هذه المعاملة! لا نقبل معاملة مثل معاملة اللصوص واللوطيين! كان أبو علي قد قاد مسيرة موالية للرئيس في جناحنا، وكان «الهتّيف» فيها هو هللوش، سجين لوطي يهتف لحافظ بأمل أن يفرج عنه.

كان الأعلى صوتاً في الاحتجاج بيننا هو رفيقنا المرحوم هيثم الخوجة. سحبوه من بيننا وأخذوه إلى المفرزة وانهالوا عليه ضرباً (ومن المحتمل أنه مات بعد عامين ونيف بتشمّع الكبد بفعل أذيّة رضّيّة

لكبده). وبعده أسامة شاكر، وهو أيضاً صاحب صوت عال، وكان يعترض بغضب على هذا التعامل المشين معنا. ولقد سحبوه هو الآخر، وانهالوا بالضرب عليه. ثم اختطفوا فراس يونس من بيننا، وسيلقى ما لقيه هيثم وأسامة. لكن كنا كلنا نزداد غضباً ويستقوي بعضنا ببعض، ونستميت في مواجهة محاصِرينا. كنا محاصَرين إلى الشبك الحديدي، وكانت أصواتنا تعلو، ونرفض الهتاف، ونطلب أن نعامل بإنسانية. ويبدو أن سجانينا شعروا بأن الأمر يوشك أن يفلت من أيديهم، وأن ما لا تُحمد عقباه قد يحصل في أية لحظة. فكان أن قرروا إنهاء هذه الدراما المحتدمة. وجهونا إلى المهاجع وأغلقوها. كنا لا نزال منفعلين وغاضبين، وتصرّفت شخصياً بصورة درامية حينها. رفضت الدخول إلى المهجع وضربت رأسي بالجدار، لأن رفيقنا أسامة كان لا يزال يُضرب حينها. لكن رفاقي الآخرين سحبوني إلى داخل المهجع. وبعد حين قصير أعيد أبو رحاب (أسامة).

كانت المفرزة قد صادرت، بعد رفضنا التصويت مباشرة، الكتب وكؤوس البلور وبوابير الكاز. وكنا لا نعلم ما قد يجري لنا بعد حين. لقد «كفرنا» بحافظ، ثم قاومنا أن نعامل كرعايا طيّعين، ولا يُعقل أن يمر هذا دون عواقب. قررنا على الفور أن نُضرِب عن الطعام على أن لا نعلن الإضراب إلا بعد يوم أو يومين. ومرت ساعة أو ساعتان قبل أن يفتقد رفاقنا في المهجع السابع (كنت في المهجع التاسع حينها) رفيقنا شمس الدين كيلاني. كان قد دخل إلى الحمام وأطال المقام فيه إطالة مريبة. وحين تنبهوا إليه اكتشفوه هناك، وقد أسند الباب من الداخل بجسده، وحز شرايين ذراعه بـ«القطّاعة». والقطّاعة هي السكين المتاحة لنا في سجن المسلمية: الغطاء التنكي لعلبة مربى، نطوي نصفه

ونجعله نصلاً، ونشحذ النصف الثاني ونستخدمه لتقطيع البندورة أو الجبنة أو الخيار... ولحسن الحظ لم يكن الحزّ عميقاً أو كافياً لقطع شرايين الرسغ. لكنه كان كافياً لأن تضطر المفرزة إلى الاتصال بفرع الأمن السياسي لتبلِّغه أن أحد المساجين حاول الانتحار. ولا نعرف إن كانت المفرزة اتصلت أصلاً بالفرع لإبلاغه برفض أكثريتنا «تجديد البيعة للسيد الرئيس»، ثم ببوادر تمرّدنا عليها، أو أن الفرع هو من وجّه أصلاً إلى أن نمتحن بالتصويت لحافظ.

بعد حين أتى ضابط من الفرع واستدعى رفيقنا شمس الذي بادره بالقول إما أن تتركونا في السجن بسلام أو أطلقوا علينا الرصاص! الضابط «طلع بالعالي» كلامياً، لكنه لملم الوضع. وبعد قليل أعادوا لنا الكتب والكؤوس والبوابير. ولم نضطر إلى إعلان إضرابنا. وسارت أمورنا في السجن بعد هذا الواقعة باتجاه تحسّن مطرد لم يتوقف حتى خروج أكثرنا في أواخر عام 1991.

10

اعتقل أخي مصطفى في الشهر الأخير من عام 1985. كان واحداً من خمسة معتقلين من مدينتنا، الرقة. في الثلاثين وقت اعتقاله، كان متخرجاً من معهد زراعي من الرقة، ومسجلاً في كلية الحقوق في حلب. وغير متزوج لحسن الحظ.

ولقد دأب طوال سنواتِ سجنه الست على كتابة رواية ثمّ إعادة كتابتها، قبل أن يُهرِّبها في إحدى زياراتنا بطريقة مبتكرة، تطلبت منه كثيراً من الصبر. يضع صفحة من الرواية بين كل صفحتين متتاليتين

من صفحات أحد كتبه الحقوقية الضخمة. غير أنه كان مُوَسْوساً، لا يرضى عما يكتب ولا يتوقف عن الكتابة، فلم ينشر أبداً عملاً ناجزاً.

واعتقل أخي خالد في صيف 1986. كان في العشرين، طالباً في كلية الزراعة بجامعة حلب. كان ماهراً في أعمال النحاس على الخشب، حتى إنه استمر ينجز لوحات الخشب المحروق والنحاس لبعض الوقت حتى بعد خروجه من السجن أواخر عام 1991. كان لاعباً معقولاً لكرة القدم أيضاً، أما أنا فبقيت لاعباً متواضعاً، وإن أكن تحسنت قليلاً عبر سنوات السجن.

كان مما خفف وقع اعتقالهما أننا كنا معاً في السجن نفسه والجناح نفسه. وبعد أن كنت أُزار وحدي طوال خمس سنوات، صرنا نُزار اثنين، ثم ثلاثة.

لكن اعتقال مصطفى وخالد كان عبئاً كبيراً، على أمّنا خاصة. لم تطق اعتقال أبنائها الثلاثة، وتعرُّض الآخرين، ومنهم أختنا الوحيدة، لغير قليل من التضييق من المخابرات. توفيت بالسرطان في نيسان 1990، ونحن الثلاثة في السجن. كانت دون الستين.

كان وجود إخوة في السجن أمراً مألوفاً. قضى أحمد وهيثم كيالي أكثر من 11 عاماً في السجن بين 1980 و1991. وقضى الإخوة عاشور الثلاثة سنوات في السجن بلغت في حالة أسامة 16 عاماً. بين اعتقالهم في عامي 1982 و1983 وحتى الإفراج عن نمير ومازن أواخر 1991، لم يبق في الأسرة ذكور. واعتقلت أختهم ضحى في مطلع التسعينيات، وقضت 6 سنوات في السجن. وقبلها اعتُقلت إحدى أخواتهم الأربع لأزيد من عام.

والأمر أشيع بعد في أوساط الإسلاميين وجماعة بعث العراق.

II

كانت الساعة تقارب العاشرة مساءً يوم 10 آذار 1986. وكان مألوفاً أن تبقى أبواب المهاجع مفتوحة لوقت يتأخر عن المعتاد إذا كان أحد السجانين يسهر في الجناح مع السجناء. هذا لا يحصل كل يوم، لكنه متواتر.

خرج السجان أبو عادل من المهجع العاشر حيث كان يلعب الورق مع بعض رفاقنا، وتوجّه إلى المفرزة. كان يريد أن يلقي نظرة، قبل أن يعود إلى إغلاق المهاجع، وإكمال لعب الورق. كان بالكاد وصل إلى باب المفرزة الداخلي حين عاد مسرعاً وأغلق المهاجع المفتوحة بسرعة، وحبس نفسه في المهجع العاشر مع رفاقنا.

تناهى إلينا سريعاً أن أمراً خطيراً قد وقع.

قبل شهور كان قد جلب من دمشق سجينان إسلاميان حلبيان لحساب مفرزة الأمن العسكري، شاب وسيم اسمه أحمد مقرش في عمرنا تقريباً، أواسط عشريناته، ورجل أكبر بعشر سنوات أو أكثر، ضخم البنية وغير جذاب الشكل. وكانا يحظيان بمعاملة خاصة: وحدهما في مهجع، ولديهما ماكينة خياطة، ومقص أو أكثر، ويخيطان أشياء، يظهر أنهما كانا يبيعان بعضها. وكان يتاح لهما النزول إلى الباحة، الأمر الذي لم يكن متاحاً لأيّ من سجناء الأمن العسكري قبلهما أو بعدهما. و لم يكن لدى مفرزة الأمن العسكري حينها غير هذين السجينين في مهجع مستقل، وغير زوجة إبراهيم اليوسف، الضابط الإسلامي الذي قاد

تنفيذ مذبحة مدرسة المدفعية في حلب في مطلع صيف 1979، وقد ذهب ضحيتها عشرات تلاميذ الضباط العلويين.

لم نكن نعرف شيئاً عن ملابسات اعتقال الرجلين، وعن سبب حظوتهما بهذه المعاملة الخاصة قياساً إلى عموم الإسلاميين[1]. يبدو أنهما كان «مدعومين»، وقيل إن رشى بالملايين دفعت من أجل ذلك.

ويبدو أنهما بيّتا أمراً تلك الليلة. كان يحصل أن يدعوهما السجان المناوب من الأمن العسكري إلى المفرزة لغرض ما، وكان السجان المناوب ليلتها قصيراً نحيلاً، يوحي شكله بالمرض. ويبدو أن الرجل الذي ينحدر من قرى سهل الغاب في سورية، علوي المنبت، كان يجلس على الكرسي خلف مكتبه وهما يقفان فوق رأسه يريانه شيئاً، حين انقضا عليه بشفرتي المقص الذي كانا يستخدمانه في الخياطة، قبل أن يجهزا عليه برصاصة من مسدسه الذي كان في درج المكتب. هذا هو الصوت الذي سمعه السجان أبو عادل، فكان أن ارتد إلى الجناح واختبأ في المهجع العاشر.

والظاهر أن خطة الرجلين كانت أخذنا رهائن والمفاوضة علينا للخروج من السجن، والبلد. وإلا فالفوز بـ«الشهادة» ربما.

المصادفة أحبطت خطتهما.

فقد استطاع السجان أبو عادل إغلاق المهاجع في الوقت المناسب. ورغم أن واجهة المهاجع مكشوفة لا يفصلها عن الرواق غير شبك حديدي، إلا أن الحمام والمرحاض داخل المهجع، ولهما باب حديدي

1 من المحتمل أنهما من جماعة «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين». ويبدو أن بعض هؤلاء كانوا يحظون بمعاملة خاصة لأسباب مجهولة، على ما يقول صديقٌ متتبِّع للملف.

سميك. وإلى هنا احتمينا بينما كان الرجلان يجولان في الجناح وبيدهما مسدس أو مسدسان.

لا نعلم كيف تبلّغ فرعا الأمن السياسي والعسكري بالأمر. من المحتمل أن أحداً من السجن سمع صوت الرصاص فاتصل بهما.

بيد أن تصرّف الرجلين كان غريباً. فهما لم يبذلا جهداً جدياً كي يكون لديهما رهائن. كان الأكبر منهما يهدّد بحرق مفارش الإسفنج التي ننام عليها والبطانيات التي نتغطى بها، وهو ما لو نفذ لتسبّب بخنقنا جميعاً. لكن الأصغر، وكان قائد العملية كما فهمنا، نهاه عن ذلك، على ما تناهى إلى سمع بعض رفاقنا.

على أنهما حاولا الإيحاء للقوى الأمنية التي احتلت باحة السجن الداخلية أمام جناحنا أن لديهما رهائن، وأنهما سوف يحرقان الجناح إذا هوجما. وقد أحرقا بطانية في الرواق من باب الإيحاء بجدية تهديدهما. وكانا يطلبان وكالات أنباء أجنبية وسفراء أجانب وطائرة... ليكفلوا خروجهما سالمين. أمّا المتفاوضون الأمنيون معهما فكانوا يبذلون لهما الوعود السخية، ويحلفون الأيمان المغلظة بحسن التعامل معهما إذا هما ألقيا السلاح. كانوا يتحدثون عبر مكبّرات صوت.

كان باب المفرزة الخارجي (قضبان حديدية أيضاً) مغلقاً، ومبطناً بالنايلون للحد من حركة الهواء في شتاء المسلمية القارس. وكان الرجلان يتحركان في الجناح جيئة وذهاباً، ويحصل أن يذكّرا مفاوضيهما الأمنيين بتعاملهم مع إخوانهم، وخاصة مع «أختنا» عزيزة، زوجة إبراهيم اليوسف، وكانت في السجن منذ ست سنوات دون ذنب شخصي لها.

كانت قد انقضت ساعات، وحان الفجر ونحن رهائن المكعب الصغير داخل مهاجعنا المغلقة. ويبدو أن القوات الأمنية المحاصرة رصدت أحد مختطفينا المفترضين، فقنصوه في رأسه. كان هذا هو الرجل الأكبر. أما الشاب، قائد العملية، فقد اندفع نحو رفيقه وهو يهتف الله أكبر! الله أكبر! فكان هدفاً سهلاً كوّموه قربه.

12

لنتخيّل شخصاً مقيداً بألياف أعصابه: يداه مكبلتان خلف ظهره بجدائل عصبية متينة، قدماه مشدودتان بأسلاك حسّاسة وقوية من نسيج جسده، رأسه معصور في عصبة من ألياف بيضاء وصلت حد مرونتها الأقصى، وتحزّ جسده خيوط عصبية حريرية. شخص مقيّد بنفسه، مُخترَق بنفسه، سِجْن نفسه وسجين نفسه. حركته ألم مطلق، وسكونه مميت.

يقاوم ويناور ما استطاع، لكن حركاته لا تزيد قيوده إلا انغرازاً في لحمه. لا ينجح في تحطيم قيوده إلا إذا حطم نفسه وتقطعت أعصابه وتفكك كيانه. تحرّره هو فناؤه. وإذا بقي سجين قيوده حطم نفسه كذلك. فقيوده هي أعصابه الحساسة، وكل حركة منه تتسبّب بألم مبرّح لا يطاق.

هذا شرط توتر أقصى. الأعصاب تطفو على الجلد وتطوّق الجسم. معاناة العالم مباشرة دون وقاء ودون وسائط، ودون جِلد. الكرب الأقصى.

تطرّف الصورة هذه لا يقطع صلتها بواقع متعدّد الوجوه في حياتنا

المعاصرة: واقع نفسي فردي أولاً. كثيراً ما يكون السجين مقيّداً بألياف أعصابه، متوتراً وعلى حافة التحطم. والصورة هذه فرضت نفسها عليّ في وقت ما في النصف الثاني من الثمانينيات. لطالما كنت الشخص المقيّد بأعصابه والموشك على التحطم. الشخص المفخخ.

ولعل الصورة تكثف وضع «سورية الأسد»، في صفحتيها الحافظية والبشارية معاً.

صورة أخرى مثّلت وضعي في السجن وانحفرت في مخيّلتي، صورة سكين مغروز في قمة الرأس. سكنتني هذه الصورة في صيف 1984 في ذروة حربنا الأهلية الحزبية. ولعل البعد الفالوسي للسكين، وهو يخترق دماغي، معادل نفسي لشعور ساحق بالانتهاك. كنت حزبياً مخلصاً، وأستطيع أن أتفهم اختلافاً وخصومة وانشقاقاً، وكان تاريخنا تاريخ خصومات داخلية، لكن كنا حينها نتعرّض لإذلال خارق. وهذا فوق قدرتي على التحمّل.

اقترنت هذه الصورة بشيئين: قراءة مجلدات «قصة الحضارة» لول ديورانت، وقد قرأتها بملل وقنوط في تلك الظروف، وبفعل دافع قهري كنت أقوم كل حين أثناء القراءة بجمع الأرقام الواردة في الصفحات الزوجية، وهي كثيرة، فالكتاب كتاب تاريخ، وأقارنها بمجموع الأرقام في الصفحات الفردية، فإذا تفوّقت الأخيرة أتفاءل، وإلا أتشاءم. وأقوى التفاؤل إن كان مجموع الأرقام في الصفحة الفردية 9. في ذلك الوقت كنت أفعل ذلك كل بضع صفحات، فيقل مفعوله التفاؤلي. وكنت لا أكف عن توبيخ نفسي على هذا السلوك السخيف من شخص عقلاني، وماركسي فوق ذلك! يا للعار! الحمد لله أن لا

أحد يعرف بذلك! لكني لم أتخلص منه إلى حين انتهت حربنا الأهلية.

كان تركيزي معدوماً أثناء قراءة تلك السلسلة الضخمة، ولا أزال آسف على ذلك. كنت محتاجاً إلى اطلاع أوسع على التاريخ.

الشيء الثاني أني أصبت في صيف ذلك العام بالتهاب أنف تحسّسي حاد. كان أنفي يسيل بلا توقف، وأعطس بلا توقف. هل كنت أطرد شيئاً؟ ذلك السكين المغروز في دماغي؟

زاد الأمر سوءاً أن المناديل الورقية كانت غير متوفرة في ذلك الوقت. لا أذكر لماذا. ولقد اضطررت إلى تمزيق بعض قمصاني الداخلية إلى قطع، واستخدامها لمفاوضة أنفي. كنت أغسلها كل حين وأنشرها على حبل الناموسيات التي نأوي إليها ليلاً للتوقي من بعوض المسلمية الوفير.

و لم أتخلص من زكامي أبداً. لكن تحسنت حالي بعد خمود الحرب الأهلية أيضاً.

13

النصف الثاني من عام 1987 ومعظم عام 1988 كان زمن جوع. زياراتنا كانت مقطوعة بسبب كشف رسالة من أحد رفاقنا لابنته أثناء تفتيش أغراضه المرسلة إلى الخارج، وإرادة العميد هاشم الصالح، الذي كان قد تسلّم فرعنا، الأمن السياسي في حلب، قبل حين، إثبات قوته.

قوة الجبان المغرض، والطائفي. فلم تكد تتأثر زيارات بعض رفاقنا بفعل مولدهم، بينما تعذر على آخرين، ومنهم أنا وأخواي، وأكثرنا،

الحظوة بزيارة واحدة طوال عشرين شهراً. وكان أشد تجبّره على سجناء بعث العراق. فقد نلنا استثناء السماح بزيارات في عيدي الفطر والأضحى أثناء تلك الفترة، وكانوا هم بالذات نالوا الزيارة الوحيدة طوال سنوات سجنهم في أحد هذه الأعياد، بينما ظلت ممنوعة في غير ذلك.

كان السجانون يتواطأون على إدخال مال وأغراض حتى لمن لا زيارات لهم بيننا. لكن مرة كل شهر فقط. وهذا لا يرد عنا غائلة الجوع.

وكان من طبائع عيشنا في السجن أن تعفُّفَنا يرتفع أيام الوفرة، ومعنوياتنا ترتفع معه. الطعام وفير في أي وقت، فلا مسوّغ للجزع والبخل. أما في أيام الشح، فكانت أخلاقنا ترقّ، ويتدنّى كرم أنفسنا.

في أمسية من أماسي صيف 1989، وفي وقت ذروة الفرجة على التلفزيون الوحيد المنصوب بين المهجعين التاسع والعاشر، بعد التاسعة والنصف مساءً، تراسل معنا بالغمزات رفيقنا فاروجان خجادوريان، أنا وغيث كردية وهيثم كيالي. كان قد تدبّر قليلاً من البطاطا، سلقناها وهرسناها وحمسناها، وجلسنا نتعشى في غفلة مشتهاة عن رفاقنا الآخرين، المتلهين بالتلفزيون. كان يمر في الرواق بعض زملائنا من بعث العراق، وكان هذا محرجاً لنا نحن الشيوعيين الأربعة، لكن ليس إلى حد دعوتهم إلى المشاركة. كانت هناك مسافة مفهومة بيننا وبينهم، رغم مودّة وتفاعل معقولين في قريتنا تلك، جناح السياسيين في سجن حلب المركزي.

بينما نلتهم الطعام بأفواهنا وأعيننا مر في الرواق رفيقنا أبو خالد،

وهو رجل خمسيني طيب المعشر. غطست رؤوسنا في الوعاء، تجاهلاً وضِيقة عين. لكن على مين؟ كان أبو خالد شريكنا في الجوع، وفيه خصلة مكر محبّبة. وإذ تأكد له عزمنا على تطنيشه بعد روحة وغدوة في الرواق، بادر إلى دعوة بعض المتمشّين من جماعة العراق إلى وجبتنا العزيزة. لكن من كان تصرّف بوقاحة مثلنا، لا يبقى له من ملاذ غير مزيد من الوقاحة. ويبدو أن نفسي كانت أحمض من نفوس رفاقي، فكان أن قللتُ الأدب معه ولمتُه بعصبية على الدعوة إلى طعام لم يكن هو نفسه مدعوّاً إليه. لم يحوّل أبو خالد الأمر إلى مشكلة. لكن الواقعة انحفرت في ذاكرتي مقترنة بالخجل والعار.

للتغلب عليهما استرجعت الواقعة ساخراً غير مرّة، بعد أن كانت مضت سنتا الجوع، وجعلت منها برهاناً على صواب النظرية الماركسية التي تقول إن البنية التحتية، الاقتصادية، تحدّد البنية الفوقية، الأخلاقية.

14

في عام 1987 استقر عددنا، المعتقلين السياسيين في المسلمية، على نحو 100، موزعين على أربع مجموعات حزبية. جماعتنا، الحزب الشيوعي – المكتب السياسي، وقد كنا بعد اعتقالات 1983 و1985 و1986 وإفراجات 1984 نحو 25 سجيناً؛ حزب العمل الشيوعي، وقد كانوا بعد اعتقالات 1983 و1987 نحو ثلاثين سجيناً؛ جماعة بعث العراق، وقد اعتقلوا أساساً عام 1986، وعددهم فوق الأربعين؛ ونحو 10 من التنظيم الشعبي الناصري، فضلاً عن أفراد من هنا وهناك. وقد تطورت علاقاتنا باتجاه تكافلي، مع بقاء الروابط التكافلية داخل كل مجموعة

أقوى منها مع غيرها. أظننا نجحنا في احتواء اختلافاتنا بدرجة معقولة، وطوّرنا روحاً عامة متسامحة حيال الفوارق المتنوّعة في ما بيننا. الاتجاه العام كان هكذا. قبله كانت العلاقات بيننا أكثر توتراً. ومع الزمن لم تتلاش الخصومات والتوترات، لكنها خفّت وتراجعت. الفضل في ذلك لبعضنا أكثر من غيرهم. هؤلاء كانوا القادة الفعليين لحياة السجن. وهم من أسهموا في صنع جماعة متآلفة متسامحة، تسهّل تلك الحياة الصعبة على الجميع. أجدرهم بالذكر أحمد كيالي، وهو مثال للصدق في القول والتعامل والسلوك، وله فضل علينا جميعاً في تعلم الإنكليزية (اعتقل 1980، وكان في الثانية والعشرين، وأفرج عنه في نهاية 1991). الفضل لكثيرين آخرين في هذا الاتجاه العام. بعضهم يقيم علاقة طيبة مع سجانين تعود على الجماعة ككل بالنفع. الفضل أيضاً للتخلي عن أيديولوجية السجن البطولية والتعامل مع حياتنا المديدة فيه بإيجابية وواقعية. الفضل أخيراً للزمن. كان أقدمنا، وأنا منهم، في السجن منذ 7 سنوات فثمانية... فعشرة فأحد عشر عاما. وعبر الحوادث، ومنها ما كان عنيفاً وأليماً كما ذكرت في فقرات سابقة، استقرت أمورنا مع مفرزة الأمن، ومع فرع الأمن السياسي من ورائها، وفي ما بيننا، على نحو يتقبّله الجميع. نستقل تقريباً بإدارة شؤوننا، وتنضبط علاقتنا مع المفرزة بروتين مستقر (طعام، تفقّد، نزول إلى الباحة وعودة منها، وإغلاق الأبواب ليلاً). لم يطل عنف جسدي أياً منا منذ عام 1985.

في المحصلة تنامى استقلالنا الذاتي كسجناء في إدارة شؤوننا، وآلت العلاقات بيننا إلى قدر مميز من المودة والإنسانية. هذا شيء جدير بالاعتبار في سجن حلب المركزي.

من أول ما سألاحظ في جناح السياسيين في عدرا بعد نقلنا إليها

في ربيع 1992 شيئان: الفوارق الأيديولوجية والسياسية بين المعتقلين حية وقوية وحاضرة، كأنهم حديثو سجن؛ فلا مجال (وهذا هو الشيء الثاني) للتكلم على جماعة سجن متآلفة ومتسامحة، ولا حتى على جماعات فرعية أو حزبية متآلفة. قد يكون لهندسة السجن بعض تأثير في ذلك. المهاجع في عدرا أكبر، والسجناء ينامون على أسرّة، طابقين منها، لا على الأرض كحالنا في المسلمية. هذا يجعل مدّ سفرة وسط المهجع لتناول فطور أو غداء يشارك فيه كل نزلائه أمراً غير ميسور. الهندسة تمنع وجود «فضاء عام» في مهاجع عدرا. هنا شراكات طعام صغيرة. كل ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وأحياناً واحد بمفرده، يشكلون مجموعة طعام. كذلك الشراكة في المصروف جزئية ومبعثرة. كل يحتفظ بما لديه من مال ويسهم في صندوق المهجع عند الطلب (في حلب اسمه «الجمعية»). كان التكافل العام أعلى بكثير في السجن الحلبي. طوال سنوات لم يحتفظ كثيرون منا، وكنت منهم، بأي مال خاص. كان مودعاً في صندوق عام، يُصرف منه على جميع المشاركين فيه بالتساوي. وأحياناً تقدّم مساعدات لغير مشاركين، بل وحتى لغير الجماعة التكافلية الحزبية.

على أننا، نحن المجلوبين من حلب، لم نتأخر في التخلي عن تراثنا التكافلي. وفي عدرا وجدنا أنفسنا بعد حين وجيز نتصرف كما يتصرف العدراويون. كان ذلك التراث اكتساباً ثميناً، تطوّر عندنا تدريجاً وبصورة قاعدية (تحدّثت عن التروست فوق)، وبفضل حسن تصرف وسياسة بعضنا. في ظروف عدرا لم يصمد هذا التراث. وبعد قليل، وقع حادث أفضى إلى تفرّدنا، القادمين من حلب، في المصروف وفي الطعام.

أجواء السجن السياسي في عدرا كانت أكثر أيديولوجية وأقل

تسامحاً أيضاً. هنا أيضاً قد يكون لهندسة الجناح دور في الأمر. مهاجعنا متلاصقة في المسلمية، ويمكن نقل شيء من مهجع لمجاوره حتى حين تكون الأبواب مغلقة بمد اليد عبر شبك القضبان الحديدية الذي يشكل واجهة المهجع إلى المهجع المجاور الذي لا يفصله عن غيره سوى جدار. في عدرا، بين المهجع وجاره مسافة أمتار، فالعلاقة بين المهاجع أقل حميمية. كانت مشكلات مهجع تبقى مشكلاته الخاصة في عدرا، بينما هي مشكلات عامة في المسلمية. حين يتشاجر فردان في المسلمية، يعمّ صوتاهما الجناح، ويعلم الجميع فوراً بالأمر، فلا تقتصر جهود الإصلاح على المهجع المعني. وعبر الخصومات والصراعات والمعالجات آلت الأمور في المسلمية إلى التآلف، فيما قد يكون استقلال المهاجع بعضها عن بعض أضعف فرص تكوّن جماعة سجناء متآلفة في عدرا. إلى ذلك، وخلال سنوات، كان لدينا جهاز تلفزيون واحد، منصوب في الرواق، ما اقتضى أن يتقاطر نزلاء المهاجع الأخرى إلى قبالته، داخل المهجعين 9 و10 وأمامها (كان منصوباً بينهما). وهذا طوّر مرفقاً عاماً وفضاءً عاماً، سهّلا اختلاط السجناء واجتماعهم وتشاركهم. أما في عدرا ففي كل مهجع جهاز تلفزيون أو أكثر، ما قلل مساحة المشترك الذي يعم الجميع.

وبخصوص مجموعتنا الحزبية، كانت أكثر تمزقاً واصطراعاً في عدرا، ولأسباب يختلط فيها الشخصي بالأيديولوجي والسياسي. ومجموعة حزب العمل أقل اختلاطاً وتآلفاً مما في حلب. أما المجموعة العراقية فمبعثرة تماماً. ولقد كانت كذلك على كل حال في حلب. كان قد حدّ جزئياً من تبعثرها هناك اندراجها ككل في مجتمع سجناء مندمج نسبياً.

على أن فرص الخصوصية أكبر بكثير في سجن عدرا، على الأقل

في عام 1992 وما بعد. كان قد خرج عدد كبير من المعتقلين آخر عام 1991، بالكاد بقي في كل مهجع 10 أشخاص في مهاجع أكبر من نظيراتها في حلب. وبفضل وجود الأسرّة ونقص الكثافة النسبي، أمكن لكل منا أن يشيد لنفسه حجرة مسوّرة، لكن غير مسقوفة. مكان تمفصل السرير السفلي مع العلوي (لم يعد يلزم سرير علوي) تُنْصب عِصيٌّ ويمتد بينها حاجز من البطانيات أو الشراشف الوفيرة التي خلفها السجناء المفرج عنهم قبل شهور قليلة من وصولنا. كانوا خلفوا أيضاً سخانات كهربائية وما يشبه كراسيّ بلا مساند وطرابيزات مصنوعة من خشب وكرتون. وفي حجرة كل منا مصباح كهربائي للقراءة ليلاً دون إزعاج غيره.

وكان لمستوى الخصوصية هذا مُكمِّلات سلوكية من نوع أن التزاور بيننا صار يجري بمواعيد مسبقة مثلاً. في حلب كان المرء يزور مهجعاً لا تفصل ساكنيه أية حواجز بعضهم عن بعض، فراش كل منهم لصق فراش جاره. أما هنا فيزور السجين صاحبه، يقصد مباشرة «صومعته»، كما كنا نسمّيها، دون أن يتعطل عند غيره، لكن دون أن يتعرف جدياً إلى غيره أيضاً.

ولا شك في أن فرص الفردية هذه أسهمت في ضرب تكافلنا، نحن المجلوبين من حلب.

15

كانت حرب الخليج الثانية نكسة في علاقات قريتنا في سجن المسلمية. انقسمنا بحدة حول الاحتلال العراقي للكويت والمواقف من أطرافه.

في البداية بدا لنا جميعاً أن هذا الغزو إفراط متجاوز للحد بين تجاوزات سمجة لا تحصى عرفتها العلاقات بين البلدان العربية في ذاكرة جيلنا... يوم اقتحم العراقيون الكويت قلت لصديقي حسن النيفي، «البعثي القوميٍ» (العراقي) الأنقى والأكثر مبدئية بين «جماعة العراق»: يبدو أن مُعلمكم (أقصد صدام) انهبل! صادق حسن على كلامي دون تردّد.

على أن الفتور الذي كان السمة العامة للمواقف كلها في الأيام الأولى، تلاشى لحساب استقطاب متوتر بعد أن أخذ يتشكل التحالف الدولي المناهض للعراق، وتحتشد القوات الأميركية والدولية في السعودية. كان لدينا جهاز راديو، ونتابع الأخبار من إذاعتي لندن ومونت كارلو عبره.

كان العامل الحاسم في موقفي الشخصي هو العداء للأميركيين، والعداء للنظام السوري الذي شارك في التحالف الدولي. وهو ما كان لا بد من أن يحمل بعض غض النظر عن طبيعة نظام صدام حسين. وكان محرك الموقف المقابل هو العداء للنظام العراقي، وهو ما تضمّن حتماً التغاضي عن رؤية الأميركيين وتحالفهم الدولي. أما الكويت ذاتها فقد شغلت موقعاً ثانوياً جداً في تشكيل مواقفنا جميعاً!

وفي أجواء متوترة سيساعد الجميع الجميع في دفع مواقفهم إلى أقاص يصعب الدفاع العقلاني عنها، لكنها تغدو مع ذلك، أو لذلك، مقوّماً لذاتية معتنقيها.

كانت الانفعالات محتدمة، والنميمة مزدهرة، والأبلسة في حاشيتهما. في السجن يرى المرء عياناً تقريباً كيف تجري أبلسة الخصوم، وكيف تصنع الخرافات ونظرية المؤامرة. هذه الأخيرة من لوازم تماسك المجموعات المتخاصمة. أما الأبلسة أو تشرير الغير فهو

الوجه الآخر لتبرير جماعتنا، إظهارها مجموعة من البررة الأخيار.

سارت الاختلافات بيننا على نحو متوقع وفق خطوط انقسام أقدم. الثابت هو مخاصمة الخصوم، وليس الولاء للفكرة التي يفترض أنها تُعرفّنا وتميزنا عن غيرنا. ليس لأن هناك قضايا مهمة كان يقع التخاصم والتعادي، بل يجري تحويل أي شيء إلى قضية مهمة لتثبيت تعادٍ وتخاصم سابقين على أية قضايا. بعض التخاصم يحيل إلى أصول قديمة واستعدادات متأصلة، لكن رعاية الخصومات هي «استراتيجية» من يتطلعون إلى السلطة ضمن المجموعات الصغيرة التي نُكوِّنها. يجد هؤلاء مصلحة حيوية لأنفسهم في تعميق الانقسامات ورفع مستوى الريبة بالغير، لأنه يضمن امتثال عموم جماعتهم لهم. في أجواء السلم والرخاء يتراجع سلطانهم. من كان منا أقل حزبية وتطلّعاً إلى السلطة، كان أميل إلى تعريف نفسه، بالأحرى، بالمشترك مع آخرين.

على أن النكسة التي مثلتها هذه الحرب الأهلية العامة في قريتنا كانت عابرة في النهاية. ظل المسار العام مسار اختلاط واشتراك، وإن مع خصومات فردية وضغائن لا تخلو منها القرى.

16

انقطع قلبي رعباً، وأنا أرى حضرة الرقيب أول واقفاً على «الشراقة» فوق مهجع «صدر جديد» (أو «جديد صدر»)، في سجن تدمر. جالساً تحت «الشراقة»، كان شيطان خبيث قد وسوس لي بأن أرفع بصري إلى السماء فوقنا، مرتكباً واحدة من كبائر سجن تدمر. لحسن الحظ كان حضرة الرقيب أول منصرف النظرة لحظتها نحو السماء.

لملمتُ بصري فوراً، وانقذفت من مكاني كأن نابضاً في داخلي إلى حيث لا أُرى، إلى المرحاض. كانت عينا حضرة الرقيب تتعقبانني. كنت على يقين من ذلك.

كان يحصل أن نسمع وقع خطى الحرس على سطح مهجعنا، لكن قد يتعمّد أحدهم كتم صوت خطواته إذا أراد أن يوقع بنا. وقد «يُعلِّم» أيَّ واحدٍ منا، لأي سبب في باله. فلأنه ليست هناك قاعدة ثابتة للسلوك الصحيح، يمكن لأي شيء أن يكون مخالفة. هذه ليست سمة لسجن تدمر وحده، إنها دستور النظام.

لكن رفع الرأس المُحرّم في كل حال مباح، بل هو واجب ملزم، في حالة واحدة: حين يجري صفع أحدنا على وجهه. سيكون عدواناً رهيباً على حضرات الرقباء الأولين أن يحاول أحدنا خفض رأسه بينما هو يُصفَع، أو أن يفكر بحماية وجهه بيديه.

ويبدو أن لمحظور رفع البصر أغراضاً متعدّدة.

منها المزيد من إيقاع الرعب في قلوب المسجونين عبر التنكيل بهم ممن لا يرون لهم وجوهاً وعيوناً، ولا يعرفون شيئاً عن الانفعال المرافق للتنكيل الواقع عليهم. هذا يضفي نوعاً من برودة مخبرية على التعذيب في سجن تدمر وينزع إنسانيته بالكامل.

ولعل الغرض الثاني هو منع أي تفاعل أو تواطؤ بين السجين والسجان، أيّ بثٍّ أو تبادل للإيحاءات، بما يحول أيضاً دون أيّ تنبؤ من جهة السجين بكيفية تصرّف السجانين. بل السجان الجمعي، إذ لأننا لا نعرف وجوهاً وعيوناً وملامح فإن السجانين متساوون، سجان واحد بنسخ متعددة. هناك بالطبع الصوت، وعلى سماعه كان اعتمادنا

في التمييز بينهم. فهذا اسمه «دريكيش» لأنه حين شكا له رئيس مهجعنا أنه لم تعد لدينا مياه شرب (ماء الصنبور لا تُشرب)، هتف بأسف مصطنع: لَه، لَه، لَه... جيبو لهن «مية دريكيش»! (ماء معدنية تباع معلّبة)؛ وهذا اسمه «قلبو قطيعة» (ضعيف القلب، أو جبان) لأن هذه هي العبارة التي وصفني بها وأنا أقف مرتجفاً على كتفي أحد زملائي، مُحاولاً تركيب لمبة الكهرباء وسط المهجع بعد أن احترقت لمبة سابقة (كنت صالحاً لمثل هذه المهمة بسبب نحولي)؛ وثالث اسمه «الحموي» لأنه بدا من لهجته أنه من مدينة حماة؛ أما أبو رائد، السجان الذي لا يكف عن الغناء لحافظ الأسد، فقد سمعنا أحد زملائه يقدّمه بأسلوب اعتراضي إلى جمهور حفل فني مفترض: سيداتي سادتي، أقدّم إليكم الأستاذ الفنان والجحش الفلتان... أبو رائد! وكانت لأبي رائد أغنية تشبهه: لوحي بمنديلك لوحي | حزب البعث يا روحي! من بعدك أبو باسل (حافظ الأسد) | سورية وين تروحي؟

وربما يكون الغرض الثالث هو أن لا نتعرف إلى السجانين كي لا نحاول الانتقام منهم يوماً.

لكن لعل في أساس هذا كله أن النظر إلى الوجوه يجر معرفة الأسماء. المعرفة كشف وجوه الأشياء وتسميتها. والتسمية تعني السلطة، من آدم إلى يومنا. كي نجرد من كل سلطة، كان ينبغي ألا نُسمّي، وكي لا نسمّي كان يلزم ألا نرى.

ليس تدمر هو «السجن المطلق» إلا لأنه يعاقب بقسوة لامتناهية رؤية الوجوه وتسمية الأسماء. الوجوه كلها والأسماء كلها.

التحرر من السجن، لذلك، هو أن نرى، أن نسمّي، وأن نعرف.

2009—2011

في السجن تحررتُ، في السجن كانت ثورتي![1]

تحدّثت في كتابات سابقة عما سمّيته «ترويض الوحش» داخل السجن، إلى أيّ مدى تمكنت من ترويض أشباح ذلك الوحش ما بعد السجن، نسيان حيادي، أم تناسٍ مقصود، أم عملية مستمرة من الصراع مع ذاكرة السجن وتشوّهاته؟

لم أحتج إلى جهد خاص لـ«ترويض أشباح السجن». و لم أنس السجن، هذا مستحيل، لكني انفصلت عنه دون عسر كبير. وحين يحصل أن أتكلم عليه، يفاجئني تأثّر السامعين، وخاصة افتراضهم أني أغالب نفسي وأسترجع بمشقة جوانب قاسية من سيرة السجن. الأمر ليس كذلك فعلاً. أظنني انفصلت عن السجن انفصالاً عميقاً إلى درجة أنه غدا موضوعاً أتذكره دون انفعال قوي. لكن لعلي انفصلت عنه لأني كنت أعلم أن «مرجوعي» إليه، أنه حاضر معي دوماً، رفيقي الذي لن يبتعد عني مهما ابتعدت عنه. حبلي طويل، يمكن أن أذهب بعيداً، لكنّ أوّل الحبل معقود إلى الحديد في سجن أحمله معي. وقد يكون لانخراطي شبه الفوري في حياة ما بعد السجن دور في انفصالي الموقوت. وربما أيضاً لحرصي الواعي على ألا أكون مجرد سجين سابق،

---

1 حوار أجرته مع المؤلّف رزان زيتونة و لم يسبق نشره.

وأن أقاوم الحبس في إطار هذه الصورة، دور في انطواء صفحة السجن بسهولة. لكن هذا كله يستبطن السجن ويحيل إليه. أفعل أشياء كثيرة لا تكتسب معناها إلا من كوني أردُّ على السجن أو أثأر منه، أو ... أعود إليه. ولا أعرف إن كان غريباً جداً أني لا أكاد أرى أحلاماً عن السجن. الأغرب أن الحلم المعاود الذي أراه عن السجن، مرتين أو ثلاث مرات، يدور حول أني تدبّرت أمري وخرجت خفية من السجن، وأني أجد صعوبة في العودة إليه، بينما الوقت يضيق وقد ينكشف أمري. وشعوري في المنام أقرب إلى الارتباك والشلل منه إلى الذعر. إنه حلم بالعودة الناجحة إلى السجن كما ترين. وأظن أن «تعبير» هذا المنام هو الخوف من الضياع، أو من فقد السيطرة على النفس والتحكم بالمصير.

وبالتأكيد لم أخض أي صراع ضد ذاكرة السجن. ربما كانت ذاكرتي تعمل بطريقة تُطوِّق كل ما هو أليم ومزعج وجارح أولاً بأول، فتقلل من سُمّيّته، وهذا منذ كنت في السجن. تكوين ذاكرتي المقاوم للألم يزعجني أكثر من قوتها المفترضة أو تثبّتها على عالم السجن ووقائعه. أحب لو كنت أتذكر تفاصيل وحوادث وخلفيات أكثر تلوّناً.

اليوم، حين نلتقي مجموعة من السجناء السابقين نتذكر نوادر حياتنا في السجن وطرائفها، ونضحك من كل قلوبنا. في صيف 2008 التقينا في حلب، 12 سجيناً سابقاً من نزلاء «المسلمية» في الثمانينيات، بمناسبة عودة واحد منا من هولندا زائراً بعد غياب 9 سنوات، تذكرنا سجننا بسخرية واشتياق، شربنا كؤوسنا وضحكنا. كان وقتاً من أبهج ما عرفت منذ سنوات.

قد يعطي هذا الكلام انطباعاً مضللاً. الواقع أن السجن كان شاقاً

علينا جميعاً، فظيعاً أحياناً. لقد ضُرِبنا وعذِّبنا وأهنّا واحتقرنا وأُذللنا وجعنا ومرضنا، وضربنا ثانية، وأُهدرت سنوات ثمينة من أعمارنا، وعوملنا ونعامل اليوم معاملة تمييزية وضيعة...، لكن حين نلتقي، رجال في أواخر أربعينات أعمارهم، مضى على خروجهم من السجن عشر سنوات على الأقل، لا نستبقي من أيامنا في ذلك الحضيض الطويل إلا ما كان طريفاً أو ما جعله مرور الأيام طريفاً. كلنا، المداومون على صيغ من العمل العام أو المبتعدون عنه تماماً، قرَّ أمرنا على الضحك على السجن والضحك على أنفسنا فيه.

وبعد قول هذا كله، أعرف أن السجن هناك، قريني المقيم في عمق ذاتي، حياتي الأخرى. ليس ذكرى أو مرحلة من العمر منقضية، بل طبقة صلبة من كياني. وبهذه الصفة هو حاضر معي في كل حين، ولا سبيل إلى نسيانه. السجن مني وأنا منه.

تذكر في غير مكان من كتاباتك، «فضل» السجن في تشكيل أعداد من المثقفين السوريين ومد آخرين من المعتقلين بالمهارات التي استخدموها بعد إطلاق سراحهم، كتعلم لغات أجنبية وسواها. كأنك تقول إنك وآخرين مدينون للسجن بطريقة ما؟

ربما كلمة «فضل» ليست لائقة. تشكلتُ على نحو مغاير في السجن، ويناسبني القول إن هذا تحقق **رغماً** عن السجن **لا بفضله**. لكن السجن كان **إرغاماً** لي على فعل الشيء الأجدى، ولقد حدّ من خياراتي بقوة، بحيث لم يعد تكريس وقتي فيه للتعلم والقراءة محتاجاً إلى كثير شطارة.

يتعلق الأمر، في كل حال، بمحاولة فعل أفضل ما يمكن من وضع سيّئ. نحن في السجن لآماد لا نعلمها، قد يفرج عنا الآن، وقد نبقى

محبوسين «إلى الأبد»، ما العمل؟ يحاول كل سجين تلقائياً «ترويض الوحش» بما أوتي من استعدادات وبما تيسّر له من أدوات، لأنه لا أحد يتحمّل أن يقضي سنوات سجنه منتظراً الإفراج عنه فحسب. من يفعل هذا إنما يقتل نفسه. لا أعرف كيف كان لحالنا أن تكون لو كنا حُكمنا منذ شهورنا الأولى، وعلمنا أنه سيطلق سراحنا بعد عام أو اثنين أو خمسة أو خمسة عشر.

ولقد تسنّت لنا نحن الشيوعيين، خلال مدد لا بأس بها من مقامنا في سجون متعدّدة، كتبٌ بالعربية (وأقل منها بالإنكليزية وغيرها من اللغات...) ومعاجم وأدوات تعلّم (طباشير وألواح صغيرة نُصنِّعها محلياً ونكتب عليها... وفي وقت لاحق أقلام ودفاتر...)، وأشخاص مؤهلون لتعليم غيرهم. من المهم القول إننا لم نحصل على هذه التسهيلات لوجه الله أو تكرّماً من السلطات، لقد حصلنا عليها بالقطارة وبفضل جهود شاقة ومقاومات و«تفاوض» عسير. لم نحصل على الأقلام مثلاً في سجن المسلمية إلا بعد إضراب لمدة 8 أيام عن الطعام في خريف 1988. وساعدنا في ذلك بلا ريب حسن سمعتنا كمعارضين متعلمين و«سلميين» و«محترمين». وبهذا نتميّز عن معارضين عنفيين كالإسلاميين، كما عن السجناء الجنائيين غير المتعلمين أو متدنّي التعليم. لقد كان هذا التكوين أحد أسلحتنا في خوض صراعات من أجل الكتب ومن أجل «التنفس» ومن أجل إبقاء أبواب المهاجع مفتوحة طوال النهار ومن أجل الحصول على جهاز تلفزيون، بل وحتى من أجل الحصول على ورق لعب (فنحن لا نلعب القمار طبعاً!).

غير أن تكويننا نفسه كمعارضين سياسيين كان خصماً من حسابنا

من جهة ثانية، لأن النظام يعتبرنا أعداءً جديين له، ونطرح شرعيته ووجوده بالذات موضع تساؤل، ونعادي الرئيس. ولعله لذلك لم نحصل على شيء إلا بصعوبة مع بقائنا مهدّدين بخسارته في كل حين. ولذلك قضينا تلك السنوات الطوال، وكان النظام حريصاً على إذلالنا وهزيمتنا أخلاقياً لا سياسياً فقط.

ثم إننا لم نحصل على شيء إلا ببطء وبصبر. مضت نحو خمس سنوات كانت أحوالنا فيها بين مدٍّ وجزر (زيارات عشر دقائق فقط، تدخلات عدوانية من السجانين بما فيها عقوبات جسدية، فوق أن أجواءنا نحن مضطربة وتعج بالتوترات والخصومات، وحتى العداوات...). و لم تبدأ بالتحسّن جدياً حتى عام 1985 أو 1986.

لذلك، الكلام على السجن كأنه وضع واحد مماثل لذاته دوماً لا يفيد. هناك مراحل زمنية مختلفة لا يشبه بعضها بعضاً. وهناك طبعاً سجون مختلفة. كلمة السجن تحجب الفروق الهائلة بين كل من المسلمية وعدرا وصيدنايا وبين تدمر، بين فترة التحقيق والتعذيب والفترات اللاحقة، بين وضعنا في الشهور والسنوات الأولى وبينه بعد انقضاء خمس سنوات أو عشر.

لكن في المجمل، ما نلناه من مكاسب حافظنا عليه. هذا حين لا تستفز الغريزة المتوحشة للنظام لسبب ما على نحو ما حصل لنا، 30 من سجناء عدرا، في مطلع 1996، حين نفينا إلى تدمر محرومين من كل شيء ومتروكين لرعب لا يوصف.

هل كان منا من هو على استعداد لمقايضة ما تعلم في السجن بسنوات طوال من شبابه؟ أشك في ذلك. وإن كنت أقر، وهذا «تشوّهي» الشخصي، أن إجابتي الشخصية ربما كانت أقرب للإيجاب. أعرف

أن هذا غير سوي، لكني كنت مشتّت الذهن والكيان قبل اعتقالي، ومعرّضاً للتحطم لو لم أسجن، والسجن كان فرصة لإعادة تشكلي بصورة أقل تعثراً، أقل تبعثراً أيضاً، وأنسب توجهاً في العالم.

أكاد أشعر باستنكار هذا الكلام منكِ، ومن أي قارئ. لكن ما أقوله ليس ثناءً على السجن، بل على الاضطرار الذي فرض عليّ للصراع، وتسنّى لي بمحصلته أن أتشكل بصورة مختلفة، بطاقة أكبر على التعلم والتفاعل مع العالم.

بلى، للسجن «فضل» عليّ. دعيني أذكر لك واقعة طريفة تدل على تشوّهي هذا. في مطلع عام 1992 (أتذكر ذلك لأننا كنا بقينا في سجن المسلمية 16 سجيناً بعد الإفراج عن زملائنا الآخرين في أواخر 1991، وقبل تحويلنا إلى عدرا في دمشق ومحكمة أمن الدولة في نيسان 1992) كان لدينا عدد قديم نسبياً باللغة الإنكليزية من مجلة «سبوتنيك» الروسية، من سنوات غورباتشوف الأخيرة، ربما 1990 أو 1989. وفي العدد استبيان سيكولوجي من النوع الذي تجدينه في المجلات المصوّرة. بين أسئلة أخرى، يتساءل الاستبيان عما إذا كنت تعتبر نفسك محظوظاً. كنا ثلاثة، أحدنا اليوم في السويد، والثاني هو بكر صدقي الكاتب والمترجم القدير عن التركية، والثالث هو أنا. أجاب بكر أنه بالطبع، بعد نحو 9 سنوات في السجن، لا يعتبر نفسه محظوظاً. وأظنني أجبت قبله بالقول إني أرى نفسي محظوظاً. كنت وقتها في السجن منذ أكثر من 11 عاماً. لكني بعد أن قال بكر إنه غير محظوظ، وجدت إجابته هي السوية والبسيطة والصحيحة، والتي تدل على تفاعل سليم مع الحياة. ولقد بدت إجابتي متصنعة، وأكثر منها كياني ذاته. وكنت كثيراً ما أقرّع نفسي على عيوب متصوّرة، وفي

تلك الفترة بالذات كنت أخوض صراعاً عنيفاً مع نفسي. لكن بالفعل كنت أميناً فيما قلته عن حظي الحسن. فبصورة عامة، تطورت على نحو مُرضٍ في السجن، كنت أتعلم وأتثقف، وأتحمّل المسؤولية عن نفسي، ويحصل أن أكون مصدر عون لغيري.

في السجن نفسه، لكن بعد سنوات طويلة منه، تبدّى لي أن اعتقالي كان حلّاً بصورة ما لمشكلات دراسية وعاطفية، وأكثر لمشكلات تخص التوجّه في الحياة وتعريف النفس، ما كنت، يقيناً، مؤهلاً لحلها بصورة مرضية لو بقيت خارج السجن.

لقد كان السجن في مجمله تجربة انعتاق حقيقية. انعتاق عبر الصراع مع السجن ومع النفس ومع الغير، وعبر التعلم من الرفاق ومن الكتب.

تعلمت من زملائي أشياء كثيرة ربما لا تخطر ببال أي منهم. منها خاصة أني انطبعت بالنفور من كل سلوك موتور أو محترف للغضب (بعض «الفضل» لغير نموذج سلبي في هذا الشأن)، وأظنني كنت مهيّأً للتصرّف على هذه الشاكلة لولا ذاك التعلم. صرت أرى في كل «عصبية»، بالمعنى الدارج للكلمة، تعصباً وإرادة سيطرة وتزعّم واستئثار بالصواب. في السجن أيضاً تحررت من نازع يبدو لي عربياً جداً، أعني الميل إلى الاستهانة بالأعمال التي قد يقع على المرء القيام بها والمبالغة في قدراته الشخصية. تطوّرت عندي بالتدريج ما تكاد تكون مبالغة معاكسة: الأعمال صعبة، ينبغي أن تؤخذ بجد، وإنجازها يستلزم جهوداً كبيرة. أظن هذا أسلم، على كل حال، من مبالغة المرء بقدراته واستسهاله الأمور، وهو ما يقترن، واقترن في السجن، بإخفاق متكرّر وأداء رث وعجز عن الإنجاز. ولعلّي بفضل زملائي والتفاعل الكثيف بيننا صرت أكثر احتراماً للناس وخياراتهم وأفكارهم، ولكن أشد

حزماً في الخصومة. كان بعض الزملاء مثالاً إيجابياً يقتدى به في أمور كثيرة، وبعضهم مثالاً سلبياً يعمل المرء على أن يشبهه أقل، لكنه يتعلم من الاثنين. والسجن، بعدُ، «مدرسة» لمحو التصنّع، تصنّع السلوك والكلام والمظهر. ولقد تعلمت أيضاً من الكتب ومن الأشخاص أنك لا تستطيع أن تكون بلا أعداء، وأن على المرء أن يدير ظهره لخصومه، وألا يتوقع خيراً من أعدائه.

وتعلمت الانحناء أمام الكتب واحترامها والتعلم منها والتغيّر العميق تحت تأثيرها. لقد وسّعت الكتب إلى درجة لا تقاس المكان الضيق الذي كنت رهينه. هذه التوسعة ما كنت لتتاح خارج السجن على الأغلب.

وقد يكون أهم وأرسخ درس تعلمته من السجن وفيه هو التعوّد على المثابرة والنفور من الحياة الفاترة المبدّدة التي يقضي المرء قسطاً صغيراً منها في العمل وقسطاً في التمتع وقسطاً في التثقّف وقسطاً في الثرثرة... عليك أن تعمل بصبر ولوقت طويل كي تحقق أي شيء، وتنقذ نفسك. يحتاج المرء إلى أن يقبل أن يكون عبداً كي يتحرّر، سجيناً كي ينعتق. كان رفيقي آرام كربيت الذي لا يكفُّ عن الحركة يرفع البطانية التي تشكل باب «صومعتي» في سجن عدرا، ويهتف متهكماً: يا أخي، ما تملّ من القعود والقراءة؟ ما اكتفيت من «الثقافة»؟ كنت أردّ بالنبرة الهازلة نفسها: يا أبو الريم، الثقافة بدها طيز يركز على الكرسي، مو بس مخ يشتغل! السجن، بالمناسبة، مكان للسخرية من كل ما هو مفخم ومهيب وجدي وثقيل. ومن النفس. وفي مجتمعنا الذكوري ذاك كانت لغتنا اليومية أكثر بذاءة من لغة عالم خارج السجن.

لقد خلصني السجن من انجراف في الحياة أظنني كنت مهيّأً له وهشاً أمامه كل الهشاشة.

باختصار، السجن مكان لتطبّع قد يعدّل الطبع كي لا أقول يغلبه. لا أظن أن هناك تجارب كثيرة في الحياة تتيح تشكلاً مختلفاً للمرء بالقدر الذي يتيحه السجن، أو يُرغِم عليه.

وإذا وضعتِ في بالكِ أني قضيت كامل عقد الثمانينيات وأكثر من نصف التسعينيات سجيناً، أيام كان المجتمع السوري يسحق، وكان كل فرد فيه مضطراً لتقديم تنازلات متعددة وإجراء تسويات كثيرة مع أوضاع لئيمة، تبدّى أكثر أن السجن مقامٌ أكرم، أقل إذلالاً على أدنى تقدير.

هنا، أريد التمييز بين تصوّرين للسجن.

تصوّر أول كتجربة كلية، تجربة انعتاق فكري ونفسي وأخلاقي بالنسبة لي، وربما تجربة نضال وصمود محتملة لرياض الترك مثلاً، ولعلها تجربة ابتلاء إلهي في نظر الإسلاميين. وفقاً لهذا التصوّر، نُعرِّف السجن بالمعنى الذي ننسبه إليه أو الفكرة التي نردّه إليها. والمعنى والفكرة يصفان خلاصة تفاعلنا وثمرة صراعنا معه.

أما التصوّر الثاني فأكثر نثرية، يحيل إلى أيام وشهور وسنوات تنقضي بمشقة وتتخللها مصاعب وآلام متنوّعة، وتعجّ بتفاصيل مُنغِّصة، وفي مطلعها تعذيب وربما انكسار، وفي أثنائها حرمان من الأهل والأصدقاء (الصديقة خاصة، أو الصديق للإناث بيننا...)، ومن الحركة، ومن الطعام الطيب أو حتى الكافي. سنوات بلا خصوصية، يجد شبان وكهول أنفسهم محشورين فيها في أماكن ضيقة، لا يستطيع أي منهم أن ينفرد بنفسه فيها إلا حين يدفن نفسه تحت البطانيات (وحتى هنا يكون تحت الأنظار). وكل واحد والجميع معرضون للبرد شتاءً وللحر الخانق صيفاً، ودون وسائل للتمتع. وقد تتاح لهم كتب يقرأون بعضها

بملل، وقد يبدؤون بتعلم لغة أجنبية لأيام أو أسابيع ثم يكفون... ولا تخلو حياتهم المشتركة من خصومات واتهامات وضغائن وصغائر... ولا ننسى علاقة تتدهور بين حين وآخر مع السجانين، وعقوبات جسدية أحياناً. واضطرار إلى الانضباط بأوامر اعتباطية وجائرة يصدرها أناس يحوزون الكثير من السلطة ولا شيء آخر. هذا كله كان موجوداً وبوفرة. وموجودة أيضاً المعالجات والحلول نصف الناجحة نصف الفاشلة التي طوّرناها لهذه الشروط. وموجودة نوبات من شعور خانق بالانقباض والقنوط، قلما يمكن التغلب عليه بسبب ارتباطه بشرط السجن ذاته، بالمفعول الأكّال للزمن، وبعمر الشباب. وتعلمين أنه ليس هناك قطع غيار لهذا العمر. الواحد منا لا يكون شاباً مرتين، لا يمر بسن الحادية والعشرين والخامسة والعشرين والثلاثين... وما فيهما من صبوات وشعور بالذات وشجاعة وحماقة... إلا مرة واحدة. وهذه المرة سرقها السجن من مئات وألوف. ومني.

أريد القول إن هناك وجهين للسجن، وجهاً نثرياً ومبتذلاً يقاس بالأيام والسنوات التي قضيناها سجناء، ووجهاً «دراميّاً» إن أمكن القول، نخوض فيه صراعاً قاسياً ضد أنفسنا وضد الشروط المفروضة علينا. ويُقاس بقدرتنا على التحكم في هذه الشروط وباستئناف الحياة، والصراع، بصورة فعالة. وإذا كان ما أستبقيه من السجن هو تجربة الانعتاق إلى درجة أن أحن إليه أحياناً، فلأني سليل التجربة هذه، وإن عبر السجن كسلسلة يومية من العراك والجهود الجزئية والإحباطات والخوف و... التقدّم التدريجي.

أجوبتك السابقة ترغمني على التفكير بأنك إمّا كنت «سوبر سجين» أو أنك

في مقابل ترويضك للوحش، فقد روّضك بدوره على محبته وذم الحرية؟ مثلاً تصف السجن بأنه أصبح آنذاك «المقام الأكرم والأكثر حرية»!؟

لم أكن سوبر سجين أبداً، إن كان المقصود رجلاً صنديداً يعتبر «القيد خلخالاً» و«السجن مرحلة» عابرة، معدودة الأيام وإن طالت، على ما تقول أغنية شعبية حلبية سمعتها في سجن المسلميّة. خرجت من التحقيق دون أذى جسدي دائم ودون أذى نفسي ظاهر. مع ذلك كنت في شهورنا الأولى سجيناً شكِساً عصبياً، غير متكيّف، ولا يكاد يجيد التصرف مع من حوله وفي بيئته الجديدة. أظن أن أكثر رفاقي كانوا أفضل أداءً. لكن كلما طال أمد السجن كان تكيّفي يتحسن، الأمر الذي ينطبق أقل على من هم «إخوة دُنيا» من رفاق السجن، من كانوا يسبحون في العالم بسلاسة ويُسْر قبل السجن. كأنما حسن التكيّف في العالم الخارجي ينقلب في السجن، وكلما طال الأمد، إلى سوء تكيّف. كانت حالي عكس ذلك. «الفضل» للتعلم. كان سجني سيرورة تعلُّم. وبفعلها توسّع عالمي، وصرت حراً أكثر في السجن.

«الفضل» أيضاً للألم وللذهاب إلى نهاية الألم. دون حرية ودون حب ودون شباب ودون أخطاء الشباب ونجاحاته، نعيش في السجن حياة مبتورة، رُبْع حياة أو أقل. لا نتغلب على انبتار حياتنا إن لم نتغيّر، نغيّر حياتنا وذواتنا. يضاعف التعلم الحياة ويقلل البتر.

لكن أيضاً كانت ظروفي العائلية مؤاتية أكثر من أكثر زملائي. أنا الولد الرابع بين تسعة إخوة، ثمانية منهم ذكور. عازب، ولا أعيل أحداً. دخل أهلي كان يتحسّن وقت اعتقالي. وصحتي كانت جيدة. أبي وأمي شابان نسبياً (أمي ربما في نحو الخمسين وأبي أكبر قليلاً). هذا يعني أني متخفّف من أعباء مادية ومعنوية بدرجة تفوق أكثر الزملاء

الآخرين. ولقد بقي هذا صحيحاً إلى أن اعتقل أخي مصطفى في نهاية عام 1985 ثم أخي خالد في صيف 1986، وعاد صحيحاً حين خرجا من السجن في أواخر 1991؛ وكانت أمي توفيت في 1990، فكان أن بلغت ذروة «الاستحباس»[1] في السنوات 1995–1992.

على أني مصر على أن السجن في سورية الثمانينيات وأكثر التسعينيات كان مكاناً أكرم من أي مكان آخر لأي شخص مستقل الضمير ومعارض للنظام. كان ذلك زمناً بغيضاً، لا يصون المرء بقاءه فيه إلا إذا تخلى عن كرامته. وما سمعته بعد سجني من أصدقاء ومعارف، وبالطبع من إخوتي، يثبِّتُني على هذا الرأي. كان ذلك الزمن هو العصر الذهبي للمخبرين وكتاب التقارير، زمن «المسيرات الشعبية العفوية» المُذلّة والاستفتاء وبرقيات الولاء بالدم وصعود الوضعاء، وانتشار مسلَحي النظام الذين يمكن أن يتعرّضوا لأيّ كان في الشارع. تعرّضتُ شخصياً للصفع على وجهي مرتين في شوارع حلب صيف عام 1980 من قبل عناصر «الوحدات الخاصة» الذين كانوا يحتلون المدينة. إنه كذلك زمن صور الطاغية ونشر الصور وعبادة الصور... كانت السلطة تضع علاماتها ورموزها في كل مكان، الأمر الذي يصلح مقياساً لغربتها واتساع المسافة بينها وبين محكوميها الخاضعين ظاهرياً، لكن تضييق هذه المسافة اقتضى بث الشعور في المحكومين جميعاً بأنهم هم الغرباء في «سورية الأسد»، أن دخولهم مكرمات من النظام، أن تبعيتهم شرف لهم، وأن خوفهم هو أمانهم.

كنا في السجن، نجونا من أبشع هذه المظاهر. الحمد لله!

---

1 الاستحباس: فكرة أساسية ومتكررة في هذا الكتاب، وتعني أن يستوطن السجين السجن فيمسي كأنه بيته ويسترخي فيه، ويكف الزمن عن أن يكون محض عدو له.

باستثناء التصنيف العام ما بين ماركسي وإسلامي، يكاد المرء من خلال النصوص التي كتبت عن السجن في مرحلة الثمانينيات، لا يجد أثراً لحياة ما قبل السجن. لماذا يبدو السجن من خلال أقلام من عاشوا تجربته، قائماً بذاته ومنقطعاً عن التجربة السياسية والحزبية التي أدّت إليه؟

لسبب وجيه جداً: إن التجربة الأساسية في حياة معظمنا هي الاعتقال والسجن. كنا شبّاناً قضينا في أحزابنا عامين أو ثلاثة وفي سجوننا 10 أعوام أو 15 أو أكثر. طبيعي إذاً أن تتضاءل تجاربنا الحزبية قياساً إلى تجربتنا السجنية الكبرى. هذا رغم أننا كنا في الغالب حزبيين أكثر مما هو مناسب وديمقراطي. كان جزءاً من نظام الطبيعة، طبيعتنا وطبيعة أحزابنا وطبيعة بلدنا، أن حزب كل منا هو الحزب الوحيد الجيد فيما الأحزاب الأخرى سيئة. وقد يكون الواحد منا شخصاً لا بأس به، لكنه ربما يتقبّل كل أنواع الخرافات والأساطير عمن يشبهونه كثيراً، لأنهم من حزب آخر. ويبدو لي أننا بعد سنوات السجن في حلب انتهينا إلى مواقف أكثر ديمقراطية وأقل عصبوية وأقل خرافية.

لكن ما قلته عن هامشية تجاربنا الحزبية قياساً على تجربة السجن ينطبق على الشبان منا، لا على الكهول. هؤلاء، وأصحاب المناصب الحزبية منهم خاصة، حزبيون كثيراً، أثناء السجن وبعده. السجن تجربة مهمة في حياتهم، لكنها ليست مُكوِّنة على نحو ما كانت الحال في حياتنا، نحن الشبان. ولن أكتم أن تجربتي معهم كانت مؤسفة، أثناء السجن وبعده. حتى في أحزابنا المتواضعة، السلطة تفسد بدرجة تتناسب مع مقدارها. والفساد قد يأخذ شكل تعطل تام للنموّ وتوقف عند «العصر الذهبي» الذي كان يُشار فيه إلى المناضل بالبنان. لقد تحجّر سجناء سابقون عند مراحل من أعمارهم لم يتجاوزوها، غالباً بسبب تحويلهم إلى أيقونات

منذ ما قبل الحبس، وأثناءه، وارتضائهم هم هذا التحويل.

يُضاف إلى ذلك كله أمر خاص بمقتضيات الكتابة. ما كان لشيء ذي قيمة أن يكتب عن السجن لو لم يتمكن الكتّاب من كسر أغلالهم الحزبية والأيديولوجية، وينظروا إلى العالم وتجارب السجن بعين أكثر إنسانية ورحابة وتركيباً. كان ينبغي لمصطفى خليفة أن يتحرّر من القوقعة الحزبية كي يكتب عمله الهام القوقعة كمثال واحد فقط. وبحدود ما أعلم فإن كل من كتبوا عن السجن بيننا مستقلون اليوم عن أية أطر حزبية.

بمناسبة الحديث عن «القوقعة»، الرواية والرمز، قد يتبادر للمراقب الخارجي أنك بعد السجن، اخترت قوقعتك الخاصة في الشأن المعرفي والثقافي مبتعداً عن ضجيج الواقع وخيباته (في القوقعة الثانية لا شيء... غير اللاشيء يقول مصطفى خليفة)، بما في ذلك العمل المباشر في الشأن العام (غير الثقافي)... ما رأيك؟

قوقعة؟ لست منعزلاً إلى هذا الحد. هناك «عمل مباشر» ليس جاذباً لي، ولا أراني مؤهلاً له.

بعد تجارب، استقر موقعي على الهامش. ووجدت ذلك مناسباً.

وليس سبب هذا الخيار هو «ضجيج الواقع وخيباته» (لا يخلو الأمر!)، بل أساساً «الحساب العقلاني». أشعر أني قليل الفائدة في نوع العمل المباشر الذي لمّحتِ إليه، وأتوهم أني قد أكون مفيداً حيث أنا. وبالتدريج أخذ عملي يأخذ كل وقتي ويطلب المزيد. «القوقعة» التي أعيش فيها نتجت عن هذا التطلب.

وربما تجربة السجن سهّلت لي الاعتياد على المكوث في البيت. لكن السبب الأقوى لذلك هو في ظني دافع السيطرة على الحياة وعدم تركها

تفلت، أي أيضاً مقاومة الانجراف والانكشاف بعد معاناتهما لأمد طويل. قولي إرادة السيادة على النفس. يثبّتني على هذا المنوال كذلك داعي الإنجاز، وتجربة السجن شحذته. كل الدروب تؤدي إلى السجن.

ماذا كان دورك في حزبك قبل اعتقالك؟ ثم كيف ساهمت تجربة السجن في صياغة علاقتك بحزبك ما بعد الإفراج عنك؟

كنت عضواً في اللجنة الفرعية للحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي في جامعة حلب، أي واحداً من بين مجموعة في قيادة العمل الحزبي الطلابي. هذا موقع مهم نسبياً آنذاك. لكن كنت حديثاً فيه، نحو عام قبل اعتقالي.

كنت دوماً حزبياً جيداً: منضبطاً، جدياً، يقع عليّ قسط من العمل أكبر مما يحتّمه موقعي.

بعد شهور من الاعتقال أمكنني أن أقول في أحد نقاشاتنا: إني لا أتصور نفسي خارج الحزب! كلمة «الحزب» هنا مشحونة بعاطفة غامرة، لا يمكن لمن حُرم منها إلا أن يكون يتيماً! أعتقد اليوم أن هذا مروّع. من لا يتصور نفسه خارج «الحزب» فسيبقى تابعاً بلا نهاية، وقد يكون مستعداً لأن يُقتل من أجل الحزب، وأن يَقتُل أيضاً. هذا هو التكوين التوتاليتاري الذي كنا نحمله رغم كل شيء، ولعلّه يلتقي بجرعات غير قليلة من روح التعصّب للعشيرة أيضاً. أعني الشعور بالعزوة والاعتبار من انتمائنا لتنظيماتنا. هذا رغم كوننا نقديين منذ ذلك الوقت حيال الشيوعية، ورغم وعينا لذاتنا كديمقراطيين، ورغم أنه كانت في وعينا عناصر من نزع قداسة الحزب منذ ذلك الوقت أيضاً.

في السجن، شيئاً فشيئاً، تبدلت علاقتي مع الحزب إلى شيء أكثر

دستورية. صرت أتصوّر نفسي خارجه، رغم أني بقيت لمعظم الوقت إيجابياً حياله. كنت قد استقيتُ من الحزب نفسه ما كنت أظنها روحاً نقدية ومُهرطِقة. ولقد استحققت عليها وصف «المارق» من أحد زعمائنا في التسعينيات. كان حزبنا انشقاقاً عن الحزب الشيوعي السوري، يحمل مورثات الاستمرار القديمة، وطفرات التمايز الجديدة. لذلك أيضاً كان منفصم الشخصية، يحمل «قلبين في صدره»، قلباً نقدياً قلقاً وشاباً، وقلباً دوغمائياً وشائخاً.

بعد سنوات السجن استقرّ بي الأمر على الهامش: أختنق في الداخل، ولا أريد أن أكون بعيداً في الخارج. محيط الدائرة هو مكاني المناسب. اقتضى الأمر وقتاً في الواقع، حاولت فيه أن أكون مفيداً للحزب ذاته، وللمعارضة الديمقراطية. لكن انتهيت إلى تفضيل الهامش. لم تكن لديّ طموحات سياسية، ولم أسع للفوز يوماً بموقع سياسي في المعارضة. كانت الكتابة قد أضحت انشغالي المركزي، وصيغة تدخلي المفضلة في الشأن العام.

في لحظات الرعب والألم، خاصة أثناء فترات التحقيق والتعذيب، إلى من كنت تلجأ في داخلك للتخفف من آلامك؟ هل عشت تجربة إيمانية دينية في لحظات معينة من سجنك؟

لم يحضر أيُّ بُعدٍ إيماني أثناء ما تعرّضت له من تعذيب. وربما لاعتداله النسبي وقصر أمده، يوم واحد، دور في ذلك. لكني بين جولتين للتعذيب تعرّضت لهما في ذلك اليوم، كنت أتمنى أن يتعرّض فرع الأمن السياسي في حلب للتدمير. وفي دخيلتي كنت أتساءل بسخط: لماذا لا يهاجمه الإخوان المسلمون؟ ماذا يفعلون إذاً؟ كنت أريد

خلاصاً، أياً يكن المُخلِّص.

لكن تملكني ما يشبه شعوراً دينياً في سجن تدمر. كنت محتاجاً إلى ألوهة ما بقوة، وكنت أستغيثها قبل أن أنام. لم أصلّ، ولا في سري. ولم أصم، ولم أنذر نذراً. كنت مرتاعاً ومسكوناً بالرعب، وفي حاجة إلى من يسكّن نفسي. كانت تجربة سجن تدمر مقلقِلة بعمق لكياني.

هل كان الأمر كذلك بخصوص زملائي، بعضهم أو كلهم؟ أميل إلى ترجيح ذلك. اذكر أن أحدهم قال شيئاً عمّا يشبه استغاثة بالله، بقوة ما تخرجنا من ذلك الخوف العظيم. ولما كنّا غير مؤمنين، فإن ما قد يتملّك بعضنا من شعور ديني يكون أقرب إلى «الدين الطبيعي»، دين بلا رسل وكتب وطقوس، وإن لم يخلُ من ذات عليا، شفوقة ورحيمة.

على أن لي ما يقارب «تجربة دينية»، منفصلة تماماً عن التعذيب والخوف.

في أواخر الثمانينيات قُطِعت عنا الزيارات لنحو عامين. لكن بتواطؤ من السجانين كان يحصل أن نستطيع التحدث مع أهالينا من شبابيك مهاجعنا المطلّة على الغرب، الجهة التي يفد منها زوّارنا. في إحدى هذه «الزيارات» طلبت مني والدتي التي تأتي من الرقة مرة كل شهر لتسمع أصوات أبنائها الثلاثة دون أن تراهم (نحن في الظل نرى من هم في الشمس)، طلبت أن أصوم، وكان شهر رمضان وشيكاً. صمتُ بالفعل. وثابرت على صيام الشهر ثلاث سنوات أو أربعاً دون أية واجبات دينية أخرى، ودون أيّ تغيير آخر في نمط حياتي. لكنني كنت مستمتعاً بالصيام. في عام 1992 وكنا نقلنا إلى سجن عدرا، وكانت والدتي توفيت منذ نحو عامين، توقفت عن الصيام.

لكن لماذا صمت، ولماذا توقفت؟

أنا أصلاً من بيئة مؤمنة، وإن لم تكن متدينة كثيراً. والدي مؤمن ملتزم، وقد حاول جعلنا مثله، لكنه لم يُصرّ. كان يظن أنه ربّانا تربية جيدة، واضطر إلى أن يكتفي بكون أولاده «جيّدين» في مدارسهم وفي «أخلاقهم». ووالدتي كانت تصوم طوال عمرها، أما التزامها بالصلاة فمتقطع، لكن أظنها التزمت بها بعد اعتقالي. أما نحن الأبناء فقد كنا «قليلي دين»، لا نصلي، ولا نصوم ما إن نلج أبواب المراهقة، لكننا مهتمون بالسياسة والثقافة.

وكنت حينها متأثراً بأدبيات عقد الثمانينيات الخاصة بالهوية والتراث والأصالة والمعاصرة وما إلى ذلك. في أعماقي نمت فكرة الهوية ومطلبها إلى درجة كبيرة. في السابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين كنت هشاً وممزقاً، معزولاً عن الحياة، وغير متطابق مع نفسي. وما كان لمطلب الهوية أن يرسو على غير ما رسا عليه عند غيري وقتها: «الإسلام». الإسلام هذا ليس إيماناً دينياً بقدر ما هو سند الهوية أو المطابقة، والثقل الذي يحول دون الانجراف السلبي في تيارات التاريخ، على ما كان عبّر برهان غليون في مكان ما عن الأمر. آنذاك كنت متأثراً كثيراً بغليون. كنت أيضاً أقرأ الجابري وجعيط والعروي وكتابات تلك الفترة التي ربطت صعود الإسلاميين الذي بدا «فضيحة» لتفكيرنا بخلل في بنانا السياسية والفكرية ذات الأصول «التقدمية». أو هذا ما فهمته. كان جوّ ذلك العقد هكذا. وكان في نبرة كثير من تآليف تلك الفترة ما يوحي بانجلاء الوهم، وبالإثم حيال «الأهل»، وبإرادة العودة إليهم والتصالح معهم.

من ناحية ثانية، لا بد أن 8 سنوات كانت انقضت عليّ في

السجن، وما تمثله من قطيعة مؤلمة في حياة الشخص، وما تقترن به من حرمانات متنوّعة (الحرمان الجنسي خاصة) وتمزقات وجدانية وتوترات نفسية...، قد غذّت في داخلي حنيناً إلى الأصل والأهل، لأب حام، لأمٍّ حنون، لدفء الحياة العائلية. سيبدو السجن انفصالاً قاسياً، وخاصة بعد أن انضم إليّ فيه أخوان، أحدهما أكبر مني والآخر أصغر، فتجاوز الأمر الحد المقبول حيال أهلنا. لذلك ربما كان الصوم جهداً للاتصال، لإقامة رابطة مع الأهل خارجه، وتكفيراً عن الجحود حيالهم. في صغري كنت أصوم، وأنال الثناء الجزيل من أمي وأبي.

ولعل إمساكي النهاري عن الطعام كان محاولة للتغلب على الحرمان الجنسي. لكن أُقرُّ أن دوره كان محدوداً في هذا الشأن. لقد ثابرت على شكل التصريف المعتاد للاحتقان الجنسي، أثناء صيامي كما قبله، أعني الاستمناء، لكن مع ارتفاع في منسوب الشعور بالذنب بسبب هذه الفعلة في شهر رمضان.

في المقام الثالث، كانت صفتنا كمعارضين لنظام قمعي لا «رسالة» فكرية له من أي نوع، ثم سجناء له، تهمّش موقع عناصر التفكير الناقد للدين في تفكيرنا. في ذلك الوقت، إن لم يبد «الإسلام» سنداً لمعارضة النظام، ولهذه الأولوية الأولى بحكم وضعنا كسجناء، فإنه لن يظهر كعبء على هذه المواجهة. كان منح الأولوية لنقد الدين يقود إلى مواقع قريبة من النظام أو حتى الالتحاق به. وهذا ما لم أكن مستعداً له بحال. في ذلك الوقت ظهر نقد للعلمانية الشائعة على يد برهان غليون، ووجدتني قريباً جداً منه. ولم يكن هناك مثال معاكس، تيّار أو حتى شخص، يجمع بين علمانية نقدية صاحية وبين معارضة نظام كان عضلات ولساناً كاذباً ولا شيء آخر.

وأخيراً كان واضحاً أن الشيوعية والفكر اليساري والتقدمي في أزمة فكرية وسياسية ومعنوية عميقة. وعدا أني لم أكن في الأصل عريقاً في الشيوعية، أو عميق الارتباط النفسي بها، فإن من مثّلوا بيننا عمق المعتقد الشيوعي لم يكونوا ذلك المثال المقنع.

لقد تلاقت هذه العوامل لتوقعني في أزمة فكرية ووجدانية عميقة، كانت «تجربتي الدينية» تلك مظهراً لها. أضع تعبير «تجربة دينية» بين قوسين تحفّظاً، لأن صيامي كان في الواقع خالياً من عمق روحي أو انفعال إيماني. هو أقرب إلى سلوك خارجي، يندرج في منطق الهوية وتعيين الذات، لا في منطق الإيمان.

وفي تلك الفترة صرت أتساءل: كيف أمكنني أن أصير شيوعياً؟ كيف أمكن أن أنفصل عن بيئتي، عن «ناسي» و«أهلي» إلى هذا الحد؟ وما كنت ساخطاً عليه ليس معارضة النظام، والحبس الذي تمخّضت عنه، بل بالأحرى الأيديولوجية الشيوعية التي بدت لي حينها جامعة بين الغربة وبين سوء المنقلب والاقتران بالدكتاتورية والفشل السياسي والاقتصادي. كان يلتقي في اعتراضي عناصر تتصل بخارجية الفكر الشيوعي أو انفصاله عن خبراتنا العينية واغترابه عن ضروب المعاناة الحية التي تعصرنا، وغفلته عن آلامنا. وكان مما يسّر أمر نقد الأيديولوجية الشيوعية هذا أنها اقترنت سياسياً باستبداد لا يختلف كثيراً عن الاستبداد الذين كنا نعصر في قبضته منذ سنوات. والمسافة قصيرة بين الاغتراب (بمعنى الخارجية وعدم الملاءمة لكفاحنا التحرري) وبين الاغتراب بمعنى «الغربة» عن ثقافتنا والصفة «المستوردة» لتلك الأيديولوجية... مسافة كنت أقطعها دون وعي. كان في موقفي حينها عنصر «بلدي» ورومنسي بلا شك؛ لكن كانت تحركه إرادة تحرر

واستقلال أيضاً، وإن دون سند فكري مناسب. كان احتجاجاً على اغتراب نفسي وفكري، لكنه كان احتجاجاً مغترباً هو ذاته.

على نحو ما كان السجن انفصالاً قاسياً عن الأم والأهل، والصيام مسعى غير واعٍ للارتباط بهم، للانفصال عن الانفصال، مثّل ذلك الضرب من التقدّمية الاستبدادية السائدة حينها انفصالاً عن «الهوية» والمحيط الأصلي. وكانت جملة التفاعلات السلوكية (الصيام) والفكرية (كتابات لي عن الهوية والاغتراب والحيرة والتشوش...) جهداً للتغلب على هذا الانفصال أو الاغتراب. بدا لي حينها أننا نعاني من فصام مثلث: نعرف ما لا نعيش، ونعيش ما لا نريد، ونريد ما لا نعرف. و«النحن» التي تحيل إليها هذه التقريرات هي العرب، وليس السوريين. كان تشخيصي للفصام لا يخلو من فصام.

وعلى أرضية هذه الأزمة كان الدافع الشخصي الأهم لصيامي نزوعاً متأصلاً للمروق والاختلاف عن الإجماع المقرر. وفي السجن، كان الإجماع هذا شيوعياً، فقيراً بمحتواه الفكري والنقدي، دوغمائياً بقدر طيب. في فعل الصيام حققت انتهاكاً لـ«الدين» الذي وجدت عليه رفاقي (أما العودة إلى تقليد أوسع انتشاراً فبدت أقل شأناً في ذلك الحيّز المنفصل والمنعزل الذي هو السجن). بصيامي كنت أنفرد وأخالف.

وكنت أشعر أني فعلت الشيء الصحيح. لقد حققت الانشقاق الذي أحتاج إليه. في الأمر مفارقة، لكن الصيام في السجن في وسط شيوعي هو فعل هرطقة وتمرّد، لا فعل امتثال.

الشيء المهم هنا أن الصيام كان عنصراً في بناء هويتي الشخصية في بيئة السجن التي تنزع إلى جعلنا حصى متشابهة. وهو بهذا فعل تحرر وتمرد واستقلال في وسط لا حرية فيه ولا استقلال.

حين جرى تحويلنا إلى سجن عدرا عام 1992 توقفتُ عن الصيام. ربما بسبب ولوج بيئة جديدة، يحتاج المرء إلى بعض الوقت لتحديد موقعه وخياراته فيها بصورة مرضية. في البيئة هذه ليس للصيام المعنى نفسه الذي كان له في المسلمية.

هناك كان فيه عنصر انشقاق عن الوسط المباشر، جماعة السجناء من رفاقي، ومحاولة تغلب على الانفصال القسري عن وسط أبعد، أهلي، ما يسبغ عله صفة تحررية مضاعفة. هنا، في عدرا، يبدو بالأحرى تسليماً واندراجاً في صورة جاهزة مريحة، ما يجرده من أية قيمة انشقاقية أو تحررية. و لم يكن هذا مما أتقبّله، وإن لم تكن محاكماتي في هذا الشأن واعية حينها.

إلى ذلك كانت والدتي قد تُوفيت، فانقطع حبلي. وكان أخواي أفرج عنهما فتخففتُ وتراجع شعوري بالذنب. وكنت في ما أظن أخذت أنضج، وأتقبّل انفصالي بإيجابية أكبر وبمسؤولية أعلى. بدأتُ أطوِّرُ انشقاقاً أقل اغتراباً، وأسانيده الفكرية أكثر ملاءمة وتحرراً من الحنين.

وبعد الإفراج عني آخر عام 1996 ظهر فوراً المعنى الآخر للصيام: الانتساب لجماعة لا يكاد يتاح التمايز عنها علانية، والانسجام مع معاييرها والامتثال لقواعدها المقررة.

لم أصم.

هل كان هناك أيّ اختلاط بينكم وبين المعتقلين الإسلاميين؟ هل ربطت بينكم أية علاقات إنسانية؟ كيف كنت تنظر إلى أولئك المعتقلين في ذلك الوقت، بصفتهم ضحايا نظام قمعي؟ بصفتهم أشخاصاً عنفيين تسببوا بتصعيد الحملات القمعية ضد المعارضة؟

نقل الإسلاميون من سجن المسلمية في حلب إلى سجن تدمر في ربيع 1981. قبل ذلك وخلال شهور كنا في جناح واحد ونختلط لساعة أثناء «التمشاية» في رواق الجناح كل مساء. لم أتعرف شخصياً إلى أيّ منهم، لكن كانت لبعض رفاقنا علاقات جيدة مع بعضهم، وخاصة من كانوا منهم ومن معتقلي الإخوان في الزنازين المنفردة في الفترة نفسها في خريف 1980. كان رفيقنا فاروجان خجادوريان لا يملّ من تذكّر أن ثائر، وهو أحد معتقلي الإخوان، حفظ منه أغنية «أحن إلى خبز أمي» لمارسيل خليفة وقت كانا في الزنازين المنفردة في ذلك الخريف.

لكن للصورة وجهها الآخر.

يوم رأس السنة 1981—1980، وكان قد مضى على اعتقالي بين دفعة من الرفاق أقل من شهر، احتفلنا بالليلة (دون نبيذ وقتها) وأعددنا عشاءً طيباً (كان يوم خميس، يوم الزيارات) وغنينا حتى بعد منتصف الليل. وفجأة صرخ أحد ما من مهاجع الإخوان غاضباً، يوبّخنا على هذا السلوك الذي لا يراعي راحة الآخرين (وربما الغريب و«المستورد» في نظره). لكن جماعته أسكتته، واعتذر بعضهم عنه في اليوم التالي. كان بينهم متشددون غضوبون، وآخرون متفهمون ودّيون. ولعل الروح العامة تمثلت حينها في أننا جميعاً سجناء، وعلينا أن نتحمّل وضعنا دون التسبّب بمتاعب لبعضنا.

بعد نقلهم إلى تدمر ظل منسوبون إلى الإخوان بيننا لمدة 3 سنوات، وكانت العلاقات ودية عموماً. كنا نحترم إيمانهم وكانوا متقبلين لاختلافنا. على كل حال، لم يكن لهم ولا لنا خيار آخر. كنا سجناء، ومضطرين لتحمّل بعضنا. لكن كان في علاقاتنا عنصر إيجابي يتجاوز هذا الاضطرار، نابع من خصومتنا المشتركة للنظام. هل كان هناك

عنصر تسامح حقيقي أيضاً؟ نعم، في تقديري. لكن ليس بصورة متسقة ولا عند الجميع.

ولا أذكر أن أحداً منا حمّلهم المسؤولية عن تصعيد قمعية النظام. لا أعتقد أن الفكرة صحيحة، رغم وجاهتها الظرفية. نحن مسؤولون عن خياراتنا والنظام مسؤول عن خياراته، والقول إنه ازداد قمعية بسبب مواجهته مع الإسلاميين ينطوي على جبرية تبدو لي غير مقبولة. وقد تُبنى عليه سياسة سلبية جداً: هِسْ! لا ينبغي فعل شيء كيلا تنفلت غرائز النظام القمعية!

في عام 1990 جُلِب سجين إخواني من دمشق أو من تدمر إلى المسلمية ووضع بين السجناء الناصريين، وكان هؤلاء إما مؤمنين أو الأكثر مراعاة للدين والمؤمنين بيننا. مع ذلك كان ذلك السجين مصدر توتر وشقاق في مهجعهم، متعصباً بشدة وكثير المخاصمة لأسباب دينية. لم يحبّه أحد.

ومن جهتي، لم تكن لي علاقة شخصية متميزة مع أي من الإسلاميين أو المحسوبين عليهم، رغم أن موقفي العام كان متفهّماً وغير عدائي حيالهم. لم تتح فرصة حقيقية لذلك، ولكان الأمر صعباً في تقديري حتى لو أتيحت.

حديثك عن السجن لا يكاد يشبه أي حديث آخر؛ عادة ما تكون الأحاديث –أو الكتابات– المماثلة مشحونة بصور المعاناة والألم، والهدف المعلن أو الضمني لها هو التوثيق للذاكرة والتاريخ و«فضح مظالم النظام» وفقاً للتعبير الشائع. أنت لماذا تهتم بالحديث والكتابة عن السجن انطلاقاً من تجربتك الشخصية التي تبدو ممعنة في خصوصيتها من حيث انعكاسات السجن وتأثيره عليك، ولأي هدف؟

وبرأيك، هل ما كتب حتى الآن عن هذه التجربة في سوريا يفي «الذاكرة» حقها؟

كأن سؤالك يريد إثارة شعور بالذنب عندي لكوني لم أنشغل حصراً بصور «المعاناة والألم»، أو «فضح مظالم النظام»... لكنني أعتقد أن هناك أساطير عن السجن ينبغي التخلص منها، وهناك بخاصة أسطورة عن المعتقل السياسي يجب تحطيمها.

عندي حكي طويل حول هذا الموضوع.

السجن قاس، وقد يكون مدمراً، لكنه بيئة السجناء، وطنهم وبيتهم. سجوننا تشبه أوطاننا. تشبهنا نحن أنفسنا. والمعتقل السياسي شخص يقاوم ويتماسك ويتعب ويصبر، وقد يتفكك، يدير حياته بما هو متاح؛ ليس رمزاً ولا تجسيداً لواجب بطولي يبقى متماثلاً مع ذاته قبل السجن وأثناءه وبعده. يحاول المعتقل توسيع مساحته الإنسانية في السجن ذاته. هذا خاصةً حين يكون الحبس مديداً، ومفتوحاً. يُستحسن في مثل هذه الحالة، وهو ما جرى فعلاً، عيْشُ السجن وفق تصوّر مرن يُعدّل وفقاً للظروف، بما يتيح لجماعة السجناء شروط حياة أفضل، أو «الصمود» المطلوب. يتطلب الأمر بطولة مختلفة تماماً، من خصائصها ربما الصبر والمثابرة، واحتواء المنازعات المحتملة بين المعتقلين، وتسيير العلاقة مع السجانين بهدوء (لم أكن الشخص المؤهل لأكثر هذه الأشياء، بالمناسبة). أعتقد أن أيديولوجية السجن البطولية من إنتاج غير السجناء، أو هي وليدة إقامات قصيرة في السجون.

في ذلك المقام المديد تكف العلاقة بين السجن والحرية عن أن تكون علاقة تعارض مطلق، بحيث لا حرية في السجن ولا سجن في الحرية. هناك جهد للتحرّر حتى في السجن، خصوصاً في سجون يمكن التفاوض معها كسجوننا، نحن الشيوعيين عموماً. سجن

تدمر مُدمِّر فعلاً. إنه السجن المطلق، وقد خصّصه النظام لسجنائه المطلقين (الإسلاميين و«بعث العراق»)، أو لمن يريد تحطيمهم منا، نحن السجناء النسبيين. ولعل إيماناً بالمطلق، إيماناً دينياً صلباً كإيمان الإسلاميين، هو وسيلة المقاومة المناسبة في ذلك الجحيم البشع.

أعود إلى القول إن التحرر هو ذلك الجهد الموصول لإنقاذ فسحات إنسانية ولو داخل السجن. هذا شيء حاولتُ، وكثيرين آخرين، فعله في السجن. قاومنا لنعيش ولنصون إنسانيتنا ونُوسِّع عوالمنا. ظروفنا أتاحت لنا ذلك. لكننا قاومنا بدأب شرطاً قاسياً جداً، صوّر جوانب منه زملاء أفضل مما يسعني أن أفعل.

وإذا أخذت في الاعتبار أن كثيرين يعتبرون خارج السجن في بلدنا مجرد سجن أكبر، وأن هؤلاء بالذات يحرصون على مقاربة السجن وتجاربه في إطار «فضح النظام» ورواية سير «المعاناة والألم»، فإن تجربة مقاومة السجن والتحرّر منه، فيه، ربما تكون مثالاً يُهتدى به للتحرر من هذا «السجن الكبير» المزعوم. ما تقوله التجربة من أن التحرر ممكن في «السجن الصغير» يقضي بأنه ممكن أكثر في «السجن الكبير». هذه تجربة يمكن أن يتأسّس عليها «البديل». وهي تجربة عمل وتعلّم ومثابرة، سورية بلا شك أفقر بكثير من دونها.

من جهتي أنفر بشدة من تشبيه الحياة خارج السجن بالسجن، أو اعتبار هذا مصغراً لسجن أكبر. ليس فقط لأني أرى في هذا التشبيه استخفافاً بالسجن الأصغر واستهتاراً بـ«معاناة وآلام» السجناء (الحياة خارج السجن قد تكون أسوأ من بعض الأوجه، كما قلت قبلاً)، وإنما لأنه يُعدِم تجربة السجن ويُفرِط في تسييسها. وكذلك لأنه يتوافق عموماً مع تسويغ التقاعس عن العمل وابتكار سبل للتحرر في

«السجن الكبير». النقطة التي أرى ضرورياً التركيز عليها هي الدفاع عن استقلال السجن وتجربة السجن، عن «العالم الخارجي»، كما عن تمثيلات أيديولوجية وتوظيفات سياسية تستتبعها وتُفقِرها. أدافع أيضاً عن استقلال السجين عن «المناضل» و«عضو الحزب» و«الشيوعي» (أو «البعثي» أو «الإسلامي»...). أسوأ المعتقلين السياسيين هم من ثابروا على عيش السجن بعتاد ما قبل السجن الفكري والسياسي والنفسي. ومن تجربتنا، أعرف أنه كلما كان تأثير الخارج الحزبي على الداخل السجني كبيراً كان هذا أسوأ وأكثر إثارة للتمزقات والصراعات بين السجناء. وكلما تغلبت الهوية الحزبية أو الأيديولوجية الخاصة على الهوية السجنية العامة كان هذا أسوأ أيضاً. السجن وطننا كما قلتُ، و«الوطني» الأصيل هو من يُعْلي من شأن الانتماء إلى وطنه هذا على انتماءاته الأخرى، وإن دون التخلي عنها بالضرورة.

أفضل السجناء، أبطال السجن الحقيقيون، هم هؤلاء الذين يجسّدون بسلوكهم ومثالهم الوحدة الوطنية السجنية، لا بالانفتاح على سجناء آخرين فقط، بل كذلك بالتمييز بين ما للسجن وما للعالم الخارجي، بين ما للحزب وما للسجين. قد لا يوجد سجناء آخرون من أحزاب أخرى، مع ذلك فإن الحزبوي متعب في السجن لنفسه ولرفاقه. ومثله الأيديولوجي. وهؤلاء هم عادة أبطال أيديولوجيا السجن.

لم أكن مبرِّزاً جداً في سجل المواطنة السجنية. لكن كذلك لم أكن سيئاً ولا مصدر متاعب لرفاقي وزملائي. ولقد حصل أن ساعدت في غير مجال. لكن هذا ينطبق على أكثر السجناء في الواقع. كلنا نخون أيديولوجية السجن البطولية كي ننسجن جيداً.

أعتقد أيضاً أن استقلالنا، استقلال عقولنا وضمائرنا، يتوافق مع استقلال السجن أكثر من استتباعه لحزب والمذهب. يتوافق مع تقاربنا وتضامننا أيضاً، ولو من حيث كون السجن تجربة وطنية عامة، فيما توظيفاته خاصة ومتخاصمة.

وبينما تقوم أيديولوجية السجن على إنكار استقلال تجربة السجن، على إلحاقها بشيء خارجها أو غريب عنها، يمكن أن يتأسس على استقلال السجن شيء ربما يُسمّى ثقافة السجن: ما نطوّره من أدب وفن وتفكير متنوّع حول تجربتنا في السجن، جهودنا لتملك تلك التجربة والتمكن منها وربطها بتطلعاتنا للتحرر والتضامن والنهوض.

ومن الأشياء الطيبة في تقديري أن معظم ما كتب عن السجن في سورية في السنوات الماضية كان متحرراً من أيديولوجية السجن. بعض الفضل في ذلك يعود إلى أن سجناء هم من كتبوا عن السجن هذه المرة. وهم من «استلموا» تجربتهم وحكوا عنها، ومثّلوها. لم يتركوها لغيرهم. القليل من الكتابات التي كتبها غير سجناء عن السجن تعرض ميلاً للأسطرة. لكن حتى هذه الكتابات حرصت على «تمثيل ديمقراطي» لتجربة السجن، يجتهد لاستيعاب صواعدها ونوازلها، ويحاول ألا يخضعها لمبدأ متعالٍ أو غريب عليها.

* * *

السجن ليس تجربة بالمعنى المخبري للكلمة، وحياتنا فيه ليست مجرد مثال إيضاحي على وحشية الدكتاتورية. الدكتاتورية وحشية، كانت ولا تزال، لكن رفض مصادرة تجربة السجن فعل مقاومة لها أكثر مما

هو القبول بتلك المصادرة. وفي هذا الشأن يمكن للكتابة عن السجن أن تكون محاولة لاستعادة تكامل الحياة الشخصية أو سلامتها، محاولة لرأب صدوعها ووصل انقطاعاتها ولأْم تمزقاتها. أي لمقاومة الفعل التمزيقي للدكتاتورية. لم أكن واعياً دوماً أن الكتابة جهد لتحرير حياتي واستعادتها، لكنها عمل محرر فعلاً. أحب أن أتصوّر أن ما كتبته عن السجن هو كتابة عن الحرية، أو سيرة تحرر ذاتي. نعم، في السجن تغيّرت وانعتقتُ من أغلالي الداخلية، وفي السجن تصالحت مع نفسي، وفي السجن كانت ثورتي الشخصية.

تعرفين أني كتبت موادّ عن السجن وعما بعده خلال سنوات، فأقدم النصوص التي اطلعتِ عليها كتب في حزيران 2003، ونحن اليوم في خريف 2009. أثناء العمل، وشيئاً فشيئاً، أدركت بوضوح أن السجن قصة، ولها معنى، قصة انعتاق كما قلت قبل. في السجن نفسه تبدّى لي أن أفضل طريقة للتحرر منه هي جعله إطاراً للتحرر من سجون أخرى، نحملها في أرواحنا وعقولنا: سجن الأيديولوجية وسجن الحزب، وسجن الأنا.

والصراع على جبهتين: جبهة الاستبداد الذي يسجن، وجبهة مقاربات توظيفية واختزالية ضيقة لتجربة السجن، تُصفّي منها كل ما هو حيّ وفردي لتدرجها في مخطط عام، لا يعترف بتجارب السجناء إلا بعد محو ملامحهم وأسمائهم.

استعادة قصصنا وأسمائنا تقتضي مواجهة الدكتاتورية التي تنكر وجودنا ذاته. هذا شيء أفعله وفعله غيري. لكن يلزم كذلك التخلص من أسطورة المعتقل السياسي، هذا الشخص بلا شخصية، الذي يقضي سني سجنه المديدة صموداً وثباتاً؛ الذي هو مقيّد ضمن إطار

أيديولوجي وسلوكي يجرّده من استقلاله وفرديته، ليجعله تجسيداً لفكرة مجردة. التحرر هذا ضروري من أجل التخلص أيضاً من طِباق هذا البطل الذي هو «المنهار» أو «المتخاذل». هذا الذي تنظر إليه الأيديولوجية نفسه كأنه نبتة برية ضارة، يُستحسن اقتلاعها (بالمناسبة، لو تعاملنا في ما بيننا وفق هذه الأيديولوجية لدمّرنا أنفسنا وجعلنا حياتنا في السجن جحيماً موصولاً). لا يزول «المتخاذل» دون أن يزول «البطل»، ليحلَّ محلهما معاً سجين يصارع سجنه، لكنه يحترمه، ولا يندفع نازعاً إنسانيته الخاصة في صراعه ضد وضع نازع للإنسانية فعلاً.

لنا قضية هي الكفاح ضد الاستبداد، ضد السجن السياسي، كما ضد السياسة التي تسجن. هذا يوجب تحرير قصص السجناء وسيرهم الخاصة من أيديولوجية السجن وأساطيرها الخاصة. وبقدر ما يمحو السجن الفردية فإن واجب الكتابة عن السجن هو، بالعكس، شق بطن هذا الوحش واستخراج الأفراد منها، واحداً واحداً. أسماؤهم، صورهم، قصصهم، سيرهم، أزمنتهم الضائعة، كلها ثمينة وكلها فذة. أما الكتابة التعبوية أو التوظيفية فهي سجن آخر. طبعاً. أليست قائمة أصلاً على نكران استقلال تجربة السجن؟ على اعتقالها؟

هل يجازف التمرد على أيديولوجية السجن وأسطورة المعتقل السياسي بصنع أسطورة جديدة؟ أسطورة بطولية هي الأخرى، تتكلم على انعتاق واستقلال؟ نعم ولا.

نعم لأن الأمر يتعلق أيضاً بمقاومة وصراع، بقصة نضال مديد لا تُعرَف نهايته قبل النهاية.

ولا، لأن التجربة هنا لا تتمرّد على سجان خارجي فقط، بل

كذلك على قيودنا الذاتية، بما فيها تشكيلاتنا السياسية والأيديولوجية المحتملة التي قد تحاول الاستئثار بهذه التجربة لتجديد شرعيتها وصيانة انغلاقها. على هذه التشكيلات أن تُمتحَن أمام «معاناة وآلام» السجناء وتبرر نفسها أمامها، وليس العكس. لا أيضاً، لأن «الأسطورة» هنا معجونة بوقائع الصراع ومفرداته، وليست مفروضة عليه من خارج، على نحو ما هي حال أيديولوجية السجن الملتزمة بالمعاناة والفضح. الواقع أن المرء لا يعي إلا متأخراً، ومتأخراً جداً، أنه كان يخوض صراعاً تحررياً بينما هو يتمرّد على أيديولوجية صراع أخرى، وأنه ربما ما كان ليتحرّر بمقدار لولا خوضه صراعاً مزدوجاً، ضد وحش السجن كما ضد أيديولوجيات وأساطير عن السجن والسجين، هي بمثابة سجون أخرى أيضاً.

هل من شأن التشكك في أيديولوجية السجن وأساطيره البطولية أن يجعل الأفعال البطولية عند الاعتقال وفي السجن ذاته غير مرئية، وربما غير ضرورية؟ أبداً. هل تعرفين أسوأ ما تثمره أيديولوجية السجن وأساطيره البطولية؟ هو بالضبط جَعْلُ بطولات حقيقية في السجن غير مرئية. ولا أعني فقط بطولة تدبير الحياة خلال سنين طويلة ومحاولة تسهيلها على الجميع (وفي هذا أكثر السجناء أبطال حقيقيون)، بل حتى أفعال صمود أمام التعذيب، في التحقيق وغيره، إن لم تكن في خدمة «العقيدة» أو «الحزب» أو «القضية». لا يكفي أن تصمد في السجن، بل أن تصمد «على القِبْلة» الصحيحة. أيديولوجية السجن أنانية وتخدم ذاتها وأصحابها من الوجهاء الحزبيين، لا قضية الحرية. إنها تهوى «ظلام السجن» من أجل «فجر يتسامى» قد يأتي بعده، واضعة حياة السجناء وإنسانيتهم بين قوسين. بالعكس، من

شأن التحرر منها أن يحرر بطولة مختلفة أكثر جذرية، أكثر عمومية وديمقراطية، دون أن تكون أقل مأساوية بالضرورة.

القسوة التي مررنا بها قد نمر بها ثانية، نحن أو غيرنا. ولسوف تلزمنا شجاعة مختلفة.

* * *

بالطبع لم يفِ ما كتب عن السجن السوري حتى اليوم التجربة حقها. سُجن ألوف ومر بتجربة السجن عشرات الألوف، و لم تكتب وتنشر غير بضعة كتب. ورغم أني أخمّن بوجود مواد مكتوبة أخرى قد تجد سبيلها إلى النشر يوماً، أُرجِّح مع ذلك أن حجم ما كُتب وما قد يكتب يبقى ضئيلاً قياساً إلى فواجع تلك التجربة وفرائدها التي لا تنتهي. أرجّح ذلك لأن الكتابة عن السجن وتجربته وحكاياته لها علاقة وثيقة بكل من الحرية والفردية، بقوة فكرة ودافع الحرية في ثقافتنا وبمدى استقلالية الأفراد وشعورهم بالحياة ومنها السجن كتجربة فريدة، منفلتة على أي مخطط مسبق مقرر. ليست الحال كذلك في بيئتنا الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي هذا الشأن أيضاً تلعب أيديولوجية السجن والمعتقل السياسي دوراً معطِّلاً. فالمعتقل المثالي «ينكر ذاته»، ولا يحب إبراز قصته التي لا تعدو في النهاية كونها جزءاً من الألم العام. لكن كيف نكافح من أجل الحرية ونحن لا نمارسها ولا نحاول التعرف إليها؟

هذا دون قول شيء عن أن هذه الأيديولوجية الداعية إلى نكران الذات وإبراز الجماعة تقترن في حالات كثيرة أعرفها، منها تجربتنا

في السجن، بحب التسلط على الآخرين وقيادتهم وقمع ذاتياتهم وحكاياتهم وانشقاقاتهم. أيديولوجية السجن هي العقيدة التي تحب البيروقراطيات الحزبية أن يعتنقها عموم المحازبين. تستبطن هذه الأيديولوجية حزباً وتراتبية حزبية ورسالة متكاملة تنفي غيرها. وحيث تسود، يكون السجناء أقل نقدية وأكثر طاعة وأشد امتثالاً، وأدنى حرية.

ويتصل بكل هذا واقعة أن الإسلاميين الذين تعرّضوا للوجه الأشد فظاعة من تجربة السجن مقلون في الكتابة. ولا أظنهم سوف يكتبون غير كتابات توظيفية ضيقة، موجهة نحو فضح النظام والتشنيع عليه. والمتاح حتى من هذه قليل، ومفتقر إلى الملامح الفردية.

لماذا؟ لأن أيديولوجيتهم تحدّ مما يلزم من التباعد عن النفس، ومن اللايقين اللازم لتناول السجن كتجربة لا تستنفد في تأكيد مذهب أو عقيدة أو نظرة إلى العالم سابقة عليها. من وجهة نظر الإسلامي النمطي، ما يحصل معه في السجن هو ما يفعله «الحكام الظّلام»، أولئك الذين سمعت دعاءً جميلاً عنهم في سجن عدرا: «اللهم لا تُسلِّط علينا من لا يخشاك ولا يرحمنا»! فإن حصل وتسلط علينا مثل هؤلاء، وكان حاصلاً، يحال الأمر إلى مخطط إلهي طويل، يضفي عليه طابعاً نسبياً جداً، بل يكاد يذيبه تماماً. الظلم ليس شأناً تاريخياً هنا، يمكن كشف منطقه السياسي والاجتماعي، بل هو عنصر من عناصر ذلك المخطط الإلهي الذي نعرف نهايته دوماً: نصر الإسلام والمسلمين في الدنيا وفوزهم بنعيم الآخرة. لا يفسح هذا المخطط اللاشخصي إمكانية كتابة متحررة وشخصية عن السجن. فقط كتابة تحريضية من نوع ما تزكيه أيديولوجية السجن العلمانية وأساطيرها البطولية.

أليست هذه، بالتالي، سجوناً من صنف السجون التي خبرنا؟ وهل التحرر ممكن دون الخروج منهما وعليهما معاً؟

2009

حنين إلى السجن!

لم يكن من النادر أن ينتابني شعور بالحنين إلى السجن الذي قضيت فيه سنوات شبابي كلها تقريباً. وفي كل المرات يبطن هذا الشعور شعور آخر مزعج، بأني غير مخلص في حنيني، أتظاهر فحسب. تبيّنتُ شيئاً فشيئاً أن الحنين المزعوم هذا ليس غير احتفال مقنع بخروجي من السجن سالماً. كأني أريد القول إني واجهت الوحش، وها أنذا أتوق إلى مواجهته ثانية. أو إن السجن «لعبتي»، ألعبها «من قفا يدي»، على ما يقول تعبير شعبي سوري، مصوّراً الاستهانة بأمر ما.

والأكيد أنه لو لم تتح لي الظروف أن أنجو بعد ستة عشر عاماً في السجن، لما تملكني شعور الحنين هذا. ولو حصل أن تحطمت كلياً أو جزئياً، وهو ما وقع لبعض من كانت شروط سجنهم أو أوضاعهم العائلية أو المادية أو النفسية أقسى بكثير من شروطي، لكنت ربما أصاب بالقشعريرة في كل مرة تذكرت فيها سجني.

لكن في الحنين إلى السجن ما يفيض على الاحتفال بالنجاة، وما يحيل إلى الثنايا المعقدة للنفس البشرية. وإلى هذه التعقيدات سأحاول النظر بقدر من التمعن.

لديّ اقتراحان لتفسير الحنين إلى السجن. الأول أضيق نطاقاً، يُبرِز صفة تحويلية أو «قربانية» لتجربة السجن، ولعله يفسّر حنيني الشخصي أكثر من غيره. والثاني أوسع وأعم، يقرر أننا نَحنُّ إلى السجن لا رغم كوننا غير أحرار فيه، بل بالضبط لأننا نتحرّر فيه من عبء الحرية.

السجن كتجربة قربانية

بعد تجربة التعذيب الراضة، وسنوات من الحرمان والقسوة والكرب في السجن، يَخبرُ المرء فيها الخوف والجوع والمرض والقنوط والمهانة وافتقاد الجنس الآخر...، يتجدّد إن لم ينكسر. الأمر يشبه طقس «التنسيب» إلى مجتمع الناضجين لمن أدركوا سن البلوغ في بعض الثقافات الأفريقية. الفارق الجلي بينهما أن اجتياز طقس التنسيب مضمون لكل فتيان القبيلة الأفريقية، رغم الصعاب الرمزية التي تنصب في وجه المنسّبين، فيما يراهن القائمون على الاعتقال على تحطيم جميع «فتيانهم» ما استطاعوا. لذلك ينقضي الطقس التنسيبي في ثلاثة أيام أو نحوها[1]، فيما يحصل أن يستمر «الطقس الاعتقالي» ثلاثين عاماً.

لكن كلما كان الامتحان أشد قسوة كانت الطاقة التجديدية التي يمنحها عبوره أكبر. فمن ينجُ من سجن تدمر، ليس كمن ينجو من سجن المسلمية أو عدرا أو صيدنايا. هنا النجاة سهلة نسبياً، واحتمالها أعلى، وهناك هي أندر وأعز. هل يحتمل أن يحن أحد إلى سجن تدمر،

1 حول التنسيب: كتاب ميرسيا إلياد: **التنسيب والولادات الصوفية**، ت: حسيب كاسوحة، وزارة الثقافة، دمشق، 1999.

الذي كان يشهد تعذيباً يومياً حتى بعد انقضاء 18 عاماً على إقامة نزلائه فيه؟ يبدو لي هذا متعذراً. لكن من يمكن أن يحن إلى السجن يتملكه هذا الشعور لأن السجن قاس، لا رغم كونه قاسياً. قسوة السجن توفر تجربة تضحوية، امتحاناً عسيراً يحصل أن يفوز فيه المرء. فيتجدد.

إلى ذلك، فإن حنين السجين السابق لا ينصب على السجون كأماكن، بل على تجربته فيها. وأن يكون في التجربة هذه عنصر «تدمري» (سجن تدمر هو معيار قسوة وتدميرية السجون في سورية) هو ما يُكسِبُها ندرة، ويشحنها بطاقة «تنسيبية» أكبر، ويمنحها تالياً قيمة أرفع.

لن أستغرب، إذاً، إن تكشّف أن بعض من قضوا سنوات فظيعة في ذلك السجن الرهيب يحصل أن يحنّوا إلى أيامهم فيه، رغم كل شيء.

ثم إن من ينجو من حبس يدوم 15 عاماً ليس كمن ينجو من حبس خمس سنوات. النجاة من سجن مديد أندر وأرفع منزلة.

من يعبر «الطقس» القرباني هذا يكتسب شيئاً ثميناً جداً قلما يتاح في العمر مرتين: بداية جديدة، انبعاثاً، ما يشبه ولادة أخرى، أو تفويضاً بتغيير أساسي في حياته. وإذ يتفطن المرء كم هو عسير القيام بتغيير طفيف في الحياة، يدرك أن اضطرار التغيير الذي يفرضه السجن عليه قد يكون أمراً مرغوباً بقدر ما هو نادر. ولطالما تسنّى لي أن ألاحظ أن بعض ما قد نضطر إلى فعله مرغمين هو من أفضل ما يحصل أن نفعله في حياتنا. قد يعود ذلك إلى كوننا، في سورية على الأقل، نعيش حياتنا على العموم على نسق واحد، ولا نبادر أو نتجاسر على تغييرها، وقلما يتاح لنا ذلك أصلاً. ولعل هذه مسألة سياسية واجتماعية وثقافية، تُميِّز، سلباً طبعاً، بلداننا عن بلدان أكثر تقدماً،

ربما يكون تغيير الذات فيها شأناً متاحاً لعدد أكبر من الناس[1]. على أني أتصور أن تجربة الانبعاث هذه نادرة في كل مكان.

في المجمل، يصح اعتبار السجن طقس تنسيب مديد، لا يتخرج منه المرء «سجيناً سابقاً»، أو «مناضلاً» معترفاً به (بشحنة ساخرة للتعبير أو بدونها)، بل شخصاً آخر. ولعل هذا الشخص يحنّ إلى السجن ما دام في وضع السجين السابق، هذا الذي انفصل عن محدّد هويته المكتسبة، أعني تجربة السجن، ولما تتبلور له هوية مختلفة، تجربة كبيرة أخرى. إن صح ذلك فإنه يعني أن الحنين إلى السجن يتلاشى مع انخراط السجين السابق في حياة جديدة وتحوّل سند هويته إلى نشاطه اللاحق.

بمَ تتمثل التجربة القربانية في سجني الشخصي[2]؟ وما هو العنصر المحدد الذي قد يكون أغنى بالطاقة التفسيرية لحنيني؟ حين اعتقلت في الشهر الأخير من عام 1980 في حلب كنت في أزمة عاطفية وأزمة دراسية، ووراءهما أزمة شاب ريفي في العشرين، طَموحٌ دون وسائل وقلِق دون سند، لا يتحكم بشيء من حياته ومعرّض لتدمير ذاته. كانت حبيبتي قد تركتني قبل الاعتقال بشهور قليلة. وكنت قد رسبت

1 من تجارب القطيعة وتجديد الحياة المفترض، المعروفة في مجتمعنا، ما كان يسمّى أيام «المد الماركسي» بالانسلاخ الطبقي، أي تخلي المرء، المنحدر من طبقة ثرية، عن امتيازاته والعيش في بيئة رفاقه المنحدرين من طبقات أدنى. كان منها أيضاً الانتساب إلى حزب سياسي، وقد شاع وصف ذلك بأنه «ولادة ثانية» في السبعينيات من القرن العشرين. لعله لذلك تملك سجناء كثيرين غضب كبير حيال أحزابهم. بدل أن تمنحهم ولادة ثانية قدمت لهم موتاً أول. نجد الغضب هذا متواتراً في غير نص كتبه سجناء عن تجاربهم في السجن السوري.

2 في شأن القربان والتجربة القربانية استند إلى كتاب رينيه جيرار الأساسي: **العنف والمقدس**. ترجمة جهاد هواش وعبد الهادي عباس، الطبعة الأولى، دار الحصاد، دمشق، 1992.

في صفي لأول مرة في حياتي بعد أن كان التفوّق الدراسي مفخرتي ومصدر توازني الشخصي. كان هذان «جرحين نرجسيين» مدوّخين لشاب في التاسعة عشرة، تركاني فاقد التوجه.

كنت مشتّت الذهن، لا أقر على حال. طالباً جامعياً ولا أرغب في الدراسة، وشاباً دون حياة عاطفية وجنسية، ومناضلاً سياسياً في شروط شديدة العسر في البلد. كان تأهيلي للحياة سيئاً. كنت مُعوجّ التكوين من جهات متعددة. أغص بشبابي، لكنني لا أعرف من الحياة شيئاً أو أكاد. طفولتي ومراهقتي الأولى لم تؤهلاني بقدر كافٍ لهذه الحياة الصعبة. أريد بداية أخرى وطفولة ثانية.

كان السجن حلاً، إذاً. تفطّنتُ إلى ذلك بعد سنوات من اعتقالي.

وفّر لي السجن ثلاثة أشياء: قطيعة كاوية مع ما سبقه تجعل من إخفاقي العاطفي والدراسي أمراً نسبياً وعابراً، وربما تقدّم تسويغاً بعديّاً لهما، ما يتيح إنقاذ شيء من اعتباري لنفسي؛ وقيّدني السجن بحيث يتوقف تخبّطي، ولا أقدر على إيذاء نفسي أكثر مما كنت فعلت؛ والأهم أنه وفر لي ميداناً إيجابياً جديداً لاختبار قواي، وفي المآل الأخير لإعادة تشكيل نفسي. هذا الميدان هو القراءة والتعلم.

في المحصلة ذهب الشخص الذي دخل إلى السجن عام 1980 قرباناً لذاك الذي سيخرج منه بعد 16 عاماً. مات أحدنا كي يعيش الآخر.

في المحصلة أيضاً كان السجن هو الطفولة الثانية التي أحتاج إليها، طفولة تستدرك قصورات الطفولة الأولى وتُصلِح نواقصها، وتؤهّل لحياة جديدة مستفيدة من استعدادات موروثة من تلك الطفولة الأولى. وأهم هذه استعداد معقول للتعلّم.

تلخيصاً، أقول إن المرء قد يحنُّ إلى السجن إن تسنّى له عبوره بسلام. يحن لأن السجن تجربة تحويلية نادرة، ليس من المعتاد أن تتكرّر كثيراً في العمر. يحن لأنها قد تتيح له إجراء انعطاف كبير في حياته.

وفي ما يخصّني كان السجن كذلك تطعيماً فعالاً ضد اليأس. أوقات القنوط وانعصار الروح التي مررت بها طوال عقد الثمانينيات تقريباً (يوافق عشرينات عمري) صفّحت قلبي. لقد يئستُ كثيراً وعميقا جداً. وبينما أضحت آمالي قليلة، فإني بتُّ منيعاً على اليأس.

مسار تعلّم

يصعب أن ينجو المرء من السجن إن ارتدّت الحياة فيه إلى تحمل محض أو انتظار سلبي للحظة «الإفراج». الشيء الإيجابي الذي تسنى لبعضنا توسله لمغالبة السجن هو الكتب.

ما يحضر أكثر من أي شيء آخر في نوبات حنيني إلى السجن هو القراءة. قراءة الكتب. لولا الكتب لتحطمتُ ربما قبل غيري.

أظنني أقرأ اليوم أكثر مما كنت أفعل في السجن. بيد أنه لم يكن ينافس ما أقرأه على ذهني شيء آخر تقريباً في السجن. فبعد وقت من التوقيف، عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، تنتظم الحياة في السجن على نحو رتيب وتبدأ بالخلو من الجديد أو الغريب، هذا الذي ينشغل جهازنا العصبي بنزع غرابته ووضعه في رف مناسب فيه، فيُجهَد في حياتنا العادية. في السجن يشتغل الجهاز العصبي بجهد أقل لندرة المتغيّرات، فيفرغ مساحة أوسع لما يرده من طريق الكتب. وحين يكون المرء شاباً، فإن كل كتاب جديد يقرأه يعلّمه ويثقّفه. عملية حسابية

بسيطة توضح المراد. أول كتاب يقرأه الواحد منا يشكل 100% من الكتب التي ثقفته. الكتاب رقم 100 يشكل 1%. والكتاب رقم ألف 0.1%. الأمر أعقد من ذلك قليلاً، إذ إن ذهننا لا يبقى هو نفسه بين الكتاب الأول والكتاب رقم ألف مثلاً[1]. قدرته على الفهم تكبر، وعلى التركيب تقوى، لكن مع الزمن تتراجع قدرته على الابتكار وصنع تركيبات جديدة.

القراءة في السجن «تبْني» فوراً، بالخصوص إن كان المرء شاباً. خارج السجن، تنازع القراءة اهتمامات وهموم تقلل من قدرته على الاستيعاب. أذكر بصورة خاصة أن السجن، بسبب قلة منبّهاته وطول أمده، هو بيئة مناسبة جداً لاجترار ما يجري تعلمه. الذهن يفكك ما يقرأ إلى أبسط عناصره، بما يمكنه من أن يبني منها أفكاراً ومفاهيم، ربما تكون أكثر شخصية. يساعد على ذلك أيضاً أن شرط السجن ذاته يحبط إغراء النشر المبكّر، وهو ما من شأنه أن يخرب عملية الاجترار ويعطل تمثل العناصر المجترة.

لكل ذلك كان السجن طور «تراكم أولي» عندي. سطوت ونهبت واستوليت على كل ما وقع تحت يدي من معارف وأفكار وأساليب طوّرها كتّاب متنوّعون، أجانب وعرب، وبفضل السجن تحوّلت مسروقاتي إلى مسحوق ناعم، لا يشبه أصله في شيء. صارت ملكاً شرعياً لي.

خارج السجن معروض الكتب هائل، ولبعض الوقت بعد خروجي

1 يحتاج المرء إلى عشر سنوات لقراءة ألف كتاب إن كان يقرأ ست أو سبع ساعات يومياً. زميلنا الثلاثيني الذي قال يوم جلبه إلى السجن إن في مكتبته 30000 ألف كتاب، وإنه قرأها كلها، ظلم نفسه. لم يتأخر في أن غدا أضحوكة.

شعرت بالشلل أمامه: أي كتب سأقرأ؟ من أين أبدأ؟

أما اليوم فأقرأ أكثر، لكني خسرت ميزة الاجترار.

... ومع العمر يبدأ بالظهور مفعول «قانون الغلة المتناقصة»: نحتاج إلى مزيد من الجهد والقراءة لنتقدّم بالسرعة نفسها. ربما نصل إلى وقت تقترب طاقة التعلم لدينا من الصفر.

أعود بعد هذا الاستطراد إلى القول إن الحنين إلى السجن يرتبط لديّ بالقراءة بوصفها الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر. جسرٌ لأن حنيني يتصل حتماً بكون عملي ومعيشتي اليوم مرتبطين بما تعلّمتُ في السجن، لا بتأهيلي الجامعي. هذا ربما لا ينطبق على ناجين آخرين. لكنه أساسي. فاشتغالي بالكتابة يمنح السجن، المكان الذي تسنى لي أن أقرأ فيه بكثافة معقولة، وأن أبدأ الكتابة فيه، يمنحه قيمة تأسيسية، ويكاد يجعل منه فردوساً مفقوداً. قد لا يكون الأمر كذلك بخصوص قرّاء آخرين وكتّابٍ يعيشون من عمل آخر. ليست الذاكرة بريئة من «الاقتصاد» وضرورات العيش.

يلزم القول هنا إن الحنين إلى السجن ليس توقاً للعودة إلى السجن، وإني لا أتطلع إلى أن أسجن من جديد. يحتاج المرء إلى وقت كي يأخذ بالتكيّف مع حياة السجن؛ ومن هو بطيء الرجع مثلي يحتاج إلى عامين أو ثلاثة للتكيّف وتوطين النفس على السكون إلى العالم الجديد. هذا إن توفرت الكتب في السجن، و لم تعمل الجهات القائمة عليه على حظرها أو تمرير سنوات قبل حصول السجناء على قليل منها (هذا ما يحصل للسجناء الحاليين، وهو لا يختلف كثيراً عما كان وقع لنا قبل عقود). والأهم هو الفارق في العمر والطاقة البدنية والقدرة على البدء من جديد.

السجن كرحم

هناك افتراض مضمر في التفسير السابق: إن من يحنون إلى السجن هم من تسنّى لهم بعده عيش حياة أقرب إلى ما يرتضون، وأكثر حرية، أي أولئك الذين خرجوا كثيراً وبعيداً من السجن، وتختلف حياتهم بعده كثيراً جداً عن حياتهم فيه وقبله. كأنما الحنين يفترض قطيعة تامة بين حياتين، ويبهت أو يزول كلما كانت حياة ما بعد السجن أقل تباعداً عن حياة السجن[1]. لا نحِنّ إلا لأننا انفصلنا؛ ومن لم ينفصل، فكيف له أن يحن؟! وربما كل انفصال يولد حنينه الخاص: الانفصال عن مكان، عن الطفولة، الانفصال عن الطبيعة ، الانفصال عن خبز الأم وقهوتها...

لا يرى التفسير السابق صلة بين الحنين إلى السجن وعسر الحياة خارجه، إلا ربما بمعنى «وجودي»، شيء يقارب ما يقال عن توق «عودة إلى رحم الأم»، يُفترَض أنه يتملك الإنسان الحديث.

والحال أنه يمكن رصد دلائل على التوق هذا عند سجناء سابقين.

من تجربتي الشخصية أعرف أن الفترة الأولى التالية للخروج من السجن قد تكون الأسوأ في حياة سجين قضى سنوات طوالاً حبيساً. تبدأ الفترة هذه بعد أسبوعين أو ثلاثة من خروجه، يحظى «المولود الجديد» خلالها بالرعاية والحب، وتنتهي بعد شهور أو عام أو عامين أو

1 من أكثر التعبيرات درامية عن الحنين إلى السجن ما قالته سجينة سابقة لثلاث سنوات: أحن حتى إلى اللحظات التي كنت مقيّدة فيها ككلبة أثناء التحقيق! عليّ أن أقر بأني لم أخرج بنتيجة حاسمة من سؤال عدد من زملاء السجن السابقين عن حنينهم إلى السجن. كانت أكثر الإجابات غير واضحة. لكن بعضها تنفي نفياً قاطعاً الحنين إلى السجن. وبعضها يؤكدها تأكيداً جازماً.

أكثر، مع انخراط السجين السابق في حياته الجديدة وتمرُّسه بمصاعبها. هذه الفترة هي أيضاً فترة حنين خاص إلى السجن.

أول ما يواجه السجين بعد أسابيع «الحضانة» القصيرة التالية للإفراج عنه هو صعوبة حياته الجديدة، الحرة. إنه مطالب باتخاذ قرارات صعبة وتحمّل مسؤوليتها بعد سنوات ممتدة كان فيها مُعفى من هذا العبء. لم أكن أرغب في العودة إلى الجامعة، لكن كنت مفتقراً إلى ثقة بالنفس تؤهّلني لاتخاذ هذا القرار. بعد كل تلك السنوات في السجن، وجدتني حراً أكثر مما أطيق وأحتمل. وسرعان ما رميت حريتي الفائضة هذه، واستسلمت لما يكاد يكون سجناً: استئناف دراسة الطب. وكان هذا الاضطرار مفيداً. يحتاج سجين سابق إلى تكرار سجنه من أجل أن يسيطر عليه، وكي يعاود استلام حريته بمقادير مناسبة.

في السجن، وبعد انقضاء مراحل «التأهيل» السجني الأولى، التحقيق وتأمين لوازم عيش مقبولة (في غير سجن تدمر دوماً، وفي غير فروع التحقيق التي قضى فيها بعض المعتقلين شهوراً وأحياناً سنوات)، تستقر الصعوبات عند حد ثابت. وبخصوص السجناء اليساريين، من نزلاء سجن المسلمية في حلب وعدرا وصيدنايا في دمشق، انتظمت أحوالنا بعد زمن متفاوت، قرابة خمس سنوات وسطياً، على نسق لا يكاد يتغيّر. حياة محدودة، قلما تفرض اتخاذ قرارات غير مضمونة النتائج، أو تقتضي الاختيار بين خيارات متعددة. أيامنا يشبه بعضها بعضاً، وما تطرحه علينا من مشكلات ومصاعب مألوف، لا يحتاج فضل تفكير أو جهد. وخصوماتنا تقلّ، أو «تكبر عقولنا» عليها. وينكبّ كل منا، ضمن المتاح، على الاعتناء بنفسه، يتعلم أو يحافظ على لياقته البدنية أو ينخرط في حياة السجن ومجتمعه ونقاشاته

وهمومه. واستجاباتنا هذه لتحدي السجن لا تلبث أن تستقر هي ذاتها على نسق لا يتغيّر.

باختصار، يضمر «عضو» الإرادة والقرار عند السجين بسبب قلة الاستخدام. إنه مثل آدم في قفصه الفردوسي، متحرر تماماً من حريته، وخلي البال عما ينتظره في «الدنيا».

بهذه اللياقة المتدنية لصنع قرارات شخصية يجد المرء نفسه خارج السجن، «حراً» و«مسؤولاً» عن نفسه. بل هو «حر» أكثر مما ينبغي. لا أحد يساعده غير أسرته الضعيفة القدرة عموماً. حزبه إما منحل أو عاجز عن تقديم العون، وفي جميع الحالات لا يملك ما يعينه به على إدراك وضعه. بينما عاد هو مشبوهاً من قبل النظام، يحسب أقواله وأفعاله بحرص، بعد أن كان طوال سنوات سجنه تقريباً متحرراً من هذا الهم، أكثر من جميع مواطنيه خارج السجن. لقد قذف الآن من تلك الرحم المريحة الدافئة، من «وطن» ألفه وسكن إليه، إلى دار غربة وشقاء. إنه الآن «خارج المكان» على قول إدوارد سعيد، غريب، منعدم الوزن، لا يستطيع تعريف نفسه ووضعه، وتحديد موقعه واتجاهه.

وإذ يأخذ بالتخبط ويتعذر عليه الوقوف مستقلاً على قدميه، فإنه يبدأ بالاستسلام للحنين إلى محبسه[1]، أيام كان العالم منتظماً حوله، وكان

---

1 يشير كامل إبراهيم عباس أيضاً إلى الحنين إلى السجن دون أن يقترح له تفسيراً، وسياقه يوحي أنه يربط الحنين بمصاعب الحياة خارج السجن. كتابه: **الدرك الأوسط من النار**، مطبوع على حساب المؤلف، ص 127. ولؤي حسين، الذي قضى 7 سنوات في السجن، يفسّر ما يسمّيها «رغبة العودة إلى السجن» بـ«إخفاقه [السجين] بأن يقوم بفعلٍ يؤكد به ذاته ويرضي حلمه...، أن يحوز حيزاً يخصه حتى لو كان صغيراً واطئاً بوطاءة يطئه [فراشه] السجني». ص 79–78 من كتابه: **الفقد: حكايات من ذاكرة متخيلة لسجين حقيقي**، بيروت: دار الفرات؛ دمشق: دار بترا، 2006.

له مكان محدد في العالم. هناك كانت له هوية محددة وإيجابية كمعتقل سياسي، «آخَره» الذي يُعرِّف نفسه بالتمايز عنه هو النظام؛ هنا هويته مشوّشة، ليس ثمة «آخر» محدّد يتمايز عنه، ولا يستقيم أن يكون مجرد سجين سابق، يُعرِّف نفسه نسبة إلى شيء يتقادم كل يوم. حين كنا في السجن، كنا نشعر بالندية والتقابل التام مع النظام. بعد خروجنا نشعر كم هو النظام أقوى منا، وكم نحن ضائعون في عالم واسع يحتله ويتحكم فيه. هنا يفقد السجين السابق تماسكه ويتخلخل عالمه. وهو في هذه الحال الهشة، يجد نفسه موضوعاً تحت رقابة متشككة من الأهل والمعارف، وفي عيونهم خيبة أمل وتساؤل عما إذا كان هذا الشخص المربِك والمرتبك يستأهل تلك الحبسة المديدة، أو جديراً بها.

إنه مدعوّ الآن إلى أن «يُثبِت ذاته»، أن يجد عملاً يعول نفسه وربما أسرته منه، أن يحبَّ وينال حباً إن لم يكن متزوجاً (أو حتى حين يكون متزوجاً)، أن يكوّن لنفسه وسطاً جديداً من الأصدقاء والأصحاب يرتاح إليه (يتعذر استئناف أغلب الصداقات القديمة...)، وربما أن يستأنف نشاطه العام بطريقة تستفيد من خبرته السابقة وتتوافق مع اقتناعاته الراهنة. كل هذا شاق ومقلقل، وكله يفتح باب النكوص إلى ماض قريب، سيبدو شيئاً فشيئاً أجمل بكثير مما كان في الواقع. فذاكرة السجين السابق عن السجن يوجّهها وضعه اللاحق، فيُضفي على تجربة السجن وحدة لا تحوزها تلقائياً، وستتلوّن الوحدة هذه بلون الحنين بقدر ما تكون الحياة خارج السجن قاسية ومحبطة.

على أن هذا الحنين ذاته مركب. فإذ هو مرتبط بشروط حياة السجين السابق الصعبة إثر خروجه من السجن، فإنه يبقى عابراً، يستمر في الفترة الانتقالية التي تدوم عاماً أو عامين، يتمرّس السجين خلالها

بمصاعب حياته ويشكل هويته، ثم يضمحل حنينه. لكنّ فيه أيضاً عنصراً «وجودياً» هو الآخر، يتصل بالتحرر من الإرادة والتخلص من الاختيار والامتحان، وقرينهما العسر والإخفاق والهزيمة. وأخمّن أن الإنسان عموماً، وفي عصرنا المعقد و«الفرداني» هذا خاصةً، يريد التحرر من إرادته، أو يتمنى لو يُجبَر على فقدانها.

أما الحنين الآخر، المتصل بفاعلية السجن التحويلية المحتملة أو بكونه تجربة قربانية، فأطول أمداً من الحنين المرتبط بشرط الحرية الحياتي، لكنه ليس مرتبطاً بتكوين الإنسان كالحنين المنبثق من التوق إلى أن لا نريد. إلا أن ذاك الحنين ينقضي هو الآخر حين يكف السجين السابق عن كونه سجيناً سابقاً، أي حين يكون التغير الذي أحدثه السجن فيه قد استقر على طبع ونمط حياة وتقليد شخصي. هذا يقتضي سنوات أطول. وعموماً لا أحد يبقى سجيناً سابقاً بعد عشر سنوات من خروجه من السجن إلا بمعنى وصفي باهت. ولعل من ينخرطون في الحياة العملية بسرعة وكثافة، تتغيّر هويتهم ويتولون مسؤولية وضعهم الجديد، فيكفون عن كونهم سجناء سابقين أبكر من غيرهم.

* * *

استطراد: كتب متن هذا النص في عام 2007. كانت قد انقضت عشر سنوات أو أكثر قليلاً على خروجي من السجن. فهو كتب في نهاية أيامي كسجين سابق. أو كتب لوضع نقطة النهاية لها. ولقد شفاني من الحنين إلى السجن فعلاً. وقد يكون لسوء أوضاع زملائي وأصدقائي من المعتقلين الجدد ضلع في هذا الشفاء. رغم أنهم تعرّضوا لتعذيب

محدود، وفي كثير من الحالات لم يمارس عليهم تعذيب جسدي، إلا أنهم وضعوا مع السجناء الجنائيين، ومنعوا من القراءة. وأصغرهم أربعينيون، فيما كان أكبرنا في الأربعين من عمره في مطلع الثمانينيات في سجن المسلمية.

عوالم المعتقلين السياسيين السابقين في سورية

لم يتسنّ لأحد من السوريين أن يتناول حياة المعتقلين السياسيين السابقين بعد الإفراج عنهم. تبدو هذه الحياة فاقدة لـ«الندرة» و«الفرادة» اللتين تميّزان تجربة السجن، فتجعلان منها جديرة بأن تروى أو تدرس أو يكتب عنها، أن تتناول في وصفها موضوعاً جذاباً. الواقع أن السجناء السابقين أنفسهم يتكلمون كثيراً عن اعتقالهم والتحقيق معهم وحبسهم وسجونهم، لكنهم لا يكادون يمنحون اهتماماً لتناول شروط حياتهم بعد السجن.

على أن تجربة السجن ذاتها، رغم تميّزها المضمون، لم تنل ما تستحقه من التناول والدرس في سورية. ولا تزال التجربة الخام أغنى كثيراً مما قيل فيها وعنها. الشرط السياسي الأمني الضاغط سبب أساسي لذلك. ثمة من كتبوا عن السجن و لم ينشروا خوفاً. وأخمّن أن هناك الكثير مما هو مكتوب، تحول دون نشره الشروط السياسية الأمنية نفسها، لكن كذلك الشروط الكتابية: يعتقد سجناء كثيرون أنهم غير مؤهلين للكتابة عن تجاربهم، لأن مقتضيات «الكتابة الصحيحة» لا تعترف بما قد يكتبون[1]!

---

1 ينظر كتاب آرام كربيت: **الرحيل إلى المجهول، يومياتي في السجون السوري**، الطبعة

غير أنه ليس لنقص تغطية تجربة السجن السورية أن يسوّغ انعدام الاهتمام بشروط حياة ما بعد السجن، بل لعل الانكباب على هذه الأخيرة يناسب أن يكون مدخلاً وبداية محرّضة لتناول السجن والتفكير فيه.

ما زال وضع المعتقل السابق، بعد 15 عاماً في بعض الحالات، يترك آثاره على المعني، وما زال يفرده عن غيره، وبالخصوص من جهة نوعية تصرف النظام حياله. من المتوقع أن تكون حيازة معتقل سابق لجواز سفر أصعب من غيره، وحصوله على عمل أعسر من غيره، وإكماله للدارسة ما بعد الجامعية أشد تعذراً. ومن البديهي أنه لن يحظى بأي نوع من المساعدة العامة، الصحية أو النفسية أو الاجتماعية، حتى حين يكون في أمسّ الحاجة إليها، وكثيراً ما يكون[1]. الواقع أن هناك استثناءات دوماً. فطبيعة النظام السياسي والقانوني السوري إنما تقوم على الاستثناء، وبالخصوص لمصلحة المال والقرابة، لكن يبقى أن المعتقلين السياسيين السابقين أكثر تعرّضاً للوجه السلبي من نظام

الأولى، دار جدار، الإسكندرية، 2010. ومقالات حسن هويدي بعنوان «تدمر في الذاكرة»، يجدها المهتم في الصفحة الرئيسية من موقع الرأي arraee.com. أذكر أيضاً كتاب كامل إبراهيم عباس: **الدرك الأوسط من النار**، وكتاب مي عبد القادر الحافظ: **عينك على السفينة**؛ وكلاهما مطبوعان على نفقة مؤلفيهما ويتوليان هما توزيعهما. وكذلك كتاب فرج بيرقدار: **خيانات اللغة والصمت، تغريبتي في سجون المخابرات السورية**، الطبعة الأولى، دار الجديد، بيروت، 2006. وكتاب لؤي حسين: **الفقد: حكايات من ذاكرة متخيّلة لسجين حقيقي**، سبق ذكره.

1 بعد 29 عاماً في السجن خرج فارس مراد في 31/1/2004 من السجن مصاباً بمرض التهاب الفقار اللاصق الذي يُبقيه حاني الظهر وضيق النَّفَس لانضغاط رئتيه. ولم تقبل السلطات منحه جواز سفرٍ رغم أنه لا فرصة لعلاجه داخل البلاد. (توفي فارس في ربيع 2009 عن 57 عاماً).

الاستثناء، وهم اليوم[1] يشكلون مجتمعاً افتراضياً يحظى أقل من غيره بفرص الاستفادة من الاستثناءات الإيجابية.

في ظل الصمت عن تجربة ما بعد الخروج من السجن (عدا جانبها الحقوقي، كما سنرى)، وندرة المواد المكتوبة عنها، أجد نفسي في وضع غير ملائم. وقد يدفعني ذلك إلى كتابة إسقاطية، أعني أن أكتب عن المعتقلين السابقين كما لو كانوا جميعاً يشبهونني. ليس لديّ حل مقنع لهذه المشكلة. ولا حل لها في ظل ندرة المواد والشهادات التي تتحدث عن «الشرط ما بعد السجني»، علماً أن هذه الندرة غير متكافئة: فالحصول على معلومات عن سجناء يساريين سابقين أيسر من الحصول على المعلومات عن سجناء إسلاميين أو موالين لـ«بعث العراق»، وتوفير معلومات عن معتقلي موجات عقد الثمانينيات التي اعتقلت ضمنها أيسر لي من توفير معلومات عن معتقلي ما بعد 2000، إن كانوا من مجموعات إسلامية بالخصوص. هذا بسبب كون كاتب هذه السطور منخرطا في عالم الشيوعيين السابقين الذي اعتقلوا في الثمانينيات، على العموم، وأفرج عنهم في التسعينيات أو العامين الأولين من القرن الحالي؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن عالم المعتقلين الإسلاميين السابقين أشد حذراً وانكفاءً على نفسه. بالنتيجة ستتكلم هذه الصفحات عن سجناء يشبهونني بعض الشيء، فكرياً و/ أو سياسياً و/ أو جيليّاً. وهو ما يعطي صورة مشوّهة عن العوالم المدروسة، فكأننا كبّرنا عُشر لوحة عشر مرات بدلاً من رؤية اللوحة كاملة.

عليّ أن أضيف أني حرمت نفسي من الاستفادة من بعض المواد

1 كتب هذا النص عام 2006، وجرى تحديث بعض معلوماته أكثر من مرة.

المكتوبة والمصوّرة التي أنجزها أو أنجزت عن معتقلين سابقين أضحوا مشاهير، مثل رياض الترك ورياض سيف... وهم، على أية حال، تكلموا إما عن السجن أو عن السياسة خارج السجن. وكلا الأمرين خارج نطاق هذا التناول.

لمحة عن تاريخ الاعتقال السياسي في سوريا

ارتبط الاعتقال السياسي في سورية المستقلة بأنظمة الحزب الواحد. فأول موجة كبيرة نسبياً من الاعتقال والتعذيب جرت في عهد الوحدة بين سورية ومصر 1958–1961 برئاسة جمال عبد الناصر، وكان ضحاياها من الشيوعيين أساساً؛ والموجة الكبيرة الثانية وقعت في العهد البعثي بعد شهور أربعة من الانقلاب البعثي الأول في آذار 1963. في هذه الموجة فتك البعثيون بحلفائهم الناصريين، فأعدموا العشرات منهم وسجنوا المئات. وبلغ بهم الأمر أن حوّلوا التعذيب إلى فن جميل[1]. وفي العهد البعثي الثاني، 1966–1970، اعتقل بعثيون موالون للعهد الأول وناصريون وشيوعيون وغيرهم. وحين استولى

---

1 يتحدث سامي الجندي، وهو من الرعيل البعثي الأول، وكان وزيراً للثقافة والإعلام لبعض الوقت بعد 8 آذار 1963 ثم سفيراً في فرنسا، يتحدث عن أن «الرفاق» تعوّدوا حينما يملون رتابة الحياة أن يذهبوا إلى سجن المزة «فتفرش الموائد وتدار الراح ويؤتى بالمتهمين للتحقيق وتبدأ الطقوس الثورية فيفتنون ويبدعون كل يوم رائعة جديدة». ويضيف: «أظن الدولاب من اكتشافات آذار»، أي الحكم البعثي. والدولاب أداة تعذيب يحشر فيها المعتقل مطوياً ويداه مقيدتان خلف ظهره وقدماه مرفوعتان إلى الأعلى بينما ينهال جلادون على أخمصي رجليه بخيزرانات أو عصيّ أو «أكبال» (أسلاك كهربائية مضفورة...). الجندي: **البعث**، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، 1969. ص 132.

حافظ الأسد على الحكم في سورية بانقلاب عسكري عام 1970، دشّن عهده بموجة اعتقالات جديدة، طالت رفاقه البعثيين الذين انقلب عليهم. بعد ذلك وأثناءه، كانت تقع اعتقالات، يُحوَّل حصادها إلى محاكم استثنائية مثل محكمة أمن الدولة العليا في دمشق، أو إلى محاكم ميدانية، حتى لو لم يكن المعتقلون عسكريين.

على أن الاعتقال السياسي لم يُمس قضية عامة ووطنية في سورية إلا في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، حين بلغ عدد المعتقلين لأول مرة في تاريخ البلاد الألوف، وناف على العشرة آلاف، ولأن المعتقلين كانوا من خلفيات سياسية وأيديولوجية متنوّعة: إسلاميون، شيوعيون، بعثيون موالون للحكم البعثي العراقي المنافس، ناشطون أكراد، ومن عامة السكان، ممن شاء حظهم المنكود أن يشي بهم أحد المخبرين الذين يُحتمَل أن عددهم تجاوز في عقد الثمانينيات عدد المعتقلين السياسيين أضعافاً. كذلك لأن الشيء الروتيني وقتذاك كان تعذيب السجناء وعدم تقديمهم للمحاكمة لوقت طويل. ويعتقد أن ألوفاً من معتقلي الإسلاميين أعدموا في سجن تدمر الذي كان التعذيب يومياً فيه حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين[1]. وتتحدث منظمات لحقوق الإنسان عن حوالى 15 ألفاً أعدموا هناك، جُلّهم من الإسلاميين. ويتعمّد أحد مصادري، وقد كان معتقلاً في سجن تدمر هو ذاته، الإدلاء بأرقام متحفظة: 15 ألف سجين إسلامي، قتل منهم في سجن تدمر 6000. وهو يلح بشدة على أن تقديراته هذه متحفظة جداً.

---

1 قضيت عام 1996 كله تقريباً في سجن تدمر، وكان التعذيب عشوائياً من حيث تواتره ومقداره. لكن تعذيب الإسلاميين كان أشد قسوة من تعذيب الشيوعيين. وقال زملائي الذين ظلوا في السجن بعد الإفراج عني إن عام 1998 كان فظيعاً عليهم وعلى نزلاء السجن جميعاً.

لكن مصدراً آخر يقول إن عدد من أفرج عنهم حوالى 6 آلاف، وهو رقم مضبوط تقريباً. ويقدّر أن عدد من أعدموا لا يقل، تالياً، عن 10 آلاف. وينسب إلى مصدر ثالث، وصف بأنه «مهووس بالأرقام ويتمتع بذاكرة خارقة»، عدد من أعدموا بـ15 ألفاً[1].

كان الاعتقال السياسي جزءاً أساسياً من حملة ترويعية، قادتها أجهزة أمنية وميليشياوية، هدفت إلى سحق أي تحدّ لنظام الرئيس حافظ الأسد الذي قاومه الإسلاميون بالسلاح، واليساريون بالكلام. من عناصر الحملة تلك أيضاً أكثر من مجزرة صغيرة أو كبيرة جرت في حلب ومناطقها، ومناطق إدلب، وسجن تدمر (قتل رشّاً في مهاجعهم قرابة 1000 معتقل إسلامي يوم 26 حزيران 1980، إثر محاولة اغتيال فاشلة للرئيس حافظ الأسد)، وذروتها مذبحة مدينة حماة التي يعتقد أن ما بين 10 و30 ألفاً قتلوا فيها إثر تمرد إسلاميين محليين في شباط 1982. من وجوه الحملة تلك أيضاً احتلال كثيف لعناصر أمنية وعسكرية وميليشياوية للشوارع والجامعات، وحضورهم البارز في الحياة اليومية لعموم الناس، وانتشار الوشاية و«كتابة التقارير»، والاستدعاءات الأمنية، والاعتداء على السابلة في الشوارع لترهيبهم ونزع فكرة الاهتمام المستقل بالشأن العام من أذهانهم.

نتيجة الحملة تلك كانت استيلاء بالقوة على المجتمع، بعد أن كان

1 قدرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان عدد المفقودين السوريين بـ17 ألفاً، وقدّمت قوائم اسمية بـ4 آلاف منهم، تمكنتْ من جمع المعلومات عنهم. انظر http://www.shrc.org.uk/data/aspx/do/aspx.2570، وكذلك رسالة موقع أخبار الشرق thisissyria.net اليومية في 6 آذار 2006. لكن ينبغي أخذ هذه الأرقام جميعاً بتحفظ. فمصدرها هو الإسلاميون أنفسهم، ومن غير المستبعد أن يميلوا إلى المبالغة في الأرقام، دعماً لـ«سردية المظلومية» التي تبنى عليها قضيتهم منذ أكثر من ربع قرن.

انقلاب عام 1970 ضمن لنظام الأسد استيلاء بالقوة على السلطة. وقد غرزت الحملة في جسم النظام عداءً ضارياً لكل أشكال الانتظام الاجتماعي المستقل. وبنتيجتها لم يعد في سوريا أحزاب سياسية أو جمعيات ثقافية أو طلابية، عدا الداجن منها (الجبهة الوطنية التقدمية...). وتدنت نوعية ما هو موجود لغياب المنافسة ودافع تطوير الذات.

في أواخر الثمانينيات كان المجتمع السوري قد أنهك تماماً. فبفعل حملات اعتقال استنزافية دامت طوال العقد، والاختراق الأمني العميق والخشن للمجتمع، وأزمة اقتصادية حادة في النصف الثاني من العقد، أخذ المجتمع السوري يبسط أطرافه الأربعة مستسلماً، بعد أن كان تكوّر على نفسه دفاعاً لبعض الوقت في مطلع الثمانينيات.

كان عقد التسعينيات عقداً مريحاً للنظام على الصعيد الداخلي. وشهد آخِر عام 1991 أول إفراج مهم عن معتقلين إسلاميين وشيوعيين. قالت الجهات الرسمية وقتها إن 2865 قد أفرج عنهم، لكن لا سبيل إلى التحقق من صحة هذه المعلومة، علماً بأن السلطات السورية لم تنشر قائمة اسمية لمن أفرج عنهم. وفي ربيع 1992، حوّل 600 شخص إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمشق، وكان بينهم كاتب هذه السطور. كان قد انقضى 11 عاماً وأربعة أشهر على اعتقالي قبل أن أحال على المحكمة، وأُتهم بـ«مناهضة أهداف الثورة» (الانقلاب البعثي الأول في 1963) و«الانتساب لجمعية سرية بهدف تغيير كيان الدولة». كان المحالون إلى المحكمة ينتمون إلى تنظيمين شيوعيين، وإلى جناح حزب البعث الموالي للحكم العراقي، وعدد صغير منهم إلى تنظيم ناصري، وتنظيم بعثي حافظ على ولائه للعهد البعثي الثاني 1966–1970،

«الشباطيين». ولم تكن ثمة قاعدة واضحة لإصدار الأحكام، ولا ضمانة بالإفراج عن المعتقلين بعد إنهاء أحكامهم. فقد قضيت عاماً إضافياً فوق السنوات الخمس عشرة التي حكمتني بها محكمة أمن الدولة العليا، بل نقلت إلى سجن تدمر الفظيع مع 29 آخرين تراوحت أحكامهم بين 8 و15 عاماً. وكان منهم من أتمّوا، حتى نفينا إلى تدمر، ما بين 14 و6 أعوام.

كان النصف الثاني من التسعينيات وحتى عام 2005 زمن الإفراج عمن بقي من السجناء، أي عمّن لم يمت ولم يفرج عنه عام 1991. على أن الإفراج عن المعتقلين السياسيين لم يعن في أيّ يوم من الأيام الإفراج عن السياسة. لقد خرج السجناء إلى مجتمع مذعور ومنكفئ على نفسه، إلى حياة سياسية غائبة. وكانت أحزابهم قد أبيدت سياسياً بالكامل، أو حافظت، بمشقة بالغة، على استمرار رمزي طفيف.

عن التحقيق والسجن

يقدّم المعتقل إلى التحقيق فور توقيفه. التعذيب روتيني جداً لانتزاع المعلومات منه. ويتفاوت التعذيب حسب التنظيم: الإسلاميون أشد من الشيوعيين؛ وحسب أهمية الشخص المعتقل والمعلومات المهمة التي يفترض أنه يحوزها. على العموم، كان تعذيب الشيوعيين «هادفاً»، يتوقف إذا تم الحصول على المعلومات، أو استطاع المعذّب إقناع جلاديه بأنه لا يحوز معلومات، فيما هناك عنصر انتقامي قوي في تعذيب الإسلاميين. قُتِل بعض الشيوعيين تحت التعذيب، لكن الراجح أن قتلهم لم يكن سياسة معتمدة من قبل أجهزة الأمن، فيما

كان القتل مألوفاً أثناء التحقيق مع الإسلاميين. في الحالين، يتمتع الجلادون ورؤساؤهم بحصانة مطلقة، تمنع عنهم أية مساءلة على ما يقترفونه في وظائفهم.

بعد فترة تطول أو تقصر، بين أيام وأسابيع أو شهور، ينتهي التحقيق وينقل المعتقلون إلى السجن، لكن يمكن لبعضهم أن يبقوا شهوراً أو سنوات في فروع الأمن، دون أن تكون هنا أيضاً قاعدة مطردة لتفسير بقائهم.

تتفاوت شروط الحياة في السجون السورية. في سجن حلب المركزي (المسلمية) الذي قضيت فيه أحد عشر عاماً وأربعة أشهر، كنا، لبعض الوقت، 26 شخصاً، شيوعياً، في مهجع (يسمّى أيضاً: قاووش) مصمم أصلاً لسبعة. بعد شهور، في نيسان 1980 رُحّل الإسلاميون، وكانوا أكثر من أربعة أضعافنا عدداً في جناح السياسيين المشترك بيننا في السجن ذاك، رحلوا إلى سجن تدمر، فتوزعنا إلى مهجعين مناصفة. وطوال عامين وخمسة أشهر لم يكن مسموحاً لنا بالخروج إلى باحة السجن. بعدها صرنا «نتنفّس» لمدة ساعة أو ساعة ونصف يومياً. لكن الزيارات كانت متاحة أسبوعياً لكل سجين بعد وقت قصير من تحويله إلى السجن، مدتها عشر دقائق، ويفصل بين السجين وزواره (قرابة الدرجة الأولى حصراً) شبكان حديديان بينهما مسافة 80 سنتمتراً. قطعت الزيارة الأسبوعية لمدة شهر في شباط 1982 أثناء مذبحة حماة، وصارت كل أسبوعين في بداية عام 1985، ثم كل شهر مرة بعده بشهور قليلة، وقطعت لمدة عشرين شهراً بين عامي 1988 و1989[1]. وعادت كل شهر بعدها. في سجن عدرا الذي أحيل إليه

1 لكن لم يكد يتغير شيء على بعض زملائنا من أصحاب الواسطة. ظلت زياراتهم

معتقلو جهاز الأمن السياسي ممن لم يفرج عنهم آخر عام 1991 من أجل أن يحاكموا أمام محكمة أمن الدولة العليا، كانت الزيارة مرتين في الشهر. لكن رئيس المحكمة فايز النوري قطعها على مجموعتنا، 10 من أعضاء الحزب الشيوعي - المكتب السياسي، لمدة ثلاثة أشهر، لأننا، في ما يبدو، كنا «طوال الألسنة» أثناء إحدى جلسات محاكمتنا[1].

بعد عام ونصف من اعتقالنا، في صيف 1982، سُمح لنا في سجن حلب المركزي (المسلمية) بإدخال الكتب والمعاجم. ثم توقف الإدخال بعد شهرين لكن لم تُسحَب الكتب الموجودة بحوزتنا. وقد استفدنا من الفساد والمحسوبيات لمضاعفة غلتنا من الكتب، ما اقتضى منا بالطبع الإسهام في شبكة الفساد الكلية الإحاطة.

كنا متفاوتي الأعمار والتأهيل العلمي ومستوى الحياة. 5 متزوّجون من 26 من معتقلي 1980. الباقون طلاب جامعيون عازبون، واثنان فقط تجاوزا الثلاثين دون زواج. معظمنا من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى (برجوازيون صغار)، وبيننا خمسة موظفين وعامل واحد وخريج جامعي واحد، والباقون طلبة.

أذكر هذه المعلومات لأنها تعطي فكرة عن كتلة المعتقلين السياسيين

منتظمة تقريباً. والواسطة هي القرابة أو المال. ومن المفهوم أن دور هذين تضخم كثيراً في تلك الفترة. وقد نستخلص أن التشدد في ممارسة جماعة السلطة (العميد هاشم الصالح وقتها) خيال «رعاياهم» الخاصين، عموماً، هو في الوقت نفسه مناسبة لفتح باب الاستثناءات، وما تجره هذه من تكسب وإثراء، وما تفضي إليه في النهاية من إعادة هيكلة المجتمع حول القرب من أهل السلطة الجالبة للمال الوفير، ومن اقتران الحرمان من الواسطة بحرمانات متنوعة، تقارب انكشافاً تاماً للمحرومين.

1 يتكلم على هذه المجموعة، وكان منها، ويورد نص أحكامنا، آرام كربيت في كتابه: **الرحيل إلى المجهول**، سبق ذكره. ص 98-90.

السوريين الإجمالية. المعتقلون الإسلاميون في معظمهم لم يحظوا، ولو بزيارة واحدة، خلال 15 عاماً وأكثر. بعضهم لم يعلم أهلوهم إن كانوا أحياءً أو أمواتاً حتى اليوم، أو حتى لحظة الإفراج عمن أفرج عنه منهم، بعد 15 أو عشرين عاماً. وهم ينتمون عموماً إلى شريحة اجتماعية أعلى قليلاً، سنّ الزواج لديهم أدنى، وتالياً نسبة المتزوجين أعلى. لكن الشريحة الشبابية عالية في أوساطهم أيضاً، بل وأعلى من غيرهم. لم يكن ثمة من اعتقلوا أحداثاً دون الثامنة عشرة إلا في صفوف الإسلاميين (هناك دوماً استثناءات). والمقاتلون من أوساطهم كانوا شباناً بالكامل تقريباً.

هذه كلها معلومات تقديرية، مبنية على الملاحظة والخبرة الشخصية، لأنه لا تتوفر حتى اللحظة دراسات موثقة.

بعد تحويلهم إلى سجن تدمر، أحيل الإسلاميون والبعثيون الموالون للعراق إلى محاكم ميدانية حكمت على كثيرين من الإسلاميين بالإعدام، أو بمدد متفاوتة قد تصل إلى الحبس المؤبد. كان المعتقل ينال الحكم بعد جلسة أو اثنتين، بل كان يبلَّغ الحكم دون أن يحضر أية جلسة أحياناً[1]. لكن لم تكن لأحكام المحاكم قيمة، لأنه يمكن أن يحكم المرء خمس سنوات، ويقضي عشرة أعوام أو حتى عشرين عاماً[2]. هذا إن لم يمت في ظروف سجن تدمر الوحشية.

---

1 انظر **خمس دقائق وحسب! تسع سنوات في السجون السورية** لهبة الدباغ. والكاتبة اتهمت بالانتماء لتنظيم الإخوان المسلمين، وقد فقدت أفراد أسرتها جميعاً في مذبحة حماة. وتروي أنها أبلغت الحكم في السجن دون أن تحضر أية جلسة. لديّ نسخة إلكترونية من الكتاب: http://www.shrc.org.uk/data/aspx/010BOOKS.aspx كما هو متوقع، الكتاب تحريضي وتعبوي وأيديولوجي، لكنه ليس معدوم الفائدة رغم ذلك.

2 نال رضوان... حكماً بالسجن خمس سنوات، وعبد الغني... عشر سنوات،

في عام 1988 جلب من تدمر إلى سجن صيدنايا، الذي كان قد افتتح حديثاً وقتها، كل من أتموا أحكامهم. بعضهم كان قد أنهى حكمه منذ عامين مثل م. ب الذي سنتحدث عنه لاحقاً. وسيفرج عنهم عشوائياً بدءاً من نهاية عام 1991، أي بعد أن كان بعضهم أنهى حكمه بسنوات. بعض «المحكومين بالبراءة» قضوا 13 أو 14 عاماً.

السجناء اليساريون ظلوا موقوفين «عرفياً»، أي لا يعرفون متى يفرج عنهم، بل لا يعلمون شيئاً عن مصيرهم المحتمل. إن تجريدنا طوال سنين، 11 عاماً وأربعة أشهر في حالتي الشخصية، من الحق في معرفة المصير، كان يعني عملياً أننا رهائن، مصيرنا تحدّده تقلبات أحوال وأمزجة «مختطفينا» الرسميين.

كانت أجهزة الأمن تبلّغ الأهالي أن أبناءهم مسؤولون عن بقائهم في الحبس، لأنهم عنيدون أو «يابسو الرؤوس»، ما يعني أنهم يرفضون «التعاون» مع الأجهزة والانضمام إلى جيش الوشاة الإجباري والتطوّعي الذي لغّم المجتمع السوري في الثمانينيات، وبدرجة أدنى في ما بعد حتى اليوم. وغالباً ما كان الأهالي، الزوجات خاصة، يمارسون ضغطاً على الأبناء والأزواج لـ«التعاون» والخروج من السجن، ما يجعل حياة السجين أحياناً بالغة العسر.

وكانا قد اعتقلا عام 1980. بعد انتهاء حكمه حوّل رضوان إلى جناح السياسيين في سجن حلب المركزي عام 1985، وكذلك عبد الغني عام 1990. وسيفرج عنهما معاً في أواخر عام 1991. هذا يعني أن رضوان الذي نال الحكم الأخف قضى في السجن زمناً مثل عبد الغني صاحب الحكم الأشد، لكنه عانى من ظروف أصعب بعد، لأنه قضى ست سنوات في جناحنا المحروم من أشياء كثيرة قياساً إلى الجناح الذي كان فيه بين سجناء قضائيين، فيما قضى عبد الغني عاماً واحداً معنا قبل الإفراج عنه، و10 سنوات في ظروف أفضل. ولم يكن وضعهما عيّنة نادرة من عدالة النظام الأسدي.

حتى أواسط التسعينيات كان المعتقل السياسي يخرج إما بـ«واسطة ثقيلة» جداً، وهذا ينطبق على عدد قليل من المعتقلين، أو بعد مساومة قاسية تفرض عليه أن ينقلب على نفسه، ويتعاون مع أجهزة الأمن، حتى بعد أن يكون قد نال عقابه «العادل» المفترض. قد يقتضي الأمر «الواسطة» أحياناً من أجل إتاحة الفرصة للسجين كي يستسلم في المساومة. أما إعلان سجين أو مجموعة سجناء استسلامهم واستعدادهم للتعاون مع الأجهزة بأمل أن يفرج عنهم فهو وهمٌ يتحمّلون وحدهم المسؤولية عنه.

بعد الإحالة إلى محكمة أمن الدولة تغيّر الأمر، لكن بحدود فقط. خرج البعض دون مساومات، لكن بعد تحذير، وأخضع آخرون لمساومة، ومنهم كاتب هذه السطور. بعد عام 2000، لم يعد المعتقلون اليساريون يخضعون لمساومات. أما الإسلاميون والموالون للبعث العراقي فقد كانوا طوال الوقت يجبرون على توقيع «عقود إذعان»، تضعهم تحت رحمة أجهزة أمنية لا رقابة عليها من أي نوع ولا حدود لقسوتها.

أخذ الثلج يذوب ببطء شديد عن الحياة السياسية السورية في النصف الثاني من التسعينيات، وخاصة بعد عام 1998 الذي تفاقم فيه مرض الرئيس حافظ الأسد وشهد الإفراج عن رياض الترك (المعتقل اليساري الوحيد الذي لم يقدّم إلى محكمة، والذي كان يوصف بأنه سجين لحساب القصر الجمهوري)، وبدرجة أكبر بعد سنة 2000 حين قضى الرجل الذي حكم البلاد 30 عاماً. هذا يعني أن عدداً كبيراً المعتقلين السياسيين السوريين خرجوا من سجونهم إلى مجتمع يحكمه النظام نفسه، وقد جعل منه «سجناً كبيراً». خرجوا إلى مجتمع خائف و«متحجّب»، ولا تزال تحكمه الأجهزة ذاتها التي اعتقلتهم، وحالة

الطوارئ ذاتها التي شرعت اعتقالهم تخيّم عليه. خرجوا وقد كبر كل فرد في أسرهم 10 سنوات أو 15 أو 20، أو حتى ثلاثين كحال عماد شيحا وفارس مراد اللذين أفرج عنهما عام 2004 وكانا قد اعتقلا عام 1974. خلال ذلك غاب بعض أفراد الأسرة، أمهات أو آباء، وربما طلقت الزوجة زوجها السجين، أو تركت الحبيبة رجلها السجين (أو العكس في حالات أقل).

شروط ما بعد السجن

هناك عدد من العوامل التي تحدّد كيف يعيش المعتقل السابق بعد الإفراج عنه. أولها، كيف عاش السجن، وهو ما يتحدّد بدوره بكيفية تفاعله مع التحقيق، وما يواكبه روتينياً من تعذيب. فالسجين الذي «انهار»، يعاني السجن أكثر من سجين «صمد»، ومن قاد المخابرات إلى أحد رفاقه يحمل شعوراً بالذنب قد يكون باهظاً خلافاً لمن لم يفعل. ويرجّح لمن كان متوازناً في السجن أن يواجه مشاق معتدلة في حياته خارج السجن.

تتحدّد كيفية عيش السجن أيضاً بسن السجين وحالته العائلية ومستوى الدخل المتاح له. وقْع السجن على الشاب أقل ممن هو أكبر سناً، وعلى العازب أقل من المتزوج، ومن لا أولاد له أقل ممن لديه أولاد، والصحيح الجسم أقل من المريض، ومن يتاح له دخل معقول غير من لا يتوفر له مثل هذا الدخل. وكانت حياة التكافل التي يعيشها السجناء في الغالب تعمل على الحد من تأثير هذا العامل الأخير، بنجاح حقيقي أحياناً.

تتحدّد كيفية الحياة في السجن أيضاً بنوعية السجن ذاته، وما قد يتوفر فيه من أدوات ومرافق، تتيح للسجناء ترويض الوقت، أو حتى فتح صفحة جديدة في حياتهم: وجود الكتب يساعد، ووجود «النار» وأدوات طبخ يساعد[1]، الزيارة الدورية تساعد السجين على طرد الزمن المتراكم داخل السجن وتقريب زمنه الشخصي من زمن حياة أسرته في الخارج وزمن الحياة العامة. ومن البديهي أن شروط حياة المعتقلين الإسلاميين، خاصة في سجن تدمر، كانت بالغة القسوة، لخلوّها بالكامل مما يساعد على تحمّل السجن، وكذلك لأنها حياة تعذيب يومي وعشوائي طوال قرابة عشرين عاماً في بعض الحالات. إن سجوناً مثل المسلمية قرب حلب، وعدرا وصيدنايا قرب دمشق، تتيح للمعتقل إقامة درجة من التواصل بين حياته قبل السجن وحياته في السجن. وتالياً، يسهل عليه نسبياً اعتبار السجن مرحلة عضوية من حياته. أما سجن تدمر فيقيم قطيعة جذرية بين الحياة فيه والحياة قبله، لذلك يعتبر زمناً مهدوراً في أحسن الأحوال، وحسماً من العمر في أغلبها السيئ.

---

1 لسنوات في سجن المسلمية لم تكن لدينا نار شرعية من أجل الطعام والشاي. خلال بعض تلك الفترة اخترعنا ناراً سرية غير شرعية: فتائل مغمسة بالزيت في منافض سكائر معدنية، نشعلها تحت إبريق الشاي أو طنجرة الطبخ. النتيجة طبقة كثيفة من السخام على الوعاء، ما يجعل «الجلي» جهداً شاقاً. قبل ذلك أو بالتزامن معه كنا نحرق علباً بلاستيكية في مواقد مصنوعة من علب الحليب المعدنية، أو نحرق خشب صناديق الخضار حين تتاح، ومرة عام 1984 أحرقت ساخطاً كتاب **الفيزيولوجيا المرضية** لصنع الشاي بعد أن صنع زميل شاياً و لم يضيّفني. وكان الشاي المر ذاك حصيلة المرة الوحيدة لمحاولتي دراسة مواد طبية في السجن. على أن النار غير الشرعية تضعنا تحت رحمة السجانين. وهو ما قاد في النهاية إلى معاقبة زميلين انكشفت نارنا يوم «سُخرتهما». وكانت تلك نهاية المرحلة الزيتية من «حضارتنا» في المسلمية. لكن منذ عام 1985 استقرت لدينا مواقد شرعية: بوابير كاز، وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات سخانات كهربائية.

على أن المحدّد الأهم لكيفية الحياة في السجن، ومن ثم للحياة بعده، هو المدة التي يقضيها السجين فيه. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه كلما طال المقام في السجن ازداد صعوبة. لكن الأمر ليس كذلك دائماً. الفترة الأولى تكون قاسية دوماً. وهي تستغرق عاماً أو عامين أو أكثر، حسب سنّ السجين (المتزوج والأب تكيّفه أصعب بكثير)، وطبعه، وشروط حياة السجن بما فيها الزيارة الدورية، وكذلك وجود سجناء قبله[1]. بعد السنوات الأولى، قد «يَستحبِس» السجين ويستوطن السجن، و«يترحرح» بتناسب طردي مع طول المقام في السجن. السجين «المُستحْبِس» شخص يبدو كأنه ولد في السجن، فلا يعيش في انتظار دائم لإطلاق سراحه، خلافاً لسجين لم يستحبس ويقضي سنوات سجنه انتظاراً ممضاً. على أن هذا ينطبق على السجناء الشبان، غير المتزوجين، الذين يتيسّر لهم دخل معقول، والذين يمكنهم أن يفتحوا صفحة جديدة في السجن. لقد بلغت شخصياً أعلى مراحل «الاستحباس» بعد وفاة والدتي عام 1990، وبدرجة أكبر بعد الإفراج عن أخويّ في نهاية عام 1991. لكن لا استحباس ممكناً في سجن تدمر، إذ لا يمكن للمرء أن يألف التعذيب والخوف اليومي.

يبقى صحيحاً في المجمل أن عسر حياة ما بعد السجن يتناسب شدة مع طول أمد الحبس. صعوبات التكيّف الإيجابي مع الحياة خارج السجن أشد بعد غياب طويل مما هي بعد قضاء عام أو عامين في السجن.

1 كنا «مؤسّسين» للجناح السياسي في سجن المسلمية بحلب، وكان علينا حل عدد كبير من المشكلات والمصاعب التي تخص تأمين أواني الطعام مثلاً وموقد الطبخ والفرش التي ننام عليها، وعشرات التفاصيل الأخرى التي شغل توفيرها جميعاً أكثر من أربع سنوات؛ من أتوا بعدنا، في النصف الثاني من الثمانينيات خصوصاً، قدموا في ظروف أفضل تطرح عليهم تحديات أقل.

العامل الثاني المهم جداً الذي يحدد كيف يعيش السجين في الخارج هو كيفية الإفراج عنه. الفارق النفسي والمعنوي كبير بين من يخرج «موقّعاً» على «التعاون» مع أجهزة الأمن، ومن لم يوقّع؛ بين من يجبر على زيارة فروع الأمن دورياً وبين من لا يزورها أبداً. معظم السجناء اليساريين لا يزورون فروع الأمن، حتى لو كانوا «وقّعوا» على «التعاون» معها مقابل الإفراج عنهم. بينما الإسلاميون مكرهون على تجرّع مذلة زيارات دورية لها: مرة كل شهر أو شهرين أو ثلاثة. ليس ثمة قاعدة مستقرة. هم، على العموم، تحت رحمة أجهزة سلطة محض، اعتباطية وتتصرف على هواها. هذا ينطبق حتى على من أفرج عنهم منذ 15 عاماً.

الظروف العامة بعد الإفراج عامل مهم أيضاً. اليساريون الذين أفرج عنهم بعد عام 2000 خرجوا إلى مجتمع أقل هلعاً، وإلى أجهزة أمن أدنى جبروتاً، وإلى رفاق لهم يعملون علانية في المجال العام. هذا يرمّم معنوياتهم بسرعة ويدمجهم في عالم ما بعد السجن بسرعة أيضاً. ويوفر كذلك شبكة من العلاقات والمعونات التي تسهل إعادة تأهيلهم. الإسلاميون أيضاً استفادوا من شرط أقل قسوة، وإن بقيت الحواجز المنصوبة دون دخولهم المجال العام مرتفعة كحالها منذ أواخر السبعينيات.

تتدخل أيضاً عوامل من نوع حالة أسرة السجين بعد خروجه. بالخصوص مستوى الدخل ودرجة تماسك الأسرة وقدرتها على دعم المعتقل خلال فترة الشهور الأولى القاسية، التي يحتاج فيها إلى رعاية خاصة. لا حاجة إلى القول إن المعتقلين السياسيين السوريين لم يتلقوا دعماً مادياً أثناء اعتقالهم ولا بعده، لا من النظام الذي ما انفك يعتبرهم أعداءً، ولا من أية منظمات دولية. لقد تحمّلت عشرات ألوف الأسر

عبئاً باهظاً طوال سنوات غياب أبنائها أو معيليها، عبئاً معيشياً وأمنياً، إذ لطالما اعتبرت أسر المعتقلين مشبوهة، وتعرّض إخوتهم وأخواتهم وأقاربهم لضغوط أمنية متنوّعة، تتراوح بين استدعاءات متكرّرة إلى حجب الموافقات الأمنية عنهم للعمل في إدارات الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص التعليم. ولما كانت الدولة هي رب العمل الأساسي في ذلك الوقت، فقد عنى ذلك رمي أكثر المعنيين للبطالة. لقد تولت الأسرة السورية وحدها أعباء إعادة تأهيل ألوف المعتقلين المفرج عنهم، جسدياً ونفسياً واجتماعياً ومهنياً، وقد كانت مهمة عسيرة، مستحيلة في بعض الحالات، حين كان العائد من السجن يشكو من مرض عضال في جسمه أو في روحه.

والواقع أن الضغط الذي تمارسه الأسرة السورية على عضوها المعتقل، حين يكون سجيناً، أو على أعضائها الآخرين كيلا يتورطوا في عمل عام يورد للاعتقال والسجن، يعكس ما تتعرّض له هي ذاتها من ضغط أمني ونفسي ومادي في غيابهم، وحقيقة أنها ستتحمّل دون عون احتضانهم ومعالجة آلامهم النفسية والجسدية بعد عودتهم. وهي في الغالب تنجح في ما انتدبت نفسها له، لكن ثمن ذلك هو الحجر على أعضائها سياسياً، والانكفاء على ذاتها، واحتكار حياة أعضائها العامة أو الإشراف على جوانبها كافة.

بهذه الطريقة، أي بحرق الأرض الاجتماعية السورية كي لا تنبت عليها أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية مستقلة، استطاع نظام حافظ الأسد أن يصادر الحياة السياسية للسوريين ويطردهم من المجال العام. وإلى مجال عام سكنه الخوف، وأجلي عنه عموم السكان، خرج أكثر المعتقلين السياسيين السوريين.

مجتمع سجناء سابقين؟

هل يصح الكلام على مجتمع من المعتقلين السياسيين السابقين في سورية؟ بتحفظ شديد فقط. فقد آلت سياسات النظام العنيفة إلى تمزيق المجتمع السوري ذاته، وعزل الناس بعضهم عن بعض، وحراسة العزلة هذه بالخوف والريبة. وبعد عشرين عاماً من الخوف والعزلة آلت شبكات التفاعلات الأفقية بين سكان البلاد وداخل المجتمعات المحلية إلى الاضمحلال، فيما أضحت السلطة، وأجهزة الأمن في قلبها، الممر الإلزامي لأية تفاعلات عامة بينهم، حتى «الحميدة» منها. من باب أولى، إذاً، ألا نتوقع نظام تفاعلات متنوعة يربط بين أفراد الفئة التي مثلت في أعين السوريين المصير الذين يسعون إلى تجنّبه ما استطاعوا.

تضاف إلى مفعول الخوف المبعثِر والمولِّد للعزلة حاجة المعتقلين إلى إعالة أنفسهم وأسرهم من أجل استعادة احترامهم لذواتهم وإحياء الثقة بقدراتهم الشخصية. يعود أكثر الطلاب الجامعيين لمتابعة دراستهم، ويبحث أرباب الأسر عن أعمال تتيح لهم دخلاً يعتاشون منه ويعيلون أسرهم. يندمج المحظوظون في مشاريع عائلية، أو يلقون دعماً مادياً قوياً يمكنهم من الوقوف على أقدامهم بسرعة. في كل الحالات يستهلك هذا الجهد وقتاً كبيراً، يكون في الغالب على حساب الاهتمام بالشؤون العامة، وخصماً من بناء علاقات جديدة والتعرف إلى أشخاص جدد. يعزز من هذا الشرط أن أكثر من حافظوا على درجة من التماسك الشخصي من المعتقلين السياسيين السابقين يتملكهم شعور بضرورة إنجاز أكثر ما يمكن في الوقت المتاح لهم. هذا بدوره

يقصّر الروابط حتى مع زملاء السجن السابقين، دع عنك تجريب التعرف إلى أوساط جديدة.

على أن الملاحظة المؤكدة تثبت أن السجناء اليساريين السابقين أقرب إلى تشكيل «مجتمع»، أي شبكة تفاعلات داخلية تتيح لجميع المنخرطين فيها الاشتراك في خبرات سابقيهم ومعلوماتهم، وتمد القادمين الجدد إليه (من أفرج عنهم متأخرين) بأنواع من الدعم الاجتماعي والمعنوي الضروري. فالأمر هنا كما في السجن: من يأت متأخراً يستفد مما راكمه السابقون من خبرات ومعارف عملية وحلول للمشكلات المتواترة. ويعود تمايز السجناء اليساريين في هذه النقطة إلى عاملين: أولهما، أنهم يتمتعون بدرجة أكبر من الأمن قياساً للمعتقلين الإسلاميين أو المنتمين إلى البعث الموالي للنظام العراقي، ما يوسّع من مجال حركتهم وتنوّع معارفهم. ثانيهما، أن عدداً يقدر بالعشرات منهم مشاركون نشطون في الحياة العامة خلال السنوات المنقضية من هذا القرن: كتاب، مترجمون، ناشطون حقوقيون وسياسيون...، الأمر الذي يعطيهم درجة من الحصانة، ويوسّع أكثر شبكات علاقاتهم. ولعل مقياس الحصانة النسبية هذه يتمثل في أنه لم يتكرر اعتقال أي معتقل يساري سابق خلال السنوات الخمس والنصف السابقة، رغم مساهمتهم المهمة في حركة المعارضة، باستثناء رياض الترك بين عامي 2001 و2002، ومحمد حسن ديب الذي قضى ثمانية شهور معتقلاً[1]،

---

1 كتبت هذه المادة في مطلع عام 2006. وبعد كتابتها تغيّر الأمر. ففي شهر أيار اعتقلت السلطات عدداً من المعتقلين السابقين: فاتح جاموس الذي سبق له أن قضى 18 عاماً في السجن (أفرج عنه في تشرين الأول 2006، بعد اعتقال قصير)، ميشيل كيلو الذي سبق له أن اعتقل في مطلع الثمانينات لمدة تنوف على عامين (أنهى حكماً بثلاث سنوات في أيار 2009)، محمود عيسى (أنهى ثلاث سنواته

لأنه كان يصوّر وينشر مقالات ونشرات معارضة في مكتبته في بلدة «سلمية» وسط البلاد (أفرج عنه في شهر كانون الأول 2005). ولم يتجدّد اعتقال إسلاميين مفرج عنهم في حدود علمي، ولكن لأن الحجر السياسي عليهم محروس بصرامة مفرطة.

على أن اليساريين أنفسهم يتوزعون إلى أكثر من عالم حسب الأحزاب التي كانوا ينتمون إليها. كان هناك تنظيمان شيوعيان اعتقل أكثرية أعضائهما في ثمانينيات القرن الماضي: الحزب الشيوعي – المكتب السياسي وحزب العمل الشيوعي، وشبكة التفاعلات الداخلية بين معتقلي كل من التنظيمين، أكثف من شبكة تفاعل كل منهما مع الأخرى أو مع شبكات أخرى، أي إن تبادل العون والمعلومات والخبرات وشراكة أوقات التمتع... أقوى ضمن أفراد كل من المجموعتين[1].

بالمقابل، لا تكاد تكون ثمة علاقات بين المعتقلين السابقين اليساريين والمعتقلين الإسلاميين. أحد الأسباب القوية لذلك تباعد أنماط الحياة والأذواق وطرق قضاء أوقات الفراغ ونماذج السلوك والأزياء. من

في حزيران 2009) علي العبد الله، خليل حسين، علي الشهابي (قضى شهوراً عام 2007)... كما اعتقل فائق المير في الشهر الأخير من عام 2006 (أنهى حكماً بعام ونصف في حزيران 2008) وكان سبق أن قضى عشر سنوات سجيناً. كذلك أعيد اعتقال المترجم علي البرازي في آب 2007 (أفرج عنه بعد شهور). وفي نهاية عام 2007 ومطلع 2008 أعيد اعتقال كل من أكرم البني ورياض سيف وطلال أبو دان وفايز سارة ووليد البني، ونالوا حكماً موحداً بعامين ونصف لكل منهم.

1 انطباعي الشخصي اليوم، 2009، أن مجتمع المعتقلين اليساريين السابقين، وكذلك مجموعتاه الفرعيتان، يمعن في التحلل في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة. بعض أسباب ذلك يعود إلى تقادم شرطهم كمعتقلين سابقين، وبعضها إلى مناخ سياسي يزداد انغلاقاً، وبعضها إلى خصومات سياسية وفكرية، ولعل أهمها تغيّر البنية الاجتماعية السورية مع تحرير الاقتصاد وتطور الرأسمالية في البلاد.

غير النادر أن «يسهر» سجناء يساريون معاً، وهم يتناولون مشروبات كحولية، وبرفقة نسائهم أو صديقاتهم، فيما لا يتذوّق الإسلاميون الخمر، ويراعون الفصل بين الجنسين بصرامة. من أسباب ذلك أيضاً قوة الرقابة الأمنية على الإسلاميين مقارنة باليساريين، علماً أن هؤلاء بدورهم مراقبون ويتعرضون لأشكال متنوعة من التقييد والضغوط. لقد أعاد اليساريون بناء أحزابهم، وغيّروها في بعض الحالات (الحزب الشيوعي – المكتب السياسي عقد مؤتمراً في نيسان 2005، وغيّر اسمه إلى حزب الشعب الديمقراطي السوري)، ما يعني أنهم دشنوا لأنفسهم تاريخاً جديداً. كذلك عاد حزب العمل الشيوعي، التنظيم اليساري الآخر، إلى النشاط العام في عام 2004. وينشط اليساريون بصورة نصف علنية دون أن يعيد النظام اعتقالهم[1]. كما أعاد يساريون أيضاً صلتهم بالميدان العام عن طريق الكتابة السياسية والأدبية، التي تنشر على الإنترنت أو في الصحافة العربية واللبنانية، أو عن طريق النشاط الحقوقي، فيما عزل الإسلاميون عزلاً محكماً عن المجال العام وتقطعت عملياً روابطهم بغير أسرهم وأوساط ضيقة حولهم. ومن المحتمل أن يواجه تنظيم «الإخوان المسلمين» السوريين مشكلات خاصة في المستقبل حين يتاح لقيادات التنظيم خارج البلاد أن تعود، لأنه لم يتح لهم ما أتيح لليساريين من تمرّس نسبي بمشكلاتهم ومحاولة التغلب عليها.

1 لعلهم ينالون حصانة نسبية من واقع أنهم تعرّضوا القمع غير متناسب على الإطلاق مع «جرائمهم» ضد النظام: لم تنزف قطرة دم واحدة من أهل النظام أو من عموم السوريين على يد سجناء يساريين، فيما قضى مئات منهم سنوات طوالاً في السجون، وتعرّضت أكثريتهم للتعذيب، وقتل بعضهم تحت التعذيب. جدير بالذكر أن جميع من أعيد اعتقالهم من المعتقلين السابقين (الهامش السابق) لم يكن السبب المباشر لاعتقالهم تجدّد نشاطهم الحزبي.

على أن المعتقلين الإسلاميين يجدون تعويضاً عن الانخراط في الشأن العام بسهولة استئناف حياتهم الاقتصادية والعثور على فرص عمل. يميل الناس إلى منح فرصة عمل إلى سجين إسلامي سابق لأنه «أمين». لا يقال إن اليساريين غير أمناء، لكن يفضّل كثيرون نموذجاً من الأمانة يألفونه ويرتاحون إلى سنده الديني. والواقع أن السوريين عموماً يحترمون «أصحاب المبادئ»، وبالخصوص أخلاقياتهم، وإن لم يشاركوهم شيئاً من مبادئهم.

ثمة استثناءات لعلاقات مفتوحة بين إسلاميين سابقين ويساريين سابقين. فقد ذللت السجون عند البعض من الطرفين الحواجز الأيديولوجية والفوارق بين أنماط الحياة. غير أن خطوط التواصل ظلت محدودة وأقرب إلى الندرة بالفعل.

أصناف المعتقلين السابقين

يختلف تصنيف المعتقلين السابقين وفقاً للمعايير التي يمكن أن نعتمدها. سأعتمد هنا خمسة معايير، تترتب عليها خمسة تصنيفات تقريبية.

1- علاقتهم بالشأن العام؛ 2- علاقة المعتقلين بأسرهم؛ 3- علاقتهم بالمرأة/ علاقتهن بالرجل؛ 4- حياتهم العملية وكيفية تحصيلهم للمعيشة؛ 5- علاقتهم مع أنفسهم وتعاملهم مع صورتهم.

العلاقة بالشأن العام

أشرت للتو إلى أن فرصة المعتقلين اليساريين، وغير الإسلاميين بصورة أعم، في الانخراط في العمل العام السياسي والثقافي أوسع من فرصة

الإسلاميين. غير أن التمعّن في الأمر يكشف تلوينات أغنى.

إن نسبة من أظهروا درجة من الاهتمام بالشأن العام بين الشيوعيين كانت متدنية جداً بين المفرج عنهم في نهاية عام 1991. هنا أيضاً لا مجال لإعطاء نسب دقيقة لغياب أية معطيات موثوقة. كذلك لأن التنظيمات المعنية لا تزال اليوم، مطلع 2006، تعمل بصورة غير شرعية قانونياً. وبين يدي قائمة قديمة بأسماء معتقلي الحزب الشيوعي - المكتب السياسي (حزب الشعب الديمقراطي حالياً) غير مكتملة، ترد فيها أسماء 217 معتقلاً، وحافلة بالأخطاء فوق ذلك.

كان ثمة من حرصوا على قطيعة تامة بكل ما يذكرهم بماضيهم السياسي. وهناك زملاء سجن لي قضيت معهم سنوات، ولم أرهم أو أسمع عنهم أي شيء بعد إطلاق سراحي متأخراً عنهم بسنوات. كانت التنظيمات تلك مطلع التسعينيات منهكة، إن لم نقل منهارة. وهي تالياً غير قادرة على دعم معتقليها المفرج عنهم، وكان كثير من هؤلاء غير راغبين في الاتصال برفاقهم السابقين، سواء لأنهم غيّروا أفكارهم، أو بالخصوص لأنهم يخافون تبعات أي اتصال. ومن الشائع أن تروى طرائف مأساوية عن أشخاص سلكوا درباً آخر لأنهم لمحوا عن بعد زميل سجن قادماً باتجاههم. لقد حوّلوا خوفهم من السلطات إلى موقف معادٍ لكل ما من شأنه تذكيرهم بالاعتقال والتعذيب والسجن.

ومن يحتمل أنهم شاركوا في نشاط الأحزاب المحدود فعلوا ذلك بصورة بالغة السرية. واستمر هذا الشرط كذلك حتى أواخر التسعينيات. لكن نسبة أعلى من أولئك الأفراد أنفسهم الذين ابتعدوا عن المخاطر في التسعينيات اقتربت من الأنشطة العامة المتاحة بدءاً من عام 1998، وبالخصوص بعد عام 2000. وحتى من آثروا الابتعاد عن أحزابهم

صارت مواقفهم أكثر إيجابية حيالها وحيال رفاقهم الذين مارسوا نشاطاً علنياً. وقد تسنّت لي معاينة أمثلة متعددة عن هذا التحول.

على أن العديد من المعتقلين اليساريين، إجماليٌ يتكوّن من نحو ألف رجل وبضع عشرات من النساء، استأنفوا العمل العام بطريقة مختلفة: تحولوا مثلاً من السياسة إلى الثقافة أو الصحافة، أو من الحزب السياسي إلى منظمة لحقوق الإنسان. ومن العائدين من لم يغيّروا في أنفسهم شيئاً، ومنهم من تغيّر فكرياً وسياسياً، ومنهم من تحوّلوا إلى أعداء ألدّاء لأحزابهم السابقة.

أشرنا، في ما يخص الإسلاميين، إلى الدور الحاسم لعنصر التضييق الأمني في الحد من مشاركتهم في الشأن العام. بالفعل، لا نكاد نجد أي معتقل إسلامي سابق شارك في الحراك المستقل الذي شهدته البلاد أثناء «ربيع دمشق». إن «ربيع دمشق»، وهو كناية عن حيازة هوامش أوسع في حرية الكلام والتعبير عن الرأي، وفي التجمّع الطوعي المستقل، نتاج علماني محض، أسهم معتقلون سياسيون سابقون بقسط وافر فيه[1]. وبخصوص بعض الإسلاميين، قد يكون هناك عنصر أيديولوجي خلف ابتعادهم عن الأنشطة العامة، أعني رفضهم المشاركة في نشاطات يهيمن عليها علمانيون.

ما يصعب تقديره هو نسبة المعتقلين الإسلاميين السابقين الذين يمكن أن يشاركوا في النشاط العام في ظروف آمنة، ونسبة من يتقبلون الشراكة مع علمانيين، ونسبة من يأخذون موقفاً عدائياً ضد العلمانيين.

1 أكمل النظام إعادة احتلال حيّز التجمّع العلني والمستقل بالكامل في أيار 2005 حين أغلق منتدى جمال الأتاسي، ونزع إلى الإجهاز على حيّز التعبير الحر عن الرأي في أيار 2006 حين اعتقل عشرة من الموقعين على إعلان بيروت – دمشق، وآخرين...

التنظيم البعثي الموالي للنظام العراقي السابق تحلل بفعل مزيج من سبب أمني (حظي بالمعاملة الأسوأ بعد «الإخوان المسلمين» بين التنظيمات السورية المعارضة)، ولسبب أيديولوجي يتمثل في تراجع الفكرة القومية العربية التي كانت أيديولوجية التنظيم، وتدهور طاقتها التعبوية. وأخيراً انهيار النظام الذي كان يسند الجناح البعثي السوري المعارض، علماً أن هذا الجناح كان دوماً متورطاً في لعبة العلاقة السيئة بين النظامين البعثيين.

العلاقة بالأسرة

طوال شهور عانى ص. ع، الذي قضى 15 عاماً في السجن، من صعوبة في التفاهم مع ابنته اليافعة التي كانت بلغت الخامسة عشرة من عمرها حين أفرج عنه عام 1998. كانت أم الفتاة حاملاً بها حين اعتقل الأب؛ الأم ذاتها اعتقلت لوقت قصير مع الزوج عام 1983. وكان الرجل الذي خرج من السجن وهو في أواسط أربعينات عمره والفتاة المراهقة يتنازعان الأم ويغاران من بعضهما عليها، حسب رأي الأم نفسها.

وواجه ف. م الذي قضى 10 سنوات حالة معاكسة. فقد أفرج عنه عام 2000، وكان قد سمع عن المصاعب التي يواجهها زملاؤه الذين سبق أن أفرج عنهم مع أبنائهم. لذلك تعمّد أن لا يتدخل في حياة ابنه البالغ من العمر 17 عاماً. بعد عامين، شكا الابن الكتوم من أن والده لم يكن مبالياً به، ولا مهتماً بمعرفة ما يفكر فيه وما يحتاج إليه. أما ابنته، وكانت في الثالثة عشرة، فقد كانت تنكمش حين يضع أبوها يده على كتفها، وظلت لبضعة أشهر تتصرف حياله بتحفظ، فلا تخلع

شيئاً من ثيابها أمامه. لكن حالتي ص. ع وف. م كانتا مخففتين قياساً إلى حالات كثيرة أصعب.

أخفق م. د، وكان عضواً في حزب يساري، في ترميم علاقته مع ابنته البالغة 12 عاماً حين أفرج عنه بعد 8 سنوات ونصف سجناً. تقول الفتاة إنه كان يتعامل معها كطفلة عمرها أربع سنوات، أي كما تركها قبل اعتقاله، ورغم ذلك لطالما نعى عليها وعلى جيلها أذواقهم وتصرفاتهم، وكان لا يمل من تذكيرها بأن جيله أفضل من جيلها. وتلخص موقفه حيالها: «يناقشني ككبيرة، ويعاملني كصغيرة». ولأنها اعتقدت أنه كان يريد لحياتها أن تكون مثل حياته، جاهرته مرة بأنها تتمنى له أن يعود إلى السجن. في السادسة عشرة من عمرها بلغ ضيقها من أبيها حد أنها أخذت حبوباً منومة بِنيّة أن تنتحر، لكن بدل أن تموت نامت 20 ساعة متواصلة. وهكذا قررت أن تستمر في أخذ الحبوب لتنام أوقاتاً طويلة، وكي تكبر وهي نائمة دون أن تحس بالوقت، ودون أن ترى الأب البغيض. وكم استمتعت وهي تراه يأخذها من طبيب إلى آخر ويجري فحوصاً مكلفة: تحاليل لوظائف القلب والدماغ، تصوير بالرنين مغناطيسي MRI، تصوير طبقي محوريCT Scan وغيرها، لتفسير سبب نومها المستمر. تقول: «كنت سعيدة وأنا أراهم يتعبون بي». انقضى شهران طويلان قبل أن ينكشف سبب النوم، وخلالهما، شيئاً فشيئاً، أخذ يتكوّن بين الفتاة وأبيها «تواصل روحي» حسب تعبيرها، وأخذت تحبه كثيراً دون أن تكف أحياناً عن كرهه كثيراً. «اكتشفتُ»، تقول، «أن حب الأب يأتي بالمعايشة والمشاركة لا من تلقاء نفسه». «ليس لأبي وجود في ذاكرتي السابقة، لقد حضر فجأة، وكان والدي و... فقط».

قد لا يكون صحيحاً أو دقيقاً كل ما تقوله الفتاة التي تبلغ الآن الثالثة والعشرين، وترى أن أباها أضحى الآن صديقاً لها، لكنه يلقي ضوءاً على صورة جانبية للآباء في عيون أولادهم الذين كانوا صغاراً وكبروا في غيابهم واعتادوا عليه[1].

بعض الأزواج لم يتمكنوا من استئناف حياتهم الزوجية. يرتطم تعبان، تعب الزوجة المنتظرة التي كانت تعيل الأسرة في غياب الزوج، وتعب الزوج الذي قضى سنوات طوالاً حبيساً، فيتولد عن ارتطامهما حياة شقية أو طلاق. خلال تلك السنوات، كبرت الزوجة، وذبل جمالها، وصارت تريد أن تُوَسِّد رأسها ذراعاً قوياً. وبعد غيابه يريد الزوج حباً ورعاية وعملاً، وقلما تتسنّى تلبية هذه المطالب بسهولة. الزوجة التي قاست الكثير خلال سنوات قد تغدو شخصاً قاسياً لا يلين، وقد لا تسمح للزوج بأن يتدخل في نظام البيت وكيفية التعامل مع الأولاد. وهؤلاء أنفسهم قد لا يتقبّلون هذا الدخيل الذي شبوا في غيابه ولا يشعرون بأي التزام حياله، فكيف إن حاول فرض سيادته في البيت، كما يحصل كثيراً!

في روايتها **كما ينبغي لنهر** تصوّر منهل السراج، الروائية السورية من مدينة حماة التي شهدت مذبحة فظيعة في شباط 1982، عُسْر العلاقة بين أحمد الذي كان صغيراً، «بال في ثيابه» حين اعتقل، وقضى عشر سنوات في سجن تدمر المرعب، وبين شقيقته فطمة: يحاول أن يفرض تفضيلاته وقراراته عليها وفي البيت الذي يعيشان فيه. كان عدد من

1 أدين بالمعلومات عن هذه المرأة الشابة اليوم لزوجتي سميرة الخليل (سجينة سابقة لأربع سنوات)، وقد قابلتُها في حمص.

إخوة فطمة وأحمد قد اعتقلوا، و لم يعودوا[1].

لم يحدث أن كان زوجان معتقلان سابقان، وأفرج عنهما في الوقت نفسه. فعلى العموم قضت النساء مدة أقل في السجون، وخرجن قبل أزواجهن. كانت ف. خ على وشك أن تطلق زوجها الذي قضى 8 سنوات ونصف السنة في السجن، بينما قضت هي أربع سنوات. لم يتمكن زوجها، ب. ج، من تأمين عمل يدر دخلاً كريماً. لكن الأهم أن ف. التي كانت في الثالثة والثلاثين حين أفرج عن الزوج، وهذا الذي كان في التاسعة والثلاثين، لم يعرفا كيف يتواصلان، وكيف يشرحان لبعضهما ما يتوقعان من بعضهما، وكيف يحبان بعضهما. اليوم، وبعد عشر سنوات من الإفراج عن الزوج يتمتع ب. وف. بعلاقة ممتازة. تأسف ف. لأنها لم تنجب أطفالاً، لكن زوجها المحب يسهّل الأمر عليهما.

يسهل الأمر أيضاً أن ب.، وهو مهندس، حصل على عمل يدر دخلاً محترماً نسبياً. وبعد جهود مضنية حصلت ف. التي تحب الأطفال كثيراً على عمل كمعلمة في مدرسة غير حكومية حيث تعلم أطفالاً فلسطينيين في السادسة من أعمارهم (تفاصيل أوسع أدناه).

العلاقة بالجنس الآخر

يتزوج سجناء سابقون كثيرون بسرعة بعد الإفراج عنهم. إن حاجات عاطفية وجنسية ضاغطة تدفعهم إلى الارتباط بأول من تلاطفهم تقريباً. هذا لأن السجناء قلما يميّزون في الفترة الأولى التالية للإفراج

1 منهل السراج، كما ينبغي لنهر، الطبعة الأولى، الشارقة، 2004. والرواية ممنوعة الطبع والتداول في سورية، وقد استعنت بنسخة إلكترونية منها.

عنهم بين امرأة وامرأة: كلهن لطيفات وحنونات وجميلات... بل كلهن أمهات رقيقات للطفل الذي خرج لتوّه من تلك الرحم الفظة: السجن. لكن في الغالب تكون الزيجات السريعة غير موفقة. في أول تعارف بينهما بعد الإفراج عنه، اتفق ن. ع الذي قضى 8 سنوات في السجن وامرأة من بلدته على الزواج. بعد أسابيع تزوجا، وبعد عامين أو ثلاثة كانت حياتهما تحولت جحيماً، انتهى بالطلاق.

كذلك يميل بعض السجناء السابقين إلى استغلال ما ينالونه من تعاطف وتقدير بعد خروجهم من السجن لإقامة علاقات عاطفية وجنسية متعددة، تروي لديهم عطشاً معذّباً للحب والأمن.

أما النساء بين السجناء فتكون معاناتهن أشد: يفضل الرجال امرأة غير تقليدية كرفيقة وصديقة، وربما كشريك جنسي، لكنّ قليلين منهم يقبلونها زوجة. بوصفهن العنصر الأضعف، تتحمّل النساء الوطأة الأشد للأوضاع الأقسى. فقدت بعضهن فرصهن في الزواج، أو كان ثمن زواجهن الاستسلام للأعراف المستقرة في مجتمعاتهن المحلية. وقد تكون المعاناة الأقسى هي معاناة امرأة غير متزوجة اعتقل حبيبها سنوات طوالاً. انتظرت هـ. غ حبيبها 11 عاماً، كانت تزوره خلالها بانتظام، لكن ما إن أفرج عنه حتى أبلغته أنها قررت الرهبنة، واعتزلت في دير.

أما السجينات الإسلاميات السابقات فإن العازبات منهن تزداد فرصهن في الزواج، بدل أن تقلّ. السوريون بعامة محافظون في اختيار زوجاتهم، ولذلك يتوفر بسهولة أكبر زوجٌ لامرأة محافظة. وفي مجال أخلاقيات الزواج والعلاقة بين الجنسين، تهيمن بقوة أكبر الأخلاقيات الدينية، لا فرق تقريباً بين الطوائف، ولا فرق مهماً بين علمانيين ودينيين.

يفاقم من صعوبات السجناء المفرج عنهم حديثاً والذين قضوا

وقتاً طويلاً في السجن، حقيقة أن نسبة عالية منهم فقدت أباً أو أماً في غيابهم. كانت والدتي قد توفيت بعد اعتقالي بعشر سنوات، ثم تزوّج أبي بعدها، وعاش مستقلاً، وكذلك أخواي الأكبران وأختي الوحيدة. وكان أصغر إخوتي الثمانية في الرابعة والعشرين وقت خروجي. وهكذا وجدت نفسي بعد ثلاثة أسابيع من الإفراج عني وحيداً تقريباً، في بيت بلا نساء، كان قبل السجن يضج بالحياة. ولعل هذا ما زاد من احتياجي للمرأة حدة. كنت أتضوّر جوعاً لعطف أنثوي لا ينتهي، ولا أعرف كيف أطلبه، ولا كيف أحافظ عليه.

العمل وتدبير العيش

على أن المشكلة الأكبر التي يتعيّن على السجين السابق حلها هي تدبير المعيشة. على العموم لم تمانع السلطات في عودة طلاب الجامعة إلى كلياتهم. كان مشهد رجال في ثلاثينات أعمارهم أو حتى في أربعيناتها مألوفاً في جامعة حلب حين عدت إلى الدراسة فيها بين 1997 و2000. كنت أكبر من زملائي في كلية الطب بـ16 عاماً. لكن كان في صفي عام 1998 /1997 خمسة آخرون قضوا بين ست سنوات و12 عاماً في السجن.

وخلال سنوات الجامعة يعتمد السجين على دعم أسرته، أو يعمل ويدرس معاً. لكن كثيرين من الطلاب السابقين لم يكملوا دراستهم الجامعية. حالت دون ذلك صعوبات العيش، أو الانقطاع المديد وعسر العودة إلى مقاعد الدراسة.

كان تعامل السلطات مع السجناء الذين كانوا موظفين عشوائياً لا يخضع لقاعدة مطردة. أعيد بعضهم إلى وظائفهم ونالوا تعويضاتهم،

وأعيد بعضهم دون تعويضات، فيما حرم بعض آخر من وظائفهم وتعويضاتهم. ومنع هؤلاء من الحصول على عمل في جهاز الدولة الإداري أو الإنتاجي، و، بالطبع، التعليمي الذي كان قد اكتمل تبعيثه منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين.

يعتقد م. ب (انظر أدناه) أن نسبة المعتقلين الإسلاميين الذين أمن أهاليهم لهم عملاً لا تكاد تبلغ 20%. أما الباقون فقد «ابتدأوا من الصفر» كما فعل هو. توجّه نصفهم نحو أعمال إدارية في القطاع الخاص: مدير صالة بيع، كاتب قبّان، مراقب دوام عاملين... أما ن. د، وقد اعتقل وهو في السادسة عشرة من عمره بتهمة العضوية في تنظيم «الإخوان المسلمين»، وقضى 12 عاماً بين سجني تدمر وصيدنايا، فيقول إن من لم تمكنهم أسرهم، لعدم قدرتها، من انطلاقة قوية في عالم العمل، «تلوّعوا». يبدأ أحدهم بمشروع صغير، ورشة خياطة مثلاً أو تجارة مفرق، لكن كثيرين منهم «أكلهم» التجار الكبار بسهولة.

ويؤدّي تكافل العائلة الواسعة دوراً بالغ الأهمية في مساعدة السجناء بعد الإفراج عنهم، سواء عبر منحهم مبالغ مالية أو عبر المساعدة في تأمين عمل. وهي في ذلك تمد يد العون إلى الأسرة الصغيرة أو النووية. أما عموم المتعاطفين فلا يستطيعون تقديم الدعم لأن كل أشكال الروابط الصنعية والطوعية مقيدة بشدة، فيما الروابط الأهلية، العائلة الواسعة والعشيرة، أكثر حرية ولا مجال لتقييدها.

معظم من تسنّى لهم السفر إلى أوروبا قبل عام 2000 فضلوا، حيثما تيسر ذلك، اللجوء السياسي هناك. كذلك فعل بعض من سافروا بعد عام 2000. كان من سوء حظهم أن قوانين اللجوء في بلدان أوربا كانت تزداد صرامة. قضى بعضهم سنوات في ظروف بالغة القسوة في معسكرات

خاصة قبل أن يتم قبولهم. ولا ريب في أن دافع الأمن امتزج لدى معظمهم مع دافع التخلص من شروط معيشة قاسية في بلادهم. لكن ظروف عيشهم في أوروبا لم تكن دوماً أحسن. وربما أساء إلى أوضاعهم أن سوريين آخرين كانوا في الواقع لاجئين اقتصاديين، دون أن يسبق لهم أن عانوا من اضطهاد سياسي يتخطى ما يعانيه مواطنوهم جميعاً. ليس هناك معطيات يمكن الاعتماد عليها عن عدد اللاجئين السياسيين السوريين في أوروبا ممن سبق أن كانوا معتقلين.

بين المعتقلين السابقين عدد غير قليل ممن يعيشون مما تعلموه في السجن: الترجمة، وخصوصاً عن اللغة الإنكليزية، الكتابة الأدبية والصحافية والفكرية، وفي حالات أخرى قليلة التفرغ للعمل السياسي في أحزابهم التي تعمل في شروط نصف سرية. على أن الأمر يتعلق بعدد محدود، عشرات قليلة، جميعهم تقريباً معتقلون يساريون.

المعتقلات السابقات اللاتي لم يتزوجن يواجهن مصاعب العمل والعيش بحدة أكبر. تقول حسيبة عبد الرحمن، وهي روائية وناشطة سياسية، أوقفت ثلاث مرات وقضت سبع سنوات في السجن، إنها ظلت طوال سنوات «اسماً محروقاً»، لا يقبل أحد بتشغيلها خشية اجتلاب غضب أجهزة الأمن على نفسه. و لم تكن حتى قادرة على وضع اسمها على عمل تكتبه حتى أواخر التسعينيات حين نشرت روايتها الأولى[1]. هذا ينطبق على أخريات، ويتفاقم مع الزمن ومع تقدّمهن في السن.

---

1 من مشاركتها في حلقة برنامج «أدب السجون» الذي أخرجته هالة محمد وبثته قناة «الجزيرة» في أواخر عام 2005. ونشرت حسيبة روايتها الأولى، شرنقة، عن حياة سجينات حزب العمل الشيوعي في سجن «دوما» عام 1999.

علاقة المعتقل السابق بصورته

حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين كانت صورة المعتقل السياسي في سورية محفوفة بالهيبة والندرة والأسطورة. بعد ذلك أخذ يغمرها الابتذال لكثرة عدد المعتقلين السابقين، ولخروج غير قليل منهم «مكسورين». مع ذلك ظلت درجة من السحر والأسطورة تحيط بصورة المعتقل السياسي، بالخصوص الذي يعود إلى الانخراط في العمل العام. وهو ما ينطبق على بعض اليساريين. وللأسف، هنا أيضاً، لا أملك معلومات موثوقة عن السجناء الإسلاميين. لكن م. ب الذي سأورد معلومات أوسع عنه بعد قليل يرصد أنه وأمثاله «من التيار الإسلامي يحظون بثقة عالية واحترام كبير» بين عموم الناس، «ولا سيما في الأيام التي يبرز فيها أثر فساد النظام وتشتد الضائقة على المواطنين».

بيد أن السحر ذاك مقصور على دوائر محدودة نسبياً ويتصف بسهولة التبدّد. يخرج المعتقل من السجن حاملاً «رأسمالاً رمزياً» مهماً، لكنه ضعيف المرونة: يتبدّد فور استخدامه، وشرط بقائه هو أن لا يستخدم. فالمعتقل الذي يستخدم رأسماله لنيل أفضليات خاصة، مادية أو عاطفية، سرعان ما تتدهور قيمة رأسماله. والمعتقل الذي يتوقع أن تحبّه النساء، أو يبيح لنفسه الاستفادة من رأسماله الرمزي لصيد النساء، يخسر اعتباره بسرعة. والمعتقل الذي يكثر من الكلام على ما قاساه في السجن يجازف بأن يثير نفور منه الناس.

والواقع أن هناك دافعاً غير مدرك عند المعتقلين السابقين كافة لتطلب رعاية خاصة من الآخرين أو للاستفادة من وضعهم كمعتقلين سابقين. السجن، في أحد وجوهه، رحم حنونة يلقى السجين ما دام فيها عطف أسرته وعنايتها وتقدير معارفه، إن كانت الزيارة ممكنة. لذلك، يحمل

كل سجين نزوعاً لا شعورياً للبقاء في السجن أو للاستفادة من ميزات الحياة السجنية المناظرة للحياة الرحمية[1]. قد يتجلى ذلك في تذكير مستمر بأنه كان في السجن، أي في مبادرة السجين إلى سجن نفسه في صورة السجين السابق. لسان حاله يقول: أحبوني! اهتموا بي! اعتنوا بشؤوني! «احترموا نضالي»! لقد قضيت كذا سنة في السجن! ولقد تعرضت لكذا وكذا من التعذيب! ثمة شيء من الطفالة في ذلك، يمنع السجين من أن يكبر. كأنه يرفض الخروج من السجن، أو يحتج على هذا الخروج. إن الشخص الذي يختزل نفسه إلى سجين سابق يفشل بالفعل في أن يعيد تأهيل نفسه لحياة جديدة وتاريخ جديد. وكم هو شائع في أوساطنا، نحن معشر السجناء السياسيين السابقين الناجين، الحنين إلى أيام السجن التي تكتسب شيئاً من البريق بعد أن تنأى عنا[2]!

وقد يبدو غريباً، إذاً، أنه، رغم انشدادهم إلى السجن، لم يكتب السوريون سجنهم. هذا ربما لأنهم لم ينفصلوا عنه، أو لا يريدون الانفصال عنه. فلكي نكتب عن السجن لا يكفي أن نخرج منه، ينبغي أن نطوي صفحته ونتحرّر نهائياً من دافع الاستفادة منه، كما قد يستفيد مريض من مرضه. إننا لا نكتب السجن، ما يقتضي أن ننفصل عنه، لأنه لا يزال مشروعاً نفسياً أو معنوياً، أو حتى مادياً، رابحاً. ولعل تمام الانفصال عن السجن متعذر قبل أن ينال السجناء حريات وحقوقاً مادية ومعنوية تساعدهم على إدارة ظهورهم للسجن. إن المعنى السياسي لذلك هو انطواء صفحة النظام السياسي الحالي، المحروس

1 هذا حكم «إسقاطي»، يتعيّن التحفظ عليه. لا شك في أنه لا ينطبق على سجناء تدمر وعلى كل من لا يزارون في السجن.

2 لا يبدو الحنين شائعا بالدرجة التي يوحيها المتن. قارن مع النص السابق: «حنين إلى السجن».

بالسجن، واقعاً وفكرة ومنعكسات شرطية.

ليست قليلة، أخيراً، نسبة السجناء السابقين «المتحررين من الأوهام»، أي الذين ينظرون إلى ماضيهم السياسي بسلبية أو حتى بازدراء. بعد خروجه من السجن، لم يكتف غ. خ بقطيعة مطلقة مع رفاقه السابقين وكل ما يذكر بنشاط شبابه، بل قاطع شقيقته التي أحبّت ثم تزوّجت معتقلاً سياسياً سابقاً. بعض المعتقلين السابقين جعلوا من موقفهم هذا قضية عامة و«رسالة» شخصية لهم، وأخذوا يهاجمون أحزابهم أو النشاط المعارض ككل، ساعين إلى كسب أناس آخرين لموقفهم. ويبدو أن هذا الموقف المتطرّف يُقنّع شعوراً غائرا بالذنب، ربما يتصل بأداء المعنيين في التحقيق والسجن.

مبادرات حقوقية

رغم أن الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإعادة الحقوق المدنية إلى المحرومين منها بنود ثابتة على أجندة العمل الديمقراطي في سورية في السنوات الأخيرة، بل منذ أضحت قضية الاعتقال السياسي قضية وطنية في أواخر السبعينيات، ليس ثمة نشاط منظم أو هيئة مستقلة معنية بقضايا المعتقلين السياسيين السابقين في البلد. هناك مبادرات، تُقصّر عن مخاطبة القضية في وصفها قضية سياسية ووطنية ومستقبلية، لا محض قضية إنسانية تتصل بمعالجة مظالم جرت في الماضي. بل نميل إلى الاعتقاد بأن الحضور الحقوقي البحت لقضية المعتقلين السابقين ما انفك يحجب الحاجة إلى المزيد من معرفتها، كما إلى معالجتها سياسياً.

من أهم المبادرات تلك عريضة وقع عليها 387 معتقلاً وملاحقاً

سابقاً، قدمت إلى السلطات في عام 2005، تتضمّن المطالب التالية:

«إلغاء آثار الأحكام الصادرة عن كافة المحاكم بحقنا وإعادة الاعتبار لنا.

التعويض المادي لكل منا حسب سنوات اعتقاله، سواء كان موظفاً أو غير موظف عند اعتقاله. وحساب سنوات السجن وما بعدها سنوات خدمة فعلية، على أن يشمل ذلك المفصولين من عملهم بعد إطلاق سراحهم.

إعادة من لم يعد إلى عمله، الذي كان له قبل الاعتقال، وإيجاد عمل للسجناء الذين لم يكن لهم عمل عند الجهات الحكومية قبل الاعتقال، ويرغبون في ذلك.

اعتبار سنوات الملاحقة الأمنية بمثابة سنوات اعتقال ومعاملتها بالمثل.

إلغاء قرارات السوق إلى الخدمة الإلزامية الصادرة بحق كل سجين اعتقل أو أجلت خدمته دون إرادته، وتسريح من سبق سوقه إلى الخدمة من هؤلاء.

منح جوازات سفر لكل السجناء السياسيين السابقين، وإزالة جميع إجراءات منع السفر والمغادرة الصادرة بحق أي منهم، وإلغاء الإجراءات الأمنية التي تمنع ذلك»[1].

الأسماء الواردة في قائمة الموقعين على العريضة هي لسجناء أو ملاحقين سابقين لحساب تنظيمات شيوعية أو ناصرية أو التنظيم البعثي الموالي للعراق. وهي تخلو من معتقلي الإسلاميين، وقد كانوا أكثرية المعتقلين السياسيين. وقد يكون هذا، وطغيان الطابع الحقوقي

1 العريضة متاحة على الرابط:
http://www.rezgar.com//debat/show.art.asp?t=0&aid=31306

على حساب الطابع السياسي والوطني للقضية، هو السبب في امتناع معتقلين يساريين آخرين عن التوقيع على العريضة، وأنا منهم. وجدير بالذكر أن المعتقلين السابقين الذين قضوا خمس سنوات فما فوق لا يستدعون إلى الخدمة العسكرية. وكان معتقلون قضوا أقل من 5 سنوات قد نالوا تأجيلاً إدارياً متكرراً من الخدمة العسكرية أيضاً، لكن بعضاً منهم استدعوا خلال عام 2005، وسيقوا إلى الجيش، وبعضهم في أربعينات أعمارهم. جدير بالذكر أيضاً أن بعض المعتقلين السابقين لم يحصلوا على جوازات سفر، فيما حصل عليها آخرون، دون أن يكون ثمة قاعدة مطردة دوماً وراء هذا التمييز.

وكانت اللجنة التي صاغت العريضة السابقة قد تلقت وعوداً من ضابط أمن كبير بحل المشكلة قبل أيلول من عام 2005، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل. ويبدو أن القضية ماتت، بعد أن كانت اللجنة قد ظنت أنها حصلت على وعد برفع الحرمان عن الحقوق المدنية عن المحرومين، وأشيع وقتها أن السلطات وعدت بمنح كل منهم 100 ألف ليرة سورية (نحو 2000 دولار أميركي) عن كل عام قضوه في السجن، مساهمةً منها في إعادة تأهيلهم من جهة، وعملاً على طيّ الملف من جهة أخرى.

و لم يحلّ بدل هذه المبادرة نشاطٌ آخر متمحور حول العون المتبادل والتوجه إلى المجتمع، لحل المشكلة بدلاً من التوجّه إلى السلطات. وقد يكون السبب المهم وراء ذلك هو الصراعات والمنافسات الحزبية التي لطالما كانت مصدر إفساد وتسميم للعمل العام في سورية. كذلك افتقار السوريين إلى تقاليد وتجارب في التكافل الاجتماعي غير الخيري وغير القائم على أسس دينية. بالنتيجة، بقي الجانب العام من قضية المعتقلين السابقين محتكراً من قبل أحزابهم غير القادرة على مساعدتهم فعلياً. أما

الجانب الخاص فلا يزال واقعاً على عاتق أسرهم. وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام سعيهم إلى البحث عن حلول شخصية كيفما اتفق.

في كتاب مفتوح وجهه إلى رئيس الدولة في مطلع عام 2006 الحالي، يقول معتقل سابق، اسمه جابر سلمى، مكث في السجن فترة ما بين 1987 و1994، وجُرِّد من حقوقه المدنية بحكم من محكمة أمن الدولة العليا التي قدّم أمامها بعد خمس سنوات من توقيفه، يقول: «أتوجّه إليك يا سيادة الرئيس بإعطاء الأوامر لهم [مديرية التربية في محافظة اللاذقية] ليسرعوا في إعادتي إلى عملي عملاً بقاعدة إن كنت مظلوماً لرفع الظلم عني، وإن كنت مسيئاً فرأفة بأسرتي وأطفالي. وكلي ثقة أنك لن تخذلني وشكراً سلفاً». قبل اعتقاله كان سلمى معلّماً. وكي يقنع «سيادة الرئيس» بسلامة طويته، يبلغه: «يهمّني يا سيادة الرئيس أن أوضح أن كأس عرق عندي أهم من كل سياسة الأرض، وأن وضعي اليائس يدعوني إلى التفكير في الانتحار». ويؤكد أنه ترك الحزب اليساري الذي كان ينتمي إليه منذ عام 1984، أي قبل اعتقاله بثلاث سنوات. ويبدو أن سلمى اهتدى إلى هذا الحل لأنه لم يجد غيره. يقول: «ومع أنني وضعت نفسي تحت تصرف مديرية التربية إثر خروجي من السجن إلا أن الحكم [حكم محكمة أمن الدولة عليه بالسجن 6 سنوات] حرمني من العودة إلى عملي مثل رفاقي الذين لم يحكموا. منذ ذلك التاريخ بدأت غربتي داخل وطني، فلقد بعت كل العقارات التي أملكها في قرية القنجرة [التابعة لمحافظة اللاذقية] من أجل تسديد نفقات أسرتي ومنهم [ربما من أولاده] من أصبح جامعياً، وعملت بعدها عامل حفريات مياوماً، ومن ثم عامل حفر في تمديد مجاري الصرف داخل قريتي، ولا أزال أعمل يومياً عامل حفريات،

رغم كبر سني، حتى كتابة هذه السطور». سلمى من مواليد 1958[1].

هذه شكوى رجل خرج من السجن منذ عام 1994، أي قبل 12 عاماً. وهو ليس استثناءً. إن من لم يسمح لهم بإكمال دراساتهم العليا أو بالحصول على وظيفة أو بالسفر خارج البلاد هم أكثرية المعتقلين.

ثمة عدد محدود جداً من الحالات نالوا دعماً من منظمة العفو الدولية للقيام بعمليات جراحية مكلفة أو لعلاج باهظ الثمن (أورام خبيثة بصورة خاصة). على أن النسبة لا تكاد تذكر. بالمقابل تلقى عدد محدود أيضاً دعماً مالياً من رفاق لهم خارج البلاد. لكن النسبة أيضا لا تكاد تذكر، ولعلها كذلك لا تستند إلى معايير الحاجة الحقيقية دوماً.

بورتريهات

الفقرة التالية مخصصة لرسم ملامح مفصلة بعض الشيء لمعتقلين سياسيين سابقين من خلفيات أيديولوجية وتنظيمية مختلفة. الغرض منها تسليط ضوء على ما لا يقبل الاختزال أو التمثيل المجرد: الألم والصراع الإنساني مع شروط عسيرة غالباً، ومختلفة دوماً، وبلا دليل دوماً. سنرى أنه لا سجين سابقاً يشبه سجيناً آخر. إن التوثيق الشخصي، وبالصوت والصورة إن أمكن، لأكبر عدد من المعتقلين السابقين، هو فقط ما يمكن أن يحيي تجاربهم ومحنهم.

1 نشرة «كلنا شركاء» الإلكترونية all4syria.org، 17/1/2006. موقع النشرة محجوب في سورية، لكنها تصل إلى مشتركين بالبريد الإلكتروني.

م. ب

كان طالباً في البكالوريا، عمره 17 عاماً، حين اعتقل عام 1980 بتهمة العضوية في «جماعة الإخوان المسلمين». وهو واحد مع ستة آخرين يكبرونه بسنة واحدة، قرأوا نشرة «النذير» التي كان يصدرها الإخوان في ذلك الوقت. قضى م. 12 عاماً وسبعة أشهر في السجن. كان قد نال حكماً بالإعدام، لكن أعيدت محاكمته لأنه حدث، فنال حكما بست سنوات سجناً، بينما أعدم زملاؤه الستة. بعد 3 شهور ونصف في حلب (جناح «أمن الدولة» في سجن المسلمية) نُقِل إلى تدمر، حيث قضى سبع سنوات ونصف سنة. نقل بعدها إلى سجن صيدنايا قرب دمشق، حيث قضى خمس سنوات إضافية، وأفرج عنه في نهاية عام 1992.

كان ملزماً بمراجعة فرع أمن الدولة بحلب كل شهر طوال 3 سنوات (المراجعة الأولى بعد الإفراج عنه بثلاثة أيام). بعد ذلك صارت المراجعة كل 3 أشهر. يقول إن من اعتقلهم الأمن العسكري كانوا ملزمين بمراجعة كل شهرين ثم صارت كل شهر. وكان في كل مرة يوقع على صفحة خاصة به في فرع أمن الدولة بحلب.

عاش مع أسرته، 9 إخوة وأختين والأب والأم، حتى تزوّج بعد ثلاث سنوات من الإفراج عنه.

منع من السفر لمدة 7 سنوات، كان يجدد طلب جواز السفر أثناءها كل عام، ثم نال جوازاً بفضل «واسطة ثقيلة».

بعد 20 يوماً من الإفراج عنه أخذ يتعلم المحاسبة والعملِ على الحاسوب، بفضل معارف والده عمل في شركة خاصة محاسباً. كان يساعد عائلته في الدخل. وحين تزوج بعد ثلاث سنوات من الإفراج

عنه، كان لديه مبلغ 125 ألف ليرة من ثمار عمله.

م. ب مؤمن معتدل. لم يمارس الجنس أبداً قبل الزواج. كان أحب فتاة بُعيد الإفراج عنه، لكن أمها رفضت مجرد رؤية وجهه حين رغب في خطبتها بسبب سابق اعتقاله. بعد ذلك تزوج بزوجته الحالية منذ عشر سنوات وله اليوم بنتان. وهو يعمل حالياً في شركة خاصة كبرى في دمشق، ولا يراجع أي جهاز أمني. لكنه يقول إنه استثناء.

م. ب استثناء بالفعل. فإذا كان نجا من الإعدام بفضل صغر سنه، فإنه ينجو اليوم من مراجعة أجهزة الأمن بفضل دهائه واتساع علاقاته وحسن تصرّفه. وهو اليوم يسافر إلى دول كثيرة من أجل العمل. ويحب مشاهدة «الأفلام السينمائية الجيدة». وله أصدقاء علمانيون وشيوعيون، تعرف إلى بعضهم في السجن وإلى بعضهم خارجه.

يشكو م. أحياناً من نوبات من آلام الظهر في الشتاء، «مردّها للتعذيب والضرب الذي تلقّيته على ظهري خلال فترة التحقيق وسجن تدمر»، كما يعاني أحياناً من اعتلالات مَعِديّة، لكن صحته جيدة على العموم. ويقول إنه يدين للفترة التي أمضاها في سجن صيدنايا لاستعادة قسط كبير من عافيته النفسية، وللتدرب على العودة إلى الحياة، عن طريق «القراءة و الحوار والاحتكاك اليومي والعميق بشرائح متنوّعة من الانتماءات» (جدير بالذكر أن معتقلي سجن تدمر يعتبرون تحويلهم إلى سجون أخرى، مثل عدرا وصيدنايا والمسلمية، «أكثر من نصف إفراج»). أكثر ما يزعج م. اليوم أن أجهزة الأمن لا تزال تتعاطى مع المعتقلين السابقين بوصفهم «مواطنين من الدرجة الثانية» أو «رعايا» لها، لا ينبغي لهم الخروج من سطوتها.

آ. ك

اعتقل آ. ك، المولود لأبوين أرمنيين سوريين، والمنتسب إلى الحزب الشيوعي – المكتب السياسي، عام 1987، وأفرج عنه عام 2000. حكمته محكمة أمن الدولة عام 1994 بـ13 عاماً، ومثلها حرماناً من الحقوق المدنية بعد الإفراج عنه، أي تنتهي عام 2013. كان في التاسعة والعشرين عند اعتقاله، وخرج في الثانية والأربعين. كان آ. عازباً، يعمل مساعد مهندس في محافظة الحسكة، شمال شرق سورية. صديقته تزوجت بعد 8 سنوات من اعتقاله.

بعد خروجه من السجن، تلقى آ. معونة تبلغ 150 ألف ليرة من أهله في سورية وشقيقته المغتربة في اليمن. هو اليوم لاجئ سياسي في السويد. كان يتعرّض لاستدعاءات متكررة من قبل الأجهزة الأمنية في مدينته ولمراقبة مزعجة ومنع من العمل. وقد فاض به الكيل حين استُدعي ذات مرة إلى فرع الأمن السياسي في الحسكة. هناك تجرأ على القول للعميد رئيس الفرع[1]، «وجودكم [يعني الأجهزة الأمنية] في هذا البلد خطأ، وعليكم الرحيل، أنت ومن معك، وأن يكون المرجع للمواطن الدستور والمؤسسات لا شلة من اللصوص وقطاع الطرق!» وقف العميد مذهولاً حيال هذا التطاول غير المسبوق، ثم انفجر: «والله، سأسلخ جلدك يا كلب!» لكن السجين السابق كان قد تحرّر من الخوف: «لا أخاف منك ولا ممن وراءك، لأنني تعودت على التعذيب في سجن تدمر، ولم يبقَ لكم إلا أن تصفوني جسدياً، وهذا أيضاً لا يخيفني»! ويبدو أنه أسقط في يد الضابط، فقد وقف يحملق في آ. قبل أن يلتفت إلى ضابط صغير الرتبة، ويسأله: «ألا ترى

---

1 علي محسن.

معي أن هذا الواقف أمامي مجنون؟!» رد الآخر: «نعم يا سيدي إنه مجنون!» ولا ريب أنهما كانا على حق. فليس غير المجنون يتحدّى سلطة قادرة على سحقه كأنه صرصور، دون أن تخشى مساءلة من أحد. كان العميد صريحاً كفاية ليعترف للسجين الأعزل: «أتعرف؟ لقد مكثت في هذه المحافظة مدة عشرين عاماً، و لم يتجرأ ابن امرأة أن يتكلم معي بالطريقة التي تتكلم بها أنت!» ووسط حيرته، رفع يده ليضرب آ.، لكنه أسبلها ثانية. و لم يعرف ما يفعل غير أن يطرد آ.، ويتوعده: «سنعرف كيف نربيك يا ..». لكن آ. رد متحدياً لن تراني إلا إذا اعتقلتني. و لم يلبث أن ترك مدينته في أقصى الشمال الشرقي، وأتى إلى دمشق.

هناك عمل لمدة 8 شهور عند شخص، يقول آ. إنه خدعه و لم يمنحه أجره رغم أنه هو الذي عرض عليه العمل، ودفعه إلى المجيء إلى دمشق، واستئجار بيت فيها بـ5000 آلاف ليرة شهرياً. حين ضاقت به السبل، واستجابة لنصيحة من أخيه، سافر إلى الأردن المجاور لسورية، ولجأ إلى مفوضية الأمم المتحدة فيها. وهناك أنفق معظم المبلغ الذي تلقاه معونةً من أهله، فيما اكتفت المفوضية بحمايته من التسفير المحتمل على يد السلطات الأردنية (بسبب إقامته غير الشرعية) وبتمويل تعلمه للغة الإنكليزية. كان آ. قد أصيب بارتفاع ضغط الدم في سجن تدمر «نتيجة التعذيب والخوف اليومي المتواصل»، لكن الإصابة تفاقمت في الأردن، حيث تخلى أخوه عنه أيضاً، رغم أنه هو الذي اقترح عليه الذهاب إلى عمان، وكان في وحدته هناك يلقى المؤازرة المعنوية و، إلى حد ما، المادية من شقيقته فقط.

بعد 21 شهراً مرهقة جداً في الأردن، كتب خلالها بضع مقالات

في صحف أردنية دون أن ينال عليها أجراً، تمكن من السفر إلى السويد التي كان قد هاجر إليها أغلب أفراد أسرته، حيث حصل على اللجوء السياسي.

مثل أكثر اللاجئين في البلدان الغربية، يقول آ: «أعيش على الضمان الاجتماعي. يدفعون أجرة البيت والطبابة والكهرباء، ويعطونني مبلغ 3360 كرون سويدي. أدفع منها تلفوناً عادياً 300 كرون وهاتفاً خلوياً 350 كرون، وإنترنت 220 كرون، وطعاماً بمبلغ 1000 كرون، والباقي أصرفه على اللبس والسفر. المبلغ يجعلني أعيش بشكل مقبول. أما السويدي فلا يكفيه هذا المبلغ». ويعلّق: «المشكلة أني أشعر بالخجل من ذلك، فهي في نظر السويدي أشبه بالشحاذة المنظمة، لهذا سأبحث عن عمل حتى آكل من عرق جبيني».

في السويد بدأ آ. يؤلف كتاباً يجمع بين الرواية والمذكرات عن السجن[1]. وقد أخذ إجازة من السلطات السويدية المعنية بأمره لمدة عام لينهي الكتاب، وعليه بعد ذلك أن يعود إلى المدرسة أو يبحث عن عمل يعتاش منه. ولا يزال يشكو من ارتفاع ضغط الدم في السويد، رغم الأدوية التي يتناولها يومياً.

يتكتم آ. على علاقته بالمرأة. يفضل القول إنه لا يعاني من أي مشكلة مع النساء منذ خروجه من السجن إلى الآن[2].

ف. خ

كانت ف. في الرابعة والعشرين عام 1987 حين اعتقلت وزوجها

---

1 هو آرام كره بيت، مؤلف كتاب **الرحيل إلى المجهول**...، سبقت الإحالة إليه.

2 في ربيع ٢٠١٠ تزوّج آ. امرأة لبنانية مسلمة، تعرف إليها عبر الانترنت.

لانتمائهما إلى حزب العمل الشيوعي. أمضت أربع سنوات، وخرجت «غير مكتملة السعادة»، كما تقول، بسبب بقاء زوجها في السجن لوقت لم يكن ممكناً تقديره. فحين أفرج عنها في نهاية 1991، لم يكن المعتقلون الباقون قد أحيلوا إلى محكمة أمن الدولة. لن يجري ذلك إلا في نيسان 1992.

عادت ف. لعملها معلمة، وأخذت تعويضات عن رواتبها لسنوات اعتقالها الأربع، وبمساعدة من أهل زوجها اشترت منزلاً صغيراً ليسهم معها في انتظار الزوج الغائب، حسب تعبيرها، وليحقق لها نوعاً من الأمان والاستقرار.

وقد رفضت مراراً الاستجابة لاستدعاءات أجهزة الأمن، ومنعتهم من دخول بيتها. طلبت منهم أن يروها في بيت والدها، وهو ما حصل عدة مرات، قبل أن يتوقفوا.

كانت ف. تزور زوجها ب. ج كل شهر في سجنه. «كنت مرة أعود سعيدة وأمضي شهراً كاملاً منتعشة»، ومرة «أعود حزينة بسبب سوء تواصل بيننا، أو لنحول بدا عليه، أو لأن زيارتي إليه تزامنت مع تحويله إلى المشفى». كان ب. يعالج من حُصيّات كلوية ومن ارتفاع ضغط الدم. خلال السنوات الأربع ونصف التي انقضت قبل أن يفرج عن زوجها، تلقت ف. دعماً وتفهّماً وعوناً من أهلها. وكان الزوج «رائعاً وإيجابياً ومتعاوناً وهو داخل السجن، سهّل عليّ التعامل مع أية مشكلات كان يمكن أن تحدث مع عائلته»، التي تقول ف. إن تعاملها معها كان جيداً.

حين خرج زوجها عام 1996 كانت ف. تعتقد أنه ما دامت سجنت هي ذاتها فإنهما سيتفاهمان دون صعوبة وينجحان في تجاوز أي عائق

بينهما. لكن الأمر لم يكن كذلك.

«ما حدث»، تقول، «أني كنت بحاجة للتعويض عن سنوات الانتظار والغربة، وهو بحاجة للملمة نفسه والبحث عن عمل بعد أن جرّد من حقوقه المدنية وفصل من عمله» (قبل اعتقاله، كان ب. يعمل مهندساً في إحدى شركات القطاع الحكومي). وسرعان ما غدا البحث عن عمل شغله الشاغل دون جدوى. وسرعان ما بدأت متاعب العمل تستهلك قواهما معاً. كان ب. بحاجة إلى الاسترخاء، لكنه لم يكن قادراً على الاسترخاء دون عمل. أخذت علاقتهما تتوتر. وتشخص ف. «الأزمة» بينهما بأنها «أزمة تواصل»، فقد كان «كل منا ينتظر أن يرمي تعبه عنه». «بعد هذا الزمن الطويل، كل منا ينتظر الحب، يبحث عن حبه القديم، ويريد أن نعيشه بقوة». كانت ف. في الحادية والعشرين و ب. في السابعة والعشرين حين تزوجا دون رضى والدها بعد حب جامح. «كنا متعبين، فأخذت الهوة تكبر بيننا، إلى أن وصلنا إلى حافة الطلاق». فاقم من ذلك أن ف. خسرت جنيناً في الشهر الثالث من الحمل به. هنا، تقول، «أعلنت استسلامي ورغبت في الخروج من حياته. فهذا ليس زوجي الذي انتظرته». ويشرح الزوج الأمر بالقول إن ف. كانت بحاجة إلى كتف تستند إليها، «وللأسف لم أكن تلك الكتف. كنت أيضاً متعباً، وبحاجة لوقت لأستعيد شيئاً من شخصيتي وكياني بالعمل والاندماج بالمجتمع، فأدى ذلك إلى شيء من الإحباط لديها، وإلى إحساس مني بضغطها الشديد عليّ، فحصل ما حصل من تباعد كاد أن يؤدي إلى الطلاق».

يبدو أن هذا الذروة من «الأزمة»، وابتعادهما عن بعضهما طوال أسبوعين، أسهما في «تفريغ الضغوط» التي عاشاها، حسب ف.، و لم

يلبث الحب القديم أن أخذ يستيقظ، وقرر الطرفان، بتدخل محمود من أسرتيهما، إتاحة فرصة أخرى لنفسيهما. كان عام كامل قد انقضى على خروج ب. من السجن.

في تلك الأثناء حصل ب. على عمل جيد. لكن فرحة العمل والانفراج لم تلبث أن تعكرت بفصل ف. من عملها في التعليم (شباط 1997) دون سبب إلا سابقة اعتقالها. تبيّن في ما بعد أنها مفصولة منذ قرابة عام ونصف، وأنها لم تبلّغ قرار فصلها نتيجة خطأ إداري. لكنها هي التي ستدفع ثمن الخطأ. فقد أجبرت على دفع أجورها خلال العام ونصف العام ذاك. وهكذا أعادت «المواطنة» ف. خ لحكومة بلدها 66 ألف ليرة سورية! تقول ف. «لم يكن يحق لي مراجعة أي كان أو الاعتراض أو حتى فهم سبب الفصل»[1]. حيال هذا الظلم «الأقسى والأصعب» فكرت ف. في الهجرة من البلاد. لكن علاقتها التي تحسّنت بثبات مع زوجها ساعدتها على الاحتمال. ظلت عاطلة خمس سنوات قبل أن تحصل على عمل كمعلمة أطفال في مدرسة غير حكومية. تقول: «عوّضني هذا العمل عن الظلم الذي أصابني، والجنين الذي فقدته، إضافة إلى تحسن مستوانا المعيشي». وحينها فقط «توقفت عن الصراع مع الأطباء في محاولة لإنجاب طفل».

اليوم تتواصل ف. مع زميلاتها في السجن. لقد ابتعدت عن النشاط السياسي وتملكها إحساس بلا جدواه، لكنها تشعر بأنها يمكن أن تعمل في مجالات تخص حقوق الطفل والمرأة وأسر المعتقلين.

بعد عشر سنوات من خروج زوجها من السجن، تقول ف. لقد

1 ربحت ف. دعوى إدارية على وزارة التربية في مطلع صيف 2006، واستعادت رواتبها بعد أكثر من تسع سنوات على فصلها.

«خسرت ما خسرت، ولكني ربحت أحلى زوج ونفسي». مع ذلك، «أحياناً أسائل نفسي لماذا يزورني حزن عميق يوجع قلبي».

رغم علاقتهما الممتازة الآن، شكرتني ف. وزوجها لأنني أسهمت في كشف غطاء عن أشياء لم يقولاها لبعضهما[1].

ح. ن

قضى ح. ن 15 عاماً في السجن بين عامي 1986 و2001، بتهمة الانتساب لحزب البعث الموالي للعراق. كان في الثالثة والعشرين وقت اعتقاله، وخرج وهو في الثامنة والثلاثين. أحيل إلى محكمة أمن الدولة عام 1992 ونال حكماً بـ15 عاماً. السنوات الست الأخيرة منها تقريباً في سجن تدمر. وقد كانت «الأسوأ والأقسى والأكثر مرارة» في السنوات الخمس عشرة. وقد أفرج عنه في تشرين الثاني 2001. وبالطبع لم يتلق أية زيارة من أهله خلال تلك السنوات الست.

«في طريقي إلى حلب»، يقول ح. متكلماً على الساعات التالية للإفراج عنه، «كان السؤال الذي يؤرقني: هل سأجد والدتي على قيد الحياة أم لا؟» بعد لحظات من وصوله في السادسة صباحاً من يوم الأربعاء 14 تشرين الثاني 2001 علم أن والدته كانت قد توفيت قبل ثلاث سنوات.

أمضى الأسبوع الأول يستقبل المهنئين والزوار، محاولاً الابتسام ومتظاهراً بالدماثة. كانت سنوات السجن الطوال والقاسية قد عوّدته على التحمّل وابتلاع غصات قلبه.

1 تتوفر لديّ مؤشرات كثيرة على أن أزواجاً كثيرين، وكذلك آباء وأبناء، لم يعرفوا، بكل بساطة، كيف يتكلمون بعضهم مع بعض، و لم يشرح أحدهم للآخر ما يريد أو ما يشكو منه.

في عام 2002 أعاد تسجيله في الجامعة التي كان طالباً في سنته الثالثة من دراسة الأدب العربي فيها. وفي 2003 نال ح.، الشاعر المتفوّق في آداب العربية، شهادته الجامعية. وفي صيف العام ذاته تزوّج. جاء زواجه وسط مصاعب ومشكلات عائلية مع بعض أشقائه، ما ترك آثاراً سلبية عميقة على وضعه المعيشي والنفسي. ترفع ح. عن التحدث عن تفاصيل تلك المشكلات، لكنه يقر بأنها ما تزال ترافقه حتى الآن (شباط 2006). كان قد بقي عامين بلا عمل، لكنه امتنع عن طلب العون ممن استولوا على حقوقه.

يرفض ح. لوم أحد غير السلطات، ويعتقد أن «ما يواجهه المعتقل السياسي من صعوبات خارج السجن، تتمثل بحالات التضييق والمساءلة وحجب فرص العمل، إنما هي استمرار للاعتقال، بطريقة أخرى، أي خروج من سجن صغير إلى آخر كبير».

في ربيع 2004 تحسنت حاله قليلاً، فأقدم على ما كان يحلم به دوماً: «طباعة مجموعة شعرية ضمت معظم القصائد التي كتبتها في المعتقل» على حسابه. كان قد نشر ديوانه الأول قبل اعتقاله بشهور. وهو لا يستطيع إخفاء حسرته العميقة على ما ضاع من قصائد وكتابات داخل سجني المسلمية وعدرا بسبب المصادرات الأمنية والتفتيش المتكرر.

في صيف 2005 تقدم ح. لامتحان مسابقة انتقاء مدرّسين، كانت أعلنت عنها وزارة التربية، ونجح في الامتحانين الشفهي والتحريري، وكان اسمه ضمن من قبلوا، وصدر قرارٍ بتعيينهم. وحين حاول استكمال أوراقه، طلب منه خلاصة سِجلٍ عدلي (وثيقة «لا حكم عليه»)، لكنه بالطبع كان محكوماً ومحروماً من حقوقه المدنية حتى عام 2016. وهو يجزم بأن الجهات الأمنية لم تحجب عنه موافقتها الأمنية

المحتومة على أي وظيفة «عند الدولة»، كما يقول السوريون عادة، إلا لأنها تعلم أنه محكوم ومجرد من حقوق المدنية، وأن ذلك يكفي كي لا ينال الوظيفة.

بعد أربع سنوات من خروجه من السجن أصبح ح. أباً لطفلين، يحاول تربيتهما وإعالتهما بإعطاء دروس خصوصية، تؤمن له دخلاً غير منتظم. واليوم تراوده رغبة عارمة للعمل في الشأن الثقافي ومتابعة نشاطه الأدبي، «لكن المؤسسات الثقافية في سورية موبوءة يقوم باغتصابها عدد من المنتفعين».

لا يتعرّض ح. لمضايقات أمنية في بلدته الصغيرة شمال سورية. وربما يكون لتحلل التنظيم الذي كان ينتمي له ضلع في كف الإزعاجات الأمنية عنه.

المعتقلون السابقون الجدد

ينطبق ما سبق على من اعتقلوا أثناء عقد الثمانينيات الحزين، والذين أفرج عنهم في عام 1991 وما بعد. معتقلو عهد ما بعد 2000 صنفان: نشطاء «علمانيون» مثل سجناء «ربيع دمشق» العشرة الذين اعتقلوا في أيلول 2001، ولم يبق منهم اليوم سجيناً غير الدكتور عارف دليلة الذي نال حكماً بعشر سنوات ينتهي عام 2011[1]. عدا هؤلاء، ربما اعتقل أكثر من عشرة «علمانيين» آخرين وأفرج عن معظمهم بعد شهور في السجن[2]. الصنف الثاني هم مجموعات إسلامية صغيرة، غير منظمة في

---

1 أفرج عنه عام 2008 بعد سبع سنوات حبساً، وذلك لأسباب صحية.

2 أشرت قبلاً إلى اعتقالات جرت بعد كتابة المقال: 7 طلاب جامعيين بتهمة تشكيل منظمة طلابية سرية، علي العبد الله وابنه محمد بتهمة الاعتداء على محكمة أمن

كثير من الأحيان. يتعلق الأمر بمئات أو حتى ألوف، حسب تقديرات نشطاء حقوقيين. يحول دون تقدير قريب موثوق لعددهم تكتم أهاليهم الذين يخشون أن ينعكس اهتمام الإعلام والمنظمات الحقوقية بمصير أبنائهم سلباً عليهم، وبالطبع «سرية» السلطة على مألوف عادة النظم «الشمولية»[1]. ينال هؤلاء أحكاماً تتراوح بين عامين وخمسة أعوام عادة، لكن بعضهم حوكموا أمام محاكم ميدانية ونالوا 15–10 عاماً. معظم المفرج عنهم في عمر حول الخامسة والعشرين، معنوياتهم على العموم مرتفعة بعد الإفراج عنهم، ولا ريب في أن لذلك علاقة بكون قضيتهم «صاعدة» عالمياً في اعتقادهم. يميزهم ما كان يميز الشيوعيين قبل بضعة عقود: انفصال عوالمهم عن عوالم آبائهم الذي قد يصل في بعض الحالات إلى تكفير الابن لأبيه. آباؤهم أكثر بساطة وأبعد كثيراً عن التشدد الديني والسياسي. الجامعيون منهم يعودون إلى الجامعة، ونسبة لافتة منهم تشتغل في أعمال يدوية تتطلب جهدا عضليا. يراجع المفرج عنهم الأجهزة مرة كل شهر. وهم يختلفون عن المعتقلين الإسلاميين في الثمانينيات بأنهم من مراتب اجتماعية أدنى، فقيرة جداً في الغالب، ومن مناطق ريفية غالباً أيضاً.

الدولة...، معتقلو إعلان دمشق بيروت العشرة الذين بقي منهم المحامي أنور البني والكاتب ميشيل كيلو، إضافة إلى محمود عيسى الذي أعيد اعتقاله بعد أسبوع من الإفراج عنه في تشرين الأول 2006، فائق المير، علي البرازي... إضافة أيضا إلى اعتقالات في صفوف ائتلاف «إعلان دمشق» في بين آخر 2007 ومطلع 2008. وهذا فضلا عن اعتقال ناشطين أكراد بين حين وآخر.

1 اعتقل في طرطوس طالب جامعي في عام 2007 لمدة 3 أشهر وتعرض لتعذيب فظيع لأنه على علاقة عاطفية بزميلته، ابنة معتقل سابق وحالي. وطولب أثناء التحقيق معه بمعلومات عن أسرة الفتاة وعن أبيها وأصدقائه!

خاتمة

في مطلع خريف 2005 بادرنا، مجموعة من معتقلين سابقين وناشطين حقوقيين، إلى وضع استمارة بعنوان «ذاكرة»، تطلب من المعتقلين السابقين تسجيل معلومات أساسية عن سجنهم وما بعده. تساءلت استمارة «ذاكرة» عن المدّة التي قضاها المعتقلون السابقون في السجن، وعن أعمارهم وقت الاعتقال، وعند الإفراج، وعن عملهم، وحياتهم الأسرية، وأوضاعهم الصحية، وتعامل أجهزة الأمن معهم، وحقوقهم المدنية، وحيازتهم أو عدمها لجواز سفر، وما إلى ذلك. وفي ترويسة الاستمارة قيل إن الهدف منها هو تحرير الذاكرة الوطنية من وزر ثقيل، ورواية التجربة من أجل أن لا تتكرر مجدّداً.

كان تجاوب المعنيين بطيئاً ومحدوداً بصورة مؤلمة. وربما يمتزج في هذا الموقف شعور منتشر بعدم الجدوى، وخشية من عواقب أمنية محتملة لنشاط مستقل يقترب من موضوع خطير، عمل النظام كل ما يستطيع لطمسه: الذاكرة. وربما هناك عنصر من عدم الثقة بالأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان التي «أحرقت» سمعتها بسرعة، نتيجة للتنافس غير المشرّف بين المجموعات القائمة ولملاحظات وفيرة على السلوك، الشخصي والعام، لرؤسائها وبعض أعضائها. وإلى ذلك، يضاف التسييس أو «التحزيب» المألوف للأنشطة العامة المعارضة في سورية. إن استخدام تجربة عامة لأغراض حزبية ضيقة ينعكس لدى البعض عدم تعاون، ولدى البعض نفوراً من العمل العام.

والحال أنه لا غنى عن جهود توثيقية كبيرة ومكثفة، ومادة وثائقية ضخمة، من أجل أن يمكن الكلام على عوالم السجن وعوالم ما بعد

السجن في سورية بدرجة من الجدية. لدينا حجم تجربة هائل، لكنه صامت. إذا تكلمت فإنها ستعطي السوريين وعيا أكبر بشرطهم، وتعرّفاً أغنى إلى أنفسهم. وربما تكون أشبه بشهرزاد التي تروي حكاية لا تنتهي، مؤجلة الموت يوماً بعد يوم. إن رواية حكاية السجن في سورية، مهما أمكنها أن تكون مؤلمة، أقل إيلاماً من بقائها حبيسة الصدور، تسمّم قلوب أصحابها بالحقد والضغينة، وقد تنفجر بصورة بركانية مدمرة إذا ترققت، لسبب ما، طبقات الكبت السياسي فوقها.

شباط 2006

عن «مثقفي السجن» بالأحرى،
لا عن سجن المثقفين

عند التفكير في السجن كشرط محتمل للمثقف، قد يتخيّل المرء وضع مثقفين مستقلين، يعملون في شروط من التضييق على حريتهم، وهم مهدّدون بالاعتقال والحبس إن تخطوا «الخطوط الحمراء» لنظام استبدادي. وقد يتداعى إلى الذهن مصير مثقفين روس أو أوروبيين شرقيين أيام الشيوعية، وأسماء مثل سولجنتسين الروسي وفاكلاف هافل التشيكي. يتعلق الأمر بمثقفين معروفين أو مكرّسين، بادروا إلى فعل أو قول ما تعتبره السلطات تحدّياً لها، فسيقوا إلى السجن عقاباً لهم وردعاً لغيرهم. الثقافة هنا تسبق السجن الذي يأتي جزاءً على تعدّيها حدودها وحشر أنفها في ما لا ينبغي من الشؤون العامة.

في التجربة السورية، أشيَعُ أن تأتي الثقافة بعد السجن: يُعتقَل شبان مجهولون لمدد طويلة، فيخرج بعضهم منه مترجمين أو كتاباً أو أدباء. ولكوني واحداً من هؤلاء، فقد ذهب تفكيري إلى «مثقفي السجن» لا إلى سجن المثقفين عندما اقتُرحت عليّ هذه المساهمة[1].

1 بمبادرة من عباس بيضون ضمن ملف في «السفير الثقافي»، 2008/1/1.

بلى، حصل أن اعتقل مثقفون في سورية، لكن ليس لأنهم استندوا إلى رصيدهم الثقافي للاعتراض على سياسات عامة، الأمر الذي ندر أن فعله مثقفون سوريون مكرّسون للأسف، بل لأنهم كانوا مقربين من أو منخرطين في تنظيمات سياسية معارضة. إلى ذلك، فإن مثقفي السجن السوريين هم المهدّدون اليوم بالسجن أكثر من غيرهم، كما سنقول لاحقاً.

* * *

لعله يتعين «شكر» كل من نظام الرئيس حافظ الأسد وتداعي الشيوعية على ولادة عدد من المثقفين السوريين من سجون بلادهم. لقد التقت ثلاثة ظروف لتثمر هذه الظاهرة اللافتة. أولها أن ما يقارب ألفاً من المعارضين اليساريين، معظمهم من الشبان، قضوا سنوات طوالاً في السجن، ومئات منهم حول عشر سنوات للواحد. ثانيها أنه تسنّت لكثيرين بينهم في السجون ظروف تتيح «ترويض السجن» بقراءة الكتب وتعلم لغات أجنبية. وثالثها أن الأيديولوجية التي سندت نضالهم ضد النظام، الشيوعية، تداعت وهم في السجن، الأمر الذي ربما كان حافزاً لبعضهم على التفكير المستقل. إنصافاً يلزم القول إنهم من أصول انشقاقية أصلاً، وإن بذرة النقد كانت موجودة عند كثيرين منهم، لعلهم هم بالذات من طال مقامهم أكثر من غيرهم في «ضيافة» النظام. وقد يكون من هؤلاء خاصةً من تسنّى لهم أن يتداركوا إخفاقهم السياسي بشيء من إنجاز ثقافي. أما أولئك الذين رفضوا الإقرار بالإخفاق فقد حافظوا على حصانة غير منقوصة ضد

الثقافة. ولعل هذا ينطبق كذلك على من كانوا مكرّسين سياسياً بيننا أكثر من غيرهم، القيادات الحزبية.

مثقفو السجن، إذاً، هم من «تخرجوا» من السجن مثقفين، قبله كانوا أعضاءً فحسب في أحزابهم، وهم بعده مستقلون في الغالب، لكن بعضهم حزبيون. ثمة بالمقابل مثقفون معتقلون سابقون مثل ميشيل كيلو الذي كان معروفاً قبل اعتقاله الأول في مطلع الثمانينيات.

ومن المفيد التساؤل عما كان يمكن أن تكون حال الثقافة في سورية لو تسنت للمعتقلين الإسلاميين، وهم أكثر من عشرة أضعاف الآخرين مجتمعين، ظروف سجن مقاربة لظروفنا. ليس ثمة ما يدعو إلى الشك في ظني في أنه كان برز بينهم عشرات من مثقفين مرموقين. ماذا يشبه مثقف من خلفية إسلامية تعلم لغة أجنبية أو أكثر وتسنّت له القراءة خلال عشر سنوات أو 15 أو عشرين؟ لا سبيل إلى معرفة ذلك. لكن لا ريب في أن سورية فقدت بحرمانهم من ظروف مماثلة لظروفنا غنى ثقافياً ممكناً، انضاف إلى خسائر إنسانية وسياسية باهظة، لمّا تطو صفحتها بعد.

* * *

أدركت وأنا في السجن، بين عامي 1980 و1996، أنّ عليّ أن أحاول تعويض هذا الاعتقال المديد، قياساً إلى عمري وقت اعتقالي وإلى «الجريمة» التي ارتكبتُ، بشيء في مجال الثقافة. عليّ أن أكون كفوءاً لحبسي، أن أستحقه. لا شيء يُعوَّض بالطبع، سن الشباب خاصة. وما من إنجاز ثقافي هو قطعة غيار صالحة للسنة الحادية والعشرين من

العمر أو الرابعة والعشرين أو الثلاثين. لكن الخيار كان بين تعلم شيء ما في السجن، أو عدم تعلم أي شيء... في السجن أيضاً. ليس غير الثقافة تنقذ السجين.

لكن الثقافة ليست شغلاً و«لا تُطعِم خبزاً»، في سورية على الأقل. خرجت من السجن فاضطررت إلى استئناف حياتي من حيث كان قطعها الاعتقال قبل 16 عاماً. عدت إلى الجامعة في حلب. تصرف أهلي ومحيطي كأن السجن فاصل مزعج طويل، حان وقت طيّ صفحته، والعودة إلى ما قبله. تصرفت أنا كذلك لبعض الوقت. كنت مشوّشاً وغير قادر على الاستقلال بنفسي. طالباً جامعياً من جديد، بدا كأني أحذف السجن من حياتي.

لكني «عدت» إليه بعد أن قطعت شوطاً في الحياة خارجه. خلال نحو أربع سنوات في الجامعة التقطت أنفاسي، وترجمت وكتبت بضعة أشياء، بينها ثلاثة مقالات متعذرة القراءة، نشرت في «السفير» في خريف 1998. متعذرة القراءة لأن أسلوبي كان مجرداً جداً ولديّ مشكلة في التوصيل (لا أزال!). أقول «عدتُ إلى السجن» بأن طويت صفحة الجامعة بعد التخرّج منها، واستأنفت حياتي من حيث كان قطعها إخراجي منه في نهاية عام 1996. كانت سنوات الجامعة وقت إعادة تأهيل نفسي وبدني ضروري، وبناء ثقة جديدة بالنفس. تحولتُ بعدها إلى الإقامة في دمشق وإلى الكتابة. بالنتيجة أمسى السجن، المكان الذي تدرّبت فيه على الكتابة التي أتفرغ لها وأعيش منها اليوم، المرحلة الأكثر عضوية في حياتي.

أذكر هذا المسار لأن ما يماثله ينطبق في ظني على كثير من مثقفي السجن السوريين. عمل بكر صدقي مراقب دوام ليلياً في معمل ستائر،

ترجم خلالها من التركية إلى العربية روايات وقصصاً لأورهان باموق وعزيز نسين وغيرهم؛ وأدار محمد سيد رصاص دكاناً لبيع ألبسة، ونشر في الأثناء كتابين وعشرات المقالات؛ وكان أكرم البني يعطي دروساً خصوصية لطلاب في الإعدادية والثانوية؛ وأتيح لعماد شيحا، الروائي والمترجم والكاتب، الذي قضى نحو 30 عاماً في السجن، أن يعمل في مجال قريب من اهتمامه، محرراً في دار نشر محلية... ولا يزال أكثر مثقفي السجن يمارسون عملاً «حقيقياً» يدر عليهم دخلاً، وإلى جانبه نشاطهم الثقافي. والفضل لصحف وناشرين عرب، في لبنان والمهجر، في تمكيننا من منابر للنشر وتحقيق دخل ما من الكتابة.

* * *

ثابر أكثر مثقفي السجن السوريين على انحيازاتهم المعارضة للنظام، وإن على أسس فكرية مغايرة في الغالب. هذا يجعلهم مهدّدين بالاعتقال ثانية. ومن بين الأسماء المعروفة من الكتاب السوريين الذين كانوا معتقلين سابقين لا يكاد يكون هناك أحد منهم لم يتعرّض لتوقيف قصير أو أطول، أو على الأقل لـ«استدعاءات» أمنية تتصل بأنشطتهم العامة. في أيار 2006 عاد ميشيل كيلو إلى السجن الذي كان قضى فيه أزيد من عامين في مطلع ثمانينيات القرن العشرين. ويشاركه المقام المترجم محمود عيسى الذي سبق أن قضى ثماني سنوات في تسعينيات القرن نفسه. وهما، ومعهما المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان أنور البني؛ شركاء في التوقيع على إعلان بيروت –

دمشق/ دمشق – بيروت[1]. وفي صباح اليوم العالمي لحقوق الإنسان، العاشر من كانون الأول من هذا العام الآفل، 2007، اعتقل مجدداً أكرم البني، الكاتب والناشط السياسي الذي سبق أن قضى نحو 16 عاماً سجيناً على دفعتين. ولحقه بعد قليل علي العبد الله، الذي يُعتقل للمرة الرابعة بعد اعتقال أول في التسعينيات لأزيد من عام، ثم اعتقالين قصيرين نسبياً، خمسة أشهر كل مرة، في عامي 2004 و2006.

ويبدو اليوم أن مثقفين معتقلين سابقين، بعضهم مثقفو سجن، هم الأكثر تعرّضاً للاعتقال في سورية. فميشيل كيلو اعتقل هذه المرة لشأن أوثق اتصالاً بصفته مثقفاً، مهتماً بالشأن العام في بلده ومحيطه العربي. ومثل ذلك ينطبق على محمود عيسى. ولعله ينطبق بصورة ما على أكرم البني وعلي العبد الله. فرغم انخراط كليهما في عمل المعارضة، أكرم في أمانة سر المجلس الوطني لإعلان دمشق وعلي في أمانته العامة، فإنهما مستقلان. والحال أن قلة من المثقفين يشاركون في أنشطة المعارضة اليوم كأعضاء حزبيين. وهذا الجمع الغالب بين استقلال المثقف والإيجابية حيال العمل العام تطوّر ثمين في سورية، أسهم مثقفو سجن ومثقفون معتقلون سابقاً بالقسط الأبرز فيه.

هل من فروق بين مثقفين تكوّنوا في السجن والمثقفين الآخرين؟ ربما يكون دافع الإنجاز وتدارك شيء مما فات قوياً عند مثقفي السجن. لكن هل يظهر هؤلاء تمايزاً بخصوص اهتماماتهم الثقافية والقيم التي ينحازون إليها؟ هل لقيم الحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان

1 صدر الإعلان الذي يقترح أسساً جديدة غير هيمنية للعلاقات السورية اللبنانية في آب ٢٠٠٧، ووقع عليه مثقفون سوريون ولبنانيون. وهو متاح على هذا الرابط:
http://www.psp.org.lb/Default.aspx?tabid=156&articleType=ArticleView&articleId=3397

حضور في تفكيرهم أكثر من غيرهم؟ الواقع أن هذه القيم كانت كثيفة الحضور في العمل العام المعارض والمستقل في سورية منذ مطلع القرن الحالي الذي وافق انتقال السلطة من الأسد الأب إلى الأسد الابن، والإفراج عمن كان بقي في السجن من المعتقلين اليساريين. كثيفة إلى درجة تبرّر الشكوى من التفكير في السياسة والشأن العام بلغة حقوقية وأخلاقية.

يحضر من جهة أخرى تفكير في السياسة بلغة سياسوية، متمركزة بإفراط حول مسألة السلطة. وكلا الأمرين، الانشغال بمسألة السلطة والمقاربة الحقوقية، متصلان بلا ريب بكثرة عدد المعتقلين السياسيين بين المشتغلين في الشأن العام.

إلى ذلك فإن اهتمام مثقفي السجن منصب اليوم أكثر على القضايا الفكرية والسياسية، بينما كانت الثقافة الأدبية هي الأقوى حضوراً بينهم قبل السجن (على تفاوت بلا شك). الواقع أن نشاط المعارض اليساري النمطي في سورية لم يكن سياسياً يتمحور حول الممكن، ولا أخلاقياً يدور حول الواجب، بل هو جمالي منجذب إلى مثال للانسجام. وفي السياسة الجميلة هذه تحتل صورة المعتقل السياسي مكاناً متألقاً إلى حد أنها كانت حلم البعض منا. لم يكن ثمة مذهب جمالي شيوعي يُعتدُّ به، كانت الشيوعية مثالاً جمالياً؛ ولم تكن «الواقعية الاشتراكية» وصفة للفن وحده، بل وللحياة والنضال. كان المناضل بطل رواية محتملاً. والثقافة الأدبية والفنية، الرواية والشعر والسينما والأغنية الملتزمة...، هي ألزم ما كان يلزم من أجل النضال، أما «السياسة» فشيء يزدريه أولئك المناضلون السياسيون الذين كنّاهم.

تبخرت تلك الثقافة في السجن. قليل بيننا اليوم يجتذبهم الأدب،

بينما الترجمة والمقالة تحظيان بالنصيب الأكبر من كتابة مثقفي السجن السوريين. لذلك علاقة بلا ريب بدخل يحتاجه رجال كانوا في نحو الأربعين من أعمارهم حين وجدوا أنفسه مضطرين إلى إعالة أنفسهم. فالترجمة والمقالة تدران دخلاً عاجلاً، لا يتوقع مثله من الشعر أو القصة أو الرواية لأمثالنا.

فيما عدا ذلك ثمة بالطبع الكتابة عن السجن ذاته. ولوفرة عدد «أصحاب العلاقة» من الكتاب لم يكد يكتب أحد غيرهم عن السجن في السنوات الأخيرة. بيد أن ما كتب عن السجن حتى اليوم، وهو قليل قياساً إلى حجم التجربة، لا يزال مشدوداً إلى الإدانة والفضح والتشهير، ولما ننجح في جعل السجن الذي تثقف أكثرنا فيه موضوعاً ثقافياً. ربما لأن هذا يقتضي «احتراماً» للسجن لا تمكننا من إبدائه الشروط السياسية والأمنية والقانونية الراهنة في البلد.

1/1/2008

المعتقل اليساري السابق كبرجوازي

اعتقل في ثمانينيات القرن العشرين مئات الشيوعيين المعارضين للنظام في سورية، وأفرج عن أكثرهم في عقد التسعينيات. تعرّضوا للتحقيق والتعذيب أول اعتقالهم، وقضى كثيرون منهم وقتاً ما في سجن تدمر السيّئ الصيت. وكانت ظروفهم قاسية على العموم حتى النصف الثاني من الثمانينيات أو قريباً من أواخرها. لكنها مع ذلك لا تقاس بالظروف التي عرفها الإسلاميون. من لم يُقضَ عليه في التحقيق من هؤلاء، أو لم يُعدَم بعده، أو يمت في سجن تدمر، قضى كل حبسته في «السجن المطلق» ذاك، مساكناً للخوف والارتعاد، ومحروماً من زيارة أسرته ومن المال ومن وسائل التعلم. خلافاً لذلك، كانت الزيارة شيئاً عادياً للمعتقلين الشيوعيين، يحصل أن تتأخر للبعض شهوراً أو أكثر، لكن لم يقض أحد منا سنوات حبسه دون زيارة. وبعد وقت متفاوت، كانت تتحقق مطالبنا، وأكثرنا طلاب جامعيون أو متخرجون أو مهنيون ذوو تأهيل عال نسبياً، بالحصول على كتب ومعاجم ووسائل تعلم. بعد عام ونصف سمح لنزلاء «سجن حلب المركزي» الشيوعيين، وكنت منهم، بإدخال الكتب

وتعلم اللغات الأجنبية، لكن لن تتوفر لدينا أقلام حتى بعد 8 سنوات.

بالنتيجة تسنّت لكثيرين بيننا أدوات لتقييد وحش السجن، ولتعلم شيء ما قد ينتفعون به في حياتهم بعد الخروج منه. وقد قضى مئات منا ما متوسطه عشر سنوات في السجن. والعشرات منهم اليوم يعيشون مما تعلموا فيه: يترجمون عن لغات أجنبية، أو يكتبون في الصحف.

بعد عام 2000، وفي فترة الانفراج القصيرة التي أتيحت للنشاط العام في سورية، ظهر هؤلاء السجناء السابقون إلى المجال العام. نشط بعضهم في جمعيات لحقوق الإنسان، وغيرهم في إطار غير ذي هوية أيديولوجية وتنظيمية محددة هو «لجان إحياء المجتمع المدني»، وآخرون كمساهمين في المنتديات حضوراً ونقاشاً، وربما إلقاء محاضرات، فضلاً عن مساهمات كتابية في صحف عربية.

وهكذا دخلت أسماء عشرات من السجناء اليساريين السابقين التداول العام. وتبيّن أن صفتهم كمعتقلين سابقين تمكنهم من «رأسمال رمزي» مهم لا يقاس بسنوات الاعتقال وحدها، وإنما يتجاوز إلى ما كانوا تعلموا من مهارات في السجن، ولا يغِلُّ «مرابح» رمزية إلا إن تولى حائزو الرأسمال ذاك دوراً في الحقل العام. هذه هي «المخاطرة الاستثمارية» التي قد تقود مجدداً إلى السجن، كما وقع للعديد من السجناء اليساريين السابقين.

إن السجين اليساري السابق الذي ظهر إلى الوجود في عام 2000 أو بعده بقليل يراوح عمره عموماً بين 40 و50 عاماً، قضى 10 سنوات في السجن وسطياً، حسن الاطلاع، يملك معارف متنوّعة، وله رأي شخصي في القضايا العامة، المحلية والدولية، يجيد بدرجة ما لغة أجنبية. ولما كان شيوعياً، وكانت الشيوعية عالمية في أفقها العقلي، فإنه

على اطلاع متميّز نسبياً على الثقافة الغربية، أصولها وكبار أعلامها. معرفة ليست اختصاصية، بل قد تكون رثة، لكنها فوق المتوسّط الوطني بكثير. ثم إن الشيوعية التي فتحت وعيه على العالم، فتح له إخفاقها أبواب تفكير أكثر نقدية. لا ننسى أن الشيوعية انهارت حين كان انقضى على أكثرية الشيوعيين المعارضين السوريين في السجن ما بين 4 سنوات وعشر.

ويعيش السجين السياسي اليساري السابق نمط حياة موافقاً لصفته كيساري وسجين سابق، حياة لها علاقة بالثقافة والنشاط العام، زوجته غير محجبة، يشرب خمراً، وقد يعيش في وسط مكوّن بصورة شبه حصرية من نظرائه. وهو حاضر عموماً في ما يتاح من أنشطة عامة ثقافية. وله دور ما في حركة المعارضة السياسية أيضاً.

ومنذ أيام «ربيع دمشق» أخذ يبرز طلب على السجين اليساري السابق من قبل صحافيين ومراكز إعلام أجنبية لقول شيء في الشأن السوري. لم يعد نادراً أن تسمع سجيناً سابقاً يعلق في البي بي سي أو غيرها على جانب من الأوضاع السورية. وبعد قليل صار يشاهَد سجناء سابقون على شاشات الفضائيات العربية، الجزيرة وغيرها. وفي الوقت نفسه كان بعضهم يتلقون دعوات من مجموعات حقوقية أو وسائل إعلامية أو مراكز أبحاث عربية في المهجر أو أجنبية للمساهمة في بعض أنشطتها. فصاروا يسافرون إلى بلدان عربية وأوروبية، أسفاراً ما كانوا يطيقونها مادياً، وما كانت تتاح لهم لولا «رأسمالهم الرمزي».

مجتهد في شغله عموماً، لكنّ دخل السجين اليساري السابق متواضع رغم ذلك. أعلى بلا شك من متوسط الدخل في سورية

(نحو 1500 دولار أميركي سنوياً اليوم، 2007) لكنه ربما لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة أضعافه. إلا أنه «برجوازي» مع ذلك. العنصر الأهم في برجوازيته ليس دخله المادي المتواضع، بل «رأسماله الرمزي» المهم. أذكّر أن هذا يتكوّن من سنوات اعتقال «محترمة»، ومن «معرفة» معقولة، ومن اهتمام راهن بالشأن العام في البلد.

وفي حساب «البرجوازية» هذه نمط حياة منفتح عموماً، مديني ودنيوي، وشبكة علاقات واسعة مع منتمين إلى الطبقة الوسطى. هو بعيد عن طبقة برجوازية الأعمال بسبب أصوله اليسارية وتدنّي دخله، لكنه أضحى بعيداً كذلك عن «الطبقات الشعبية» التي انحدر في الأصل منها، وكان قريباً منها أيام شبابه. أذواقه اليوم وسلوكه وزيّه وتنظيم وقت فراغه وتكوين جسده ومستوى استشفائه أقرب إلى كهول الطبقة الوسطى المهنيين.

لا يملك هؤلاء البرجوازيون الكثير، لكنهم متحكمون على العموم بشروط حياتهم، وأكثر من أي شيء آخر هم حريصون على استقلالهم. استقلالهم عن النظام طبعاً. لكنهم «مستقلون» أيضاً عن الإنتاج المادي، وعن الشرائح الأدنى والأعلى من المجتمع. ولا ريب في أنهم أكثر استقلالاً من مواطنيهم الآخرين عن الطوائف. وشبكة علاقاتهم عابرة للطوائف عموماً. وإن كانوا أقوى ارتباطاً بحركة المعارضة ومشاركة في الشأن العام، فلأن الارتباط هذا تثمير ضروري لبناء هويتهم كمعتقلين سابقين، ومُكوّن لدورهم الاجتماعي اليوم كبرجوازيين. ابتعادهم عن الشأن العام يهدر الرأسمال الذي تعتمد عليه هويتهم البرجوازية. على أن أكثرهم مستقلون تنظيمياً عن المعارضة الحزبية.

والمقارنة بينهم وبين زملاء لهم ابتعدوا عن الشأن العام، أو انتهزوا أول فرصة للخروج من السجن، في صالحهم بالتأكيد. فهم «أغنى»، وأوسع علاقات، وأبعد صيتاً، وأكثر استقلالاً؛ برجوازيون، باختصار. والمفارقة أن وفاءهم لمبادئهم اليسارية أو الديمقراطية، وتحمّلهم آماداً أطول في السجن، هو الذي أثمر تبرجزهم، بينما كان التخلي عنها من قبل آخرين هو مصدر «فقر» رمزي، وبالنتيجة مادي أيضاً، لأن التبرجز الرمزي يجر خدمات وفيرة غير منظورة، في مجال الاستشفاء مثلاً (الأصدقاء الأطباء عديدون، هذا حين لا يعالج هذا البرجوازي المستجد من أمراض أخطر في أوروبا)، وفي تسهيلات متعددة كالحصول على كتب مجانية مثلاً، فضلاً عن الأسفار، هذا بالطبع حين لا يكون ممنوعاً من السفر. يحتاج سجين سابق مبتعد عن الشأن العام إلى دخل أعلى كي يعيش في المستوى نفسه.

ولا ريب في أن الإجماع على مطلب الديمقراطية والحريات في السنوات المنقضية من هذا القرن في أوساط السجناء السياسيين اليساريين السابقين يتصل بشرطهم البرجوازي. وليس سجناء سابقون ظلوا أوفى لعقيدتهم الشيوعية أقل برجوازية بكثير، غير أنهم اختاروا المسلك الأيديولوجي الذي يغل مردوداً أعظمياً لرأسمالهم الرمزي الخاص. فالرساميل الرمزية تختلف في «حجمها»، وفي «ربحيتها»، بعضها سوقه واسعة، ومرونته بالتالي عالية، وبعضها سوقها أضيق وربحيتها محدودة ومرونتها معدومة أو تكاد. إن من لم يتعلم لغة أجنبية، ولم تتسع معرفته إلا قليلاً عما كانت قبل السجن، سيجد أن المثابرة على الشيوعية هي التي تتيح مردوداً أعظمياً لرأسماله الرمزي. وسيميل عموماً إلى النشاط التنظيمي الحزبي، وقد ينخرط في «صراع

طبقي» حاد ضد زملائه الذين حازوا مهارات تتصف بمرونة أكبر. وقد يوصف هؤلاء بـ«الليبراليين» أو «النيوليبراليين» وغير الوطنيين. وفي ذلك بعض المنطق. فبضاعة صاحبنا غير قابلة للتسويق في غير السوق المحلية، وهو «وطني» لذلك.

هنا تكون الأيديولوجية «الفقرائية» والوطنية بالمعني السلبي (أو «الممانع» للكلمة) هي الأنسب لتمييز هوية هذه التنويعة وحماية شبكة علاقاتها وصون رأسمالها الرمزي. إنها الاستثمار الأفضل والأكثر عقلانية لكمّ الرأسمال المتاح ونوعه.

وخلاصة القول إن السجن كان مجال تراكم معرفي وثقافي، وتحصيل «رأسمال رمزي»، ارتفع بمثقفين وناشطين يساريين من منابت متواضعة عموماً إلى مراتب الطبقة الوسطى، البرجوازية، التي كانت عدوهم المعلن. وإن يساريتهم بالذات هي التي أهلتهم لهذا الارتقاء، وسجنهم المديد هو طور «التراكم الأوّلي» لرأسمالهم.

إنها «سخرية التاريخ» من «المادية التاريخية»، لكن ليس بحال من شرح ماركسي نقدي لتشكل فئة اجتماعية صغرى.

يلزم التوضيح هنا أن البرجوازية المحال إليها في المقالة برجوازية «منتجة» و«وطنية»، وليست برجوازية ريعية، إن صح التعبير، ولا مُدوّلة. يتعلق الأمر بمثقفين، كتاب أو مترجمين أو فنانين، يقومون بدور عام ويتعرّضون لأخطار، ويعيشون من عملهم حصراً. بالمقابل، هناك عدد قليل من سجناء سابقين في سورية استفادوا من «ريوع نضالية»، مصدرها منظمات دولية. وقليلون هم من استفادوا من سوابقهم النضالية كي ينضموا إلى نُخَب مُدوّلة، اعتادت الأسفار من عاصمة إلى أخرى والإقامة في فنادق فخمة على حساب منظمات

متنوعة. في فلسطين ومصر ولبنان هناك تخريب هائل على مستوى النخب بفعل هذا الضرب من التدويل الذي تسبّب ببرجزة امتيازية لمثقفين وناشطين ومعتقلين سابقين. هذا محدود في سورية، لا يزال. لكنه موجود. والحدود ليست دوماً واضحة بين تبرجز رمزي منتج مع دخل متوسط، وبين تبرجز ريعي مستفيد من شبكات التدويل ومنافعها. اللافت أن المستفيدين من فرص هذا التبرجز الأخير هم من بين الأدنى كفاءة بين السجناء السابقين على العموم.

يبقى أن أكثر ما قيل في هذا النص ينطبق على كاتب هذه السطور. وقد يكون من المناسب النظر إلى التأملات الواردة هنا من جهة ما كان يسمّيه بيير بورديو، ومنه استعرت مفهوم الرأسمال الرمزي طبعاً، علم الاجتماع الانعكاسي، السوسيولوجيا التي تهتم بتحليل سوسيولوجي للدارس نفسه.

2007

الحبس والاستحباس[1]

كيف تصف الزمن خلف القضبان وعلى أي ساعة يمشي، خصوصاً أنك كنت تمضي وقتك من دون محاكمة، أي إنك كنت معلقاً في الأوهام والساعات ولا تعرف مصيرك؟

بلى. مضت أشهر، ربما عام، قبل أن أدخل في زمن السجن. كنت أقول إن شيئاً حدث منذ شهرين أو العام الماضي بينما هو حدث منذ أكثر من عام، أو منذ عامين. كأن زمن السجن غير محسوب. الزمن المعيش في السجن يمرّ بطيئاً، بينما يبدو الزمن المتُذكر سريعاً. تحسّ أن خمس سنوات أو عشراً انقضت بسرعة... بعد أن تنقضي. أما أثناء انقضائها فهي طويلة وثقيلة الخطى.

وإحدى خصائص تجربة السجن المتصلة بالزمن أن السجين قد يَستحْبِسُ، أي يعيش في السجن كأنه في بيته. فيغدو الزمن حليفه بصورة ما بعد أن كان عدوه الألد. أو تغدو العلاقة بينهما مركبة. تريد أن تخرج الآن قبل الغد، لكنك تحلّ مشكلاتك بصورة مرضيَّة، وتستفيد من وقتك في السجن جيداً، فأنت حرّ فيه بصورة ما. حريتك

1 حوار أجراه مع المؤلف محمد الحجيري ونشر في صحيفة «الجريدة» الكويتية.

تؤلف قلب الزمن، لكنك سجين، والزمن لا يكفّ عن قضم عمرك. استحبستُ في النصف الثاني من الثمانينيات، ثم بلغت أعلى مراحل الاستحباس بعد عام 1991 (كانت والدتي توفيت، وأفرج عن أخوين لي كانا في السجن).

وحين اقتربت سنواتي الخمس عشرة في السجن من انتهائها تملّكني قلق الحرية، والقرارات الصعبة التي تنتظرني. لكن حصل الأسوأ، وهو النقل إلى سجن تدمر حيث الاستحباس ممتنع.

ماذا يعني أن تمضي الجزء الأهم والأجمل من حياتك في السجن، وبماذا تحاول التعويض عن ذلك؟

يعني «أكل هوا». شيء لا يمكن إضفاء قيمة نسبيَّة عليه. خسارة مطلقة. لا تتوافر قطع غيار لعشرينات العمر وست سنوات من ثلاثيناتها. لذلك التعويض غير ممكن. لكن أظن أن عملي الكثيف في السنوات الماضية، بين 2004 وبداية الانتفاضة، هو محاولة تعويض، مخفقة حتماً. فثمة فجوة محفورة في «اللحم» لا تقبل الامتلاء. وفجوة في الخيال، لا تمتلئ بأي شيء حقيقي، ولا بنساء العالم كلهن.

هل حاول النظام استمالتك في السجن؟

ليست الاستمالة هي الكلمة المناسبة. تعرّضت لعدد من عروض الإذعان، تساومني على حريتي مقابل كرامتي، والإفراج عني مقابل التعاون مع المخابرات.

ما هي أكثر اللحظات مرارة في ذاكرتك؟

عدم الإفراج عني بعد أن أنهيت 15 عاماً هي الحكم الذي قضت به

عليّ محكمة أمن الدولة، ثم النقل إلى تدمر لمدة عام تقريباً.

في السجن عادة ما «يتسلى» السجين بصناعة المسابح والتحف والصغيرة وما شابه، أنت في أي اتجاه كنت توظف هذه الأشغال؟ هل كنت تحاول التفنّن، أم عبّرت من خلالها عن مكنوناتك، أم أن اليأس كان المسيطر؟

كنت حالة ميؤوساً منها في هذه المجالات، للأسف. لم أصنع مسابح زيتون، ولا مسابح خرز، ولا تحفاً من أي نوع. حصل أن ساعدت بعض رفاقي في المرحلة الأكثر بدائية وتطلباً للمهارة في صناعة جزادين الخرز. هذا كل شيء.

كان وقتي موزعاً على القراءة حين أتيحت الكتب، وبين مشاهدة التلفزيون حين توافر بعد عام 1986، وبين لعب الورق والنوم.

هل كانت تحضر المرأة في ذهنك وأنت خلف القضبان؟

تحضر فقط؟ قل تجتاح وتحتل وتستوطن. الحرية كانت تعني للسجين الذي هو أنا، وأظن لجميع السجناء الذكور، شيئين: المرأة والحب، وشيئاً خاصاً بكل واحد منا يتعلق بالدراسة أو العمل أو الإنجاز في مجاله. وربما المرأة أكثر إلى درجة أنها تتماهى مع الحرية. ففي النهاية نحن نحب أن ننجز للفوز بالنساء.

وكان محور أحلام يقظتي هو المرأة، المثلى طبعاً، الجامعة تمام صفات النساء وأدوارهن كافة. الأجمل والأرق والأذكى، والأشد فتنة... الأم والصديقة والعشيقة.

هل تعرفت إلى سجينات في حياتك؟

نعم، طبعاً. زوجتي سميرة الخليل سجينة سابقة لأربع سنوات، بين

1987 و1991. لكني لم أكن أعرفها قبل السجن. أعرف عدداً من سجينات سابقات قضين في السجن وقتاً وسطياً أقل مما قضى الرجال، ولم يرين الأسوأ من ظروف السجن على العموم، لكن حياة بعضهن بعد السجن أقسى.

هل كنت مرتبطاً عاطفياً قبل دخولك السجن؟

كنت أخرج من أزمة عاطفية حادة. كانت الحبيبة تركتني، وعانيت من آلام الهجر العاطفي إلى درجة ربما تفوق معاناة من هم في عمري حينها.

بعد الخروج إلى الحرية، هل وجدت أن السجن انعكس على علاقتك بالجنس اللطيف؟

جعلها أشد عسراً. كنت بشوق لا يحدّ للنساء، وجهل لا يحدّ بالنساء. وكنت مثل جميع السجناء السياسيين المزمنين أتوقع مكافأة على شكل نساء يحببنني كثيراً من دون أن يقيّدنني. كنت شخصاً منضبطاً عموماً، فلم أنسق وراء هذا الميل، وبقيت مع المرأة نفسها لمدة عامين ونصف العام. لكن هذه العلاقة فشلت بفعل ضعف أهليتي النفسية والمادية، وحاجة المرأة الخالدة إلى «الأمان».

تحسّن الأمر في ما بعد، وتزوّجت، ولا أظنني زوجاً شديد السوء. لكن أظن أن فكرة زوجتي عني أفضل من فكرتي عن نفسي كزوج.

ما المنامات التي كنت تراها في السجن؟

متنوّعة. منها منام العري الذي لا أزال أراه بين حين وآخر. أجد نفسي شبه عارٍ في مكان عام. ومنها منام الامتحان. رأيت مرات أن

امتحان البكالوريا وشيك وأني لم أحضّر له (كنت نجحت بتفوّق في هذا الامتحان). ومنها أحلام عظيمة. أني في بحر خِضَمٍّ لا حدود له، أظنه المحيط الهادئ. لا أعرف كيف تكون البحار الخضمّ، لكني أشعر أن هذه هي الكلمة المناسبة. الماء الذي يوحي بالعمق والوفرة الهائلة وزرقته غامقة، والمتحرك، كان هو شعوري، وليس الخوف. وأحد أحلامي المعاودة الصعود والنزول الشاق، على قلق، لجبال ومنحدرات. ورأيت مرة حلماً يجمع بين فتاة نحيلة قلقة تلبس فستاناً أزرق، وعفريت صغير يتحرك في كل مكان، ثم يجعل من نفسه مروحة ويدور بسرعة كبيرة حول واحد من عدة أعمدة تسند البهو الذي كنا فيه، ورجل شاب أنيق يوحي شكله بالوقار. آنذاك، وبتأثير قراءات في التحليل النفسي، قدرت أن ثلاثتهم أنا، منظماتي النفسية الثلاث: الأنا والهو والأنا الأعلى. ربما أكون رأيت هذا المنام تحت تأثير تلك القراءات. ورأيت في إحدى الليالي فتاة بفم واسع وشفتين مبرومتين، وثديين صلبين متوسطي الحجم، واسمها فيرا. وهذا اسم تجده في الأدب الروسي، وكنت ألفظه بالياء المكسورة الممدودة، في المنام وللمرة الأولى لفظته لفظاً صحيحاً بالياء المائلة.

لم أكن في السجن، ولا اليوم، أرى منامات عن التعذيب أو كوابيس من أيّ نوع.

هل كتبت في السجن، وهل كنت تملك أدوات الكتابة؟

كتبت بعد عام 1988 حين توافرت لدينا أقلام، علماً أننا حصلنا على بعضها سراً قبل ذلك. كتبت قبلها أموراً لا أهمية لها. بعد ذلك كتبت أموراً لا أهمية لها أيضاً. تطوّرت تدريجاً وبجهد، وأظنني صرت كاتباً

يتحسّن في مطلع التسعينيات. وكانت مواضيع كتابتي القضايا الفكرية والسياسية التي أكتب فيها اليوم. كتبت عن السجن وحياتنا ضمنه، لكنني لم أحب ما كتبته، وتوقفت عنه بعد كتابة بضع صفحات. كنت داخل الحالة، ومفتقراً إلى منظور مناسب لتناولها.

هل كتبت على الجدران؟

في الأيام الأولى للاعتقال، كتبتُ عبارات متحدّية جاهزة على جدران غرفة التوقيف.

بعد خروجك من السجن، هل عدت إلى أدب السجون والمعتقلات؟

ليس بصورة نظامية للأسف. كنت قرأت «شرق المتوسط مرة أخرى» لعبد الرحمن منيف عام 1993 أو 1994 و لم أحبّها في الواقع. كانت أكثر بطولية وأيديولوجية مما يتحمّله سجين قضى أكثر من 10 سنوات في السجن. وقرأت «شرق المتوسط» لمنيف بعيد وفاته، و لم أُطقْها أبداً. وربما هذا ما أثار نفوري من «أدب السجون». كتب زملاء سوريون أموراً عن السجن، أقر أني لم أحب الطابع الحزين لبعضها. الأشياء التي أحبها من سير السجن هي التجارب الشخصية، واللغة المتقشفة في تناولها. لكنني أحببت «القوقعة» لمصطفى خليفة. فهي شهادة خارقة عن سجن تدمر، وأفضل ما كتب عن السجون السورية.

هل لجأت إلى الكتابة تعويضاً عن أيام السجن؟

ربما. الكاتب هو الدور الذي اجتذبني منذ وقت مبكر في السجن. كنت أشعر بالانتماء إلى عالم مكوّن من كتّاب ومن كلمات، أكثر بكثير من عالم السياسيين والمناضلين.

قال صنع الله إبراهيم: السجن صنع مني روائياً، أنت هل صنع منك السجن مفكراً؟

لست مفكراً. المفكر أنتج شيئاً على مستوى المنهج، وهذا ما لم أفعله. لكن السجن صنع مني كاتباً بالتأكيد. ربما يكون رفع من تقديري لنفسي، فلم يعد يمكن الحفاظ على مستوى التقدير هذا إلا بالتفرّغ للكتابة، وهو قرار ما كنت لأجسر على اتخاذه لولا 16 عاماً في السجن. لو لم أسجن، لكنت كتبت أشياء على أرجح تقدير، لكن ربما ما كانت الكتابة لتصير مهنتي.

هل ثمة فعلاً ما يمكن تسميته بمثقفي السجن وأدب السجون؟

كتبت قبل سنوات مقالة عنوانها «عن مثقفي السجن، بالأحرى، لا عن سجن المثقفين»، في ملف حرّره الصديق عباس بيضون في «السفير الثقافي». مثقفو السجن هم أشخاص تكوّنوا كمثقفين في السجن، وربما ما كانوا ليصيروا مثقفين لولاه. في سورية، ينطبق ذلك على كثر، من كتّاب ومترجمين، منهم بكر صدقي وموفق نيربية وراتب شعبو وحسيبة عبد الرحمن وعماد شيحا وغيرهم... وأنا منهم أيضاً. وليس منهم ميشيل كيلو، مثلاً، الذي كان مثقفاً معروفاً قبل أن يسجن.

والسجن ليس إلا موضوعاً واحداً من مواضيع اهتمام هؤلاء المثقفين. الواقع، أن بعضهم لم يكتب شيئاً البتة عن السجن. وليس بينهم من خصّص عمله للسجن أو تفرّغ لأدب السجون.

أفترض أن أدب السجون هو الأدب، القصة والرواية خصوصاً، التي تكتب عن السجن، سواء جرّب الكتّاب السجن بأنفسهم أم لا.

جُرّدت من حقوقك المدنية، ألا تعتبر ذلك نوعاً من سجن آخر؟

من المألوف أن يقول معتقلون سوريون سابقون إنهم خرجوا من السجن الصغير إلى السجن الكبير. وهو تعبير كان يزعجني دوماً، لأنه، إذ يقلص الفارق بين السجن وخارجه، يُظهِر غير قليل من قلة الحساسية حيال الحياة في السجن، وهي مروّعة دوماً، ويفعل ذلك لأغراض وظيفية صغيرة. لذلك أيضاً لا أقبل تقريب الحرمان من الحقوق المدنية من السجن. هذه إهانة للسجن.

والحقيقة أني لم أشعر بفقداني شيئاً من «الحقوق المدنية» المزعومة. فلا أريد أن أنتخب ولا أن أترشح لمنصب، ولا أن أنال راتباً من الدولة، ولا عقود لي معها، ولا أكاد أملك شيئاً. أما الحق في السفر، فيبدو مستقلاً عن الحقوق المدنية. لقد سافر أناس لا حقوق مدنية لهم، وحُظِر سفر أناس ليسوا محرومين أو انتهى حرمانهم من حقوقهم المدنية. كل شيء اعتباطي في سورية. ووحدهم الأغنياء والمدعومون هم من لهم حقوق ثابتة في سورية الأسدية.

هل فكرت بالرحيل بطريقة ما إلى أوروبا أو أي بلد آخر؟

أبداً. منذ تفرغت للكتابة في أواخر عام 2000، تبدّى لي بوضوح أن تناولي النقدي للشؤون السورية، بينما أنا في البلد، قيمة بحد ذاته. ليست مسألة مكان، ولا عقيدة وطنية، بل شرط للإنتاجية والدور المرغوب. صحيح أنه اقترن بعدم أمان دائم ومؤلم، لكنني كنت على وعي بأني لن أستطيع، وأنا في أربعينات عمري، أن أعيش في الغرب.

هل ما زلت تخاف الدخول إلى السجن؟

نعم. انقضى وقت كنت أشعر فيه بالحنين إلى السجن. كان هذا احتفالاً مقنعاً بخروجي منه سالماً، وربما استعادة لتجربة تغيير مهمة في حياتي. لكن في أشهر الانتفاضة، ومع توالي أخبار التعذيب، وأوضاع المعتقلين، شفيتُ من الحنين، وأبذل اليوم جهداً غير قليل كي لا أعتقل. لكن ليس إلى حد ألا آخذ راحتي في الكتابة عن الشأن السوري.

هل تغيّرت القضية التي دخلت السجن لأجلها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي عن اليوم؟

تغيّرتْ طبعاً. وتغيّرتُ أنا أيضاً. منذ أيام السجن تبدّى لي أنه إذا شئنا الحفاظ على أهدافنا التحررية، فلا بد من تغيير مناهجنا. تخليتُ عن الشيوعية في وقت ما من ثمانينيات القرن العشرين، لأجل الثبات على أهداف الحرية والمساواة التي أفترض أنها النواة القيمية لكفاحنا. بقيت يسارياً، ولست مستعداً للتخلي عمّا في اليسار من انحيازات نقدية ضد أصحاب الثروة والسلطة، ومن موقف اعتراضي. لكنني صرت على نفور عميق من كل مذهبية مغلقة ومن كل منزع يقيني ودوغمائي، ومن انتهازية أصحاب العقائد ولاأخلاقيتهم العميقة. أعتقد أن مشكلة الشيوعية هي التعارض بين انحيازاتها الإنسانية المفتوحة ونظامها العقدي المغلق، وقد ذهب المفتوح ضحية المغلق.

آب 2011

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

ك

ل

م

ي

اعتقل الشاب ياسين الحاج صالح من كلّية الطب في جامعة حلب بتهمة الانتماء إلى حزب معارض... تنقّل بين سجن حلب المركزي ومعتقل عدرا في دمشق مدّة خمسة عشر عاماً. قبل أن تنتهي مدّة حكمه يُعرض عليه أن يصبح مخبراً، يكتب التقارير ويشي بأصدقائه. يرفض ياسين، ويرحَّل مع ثلاثين سجيناً إلى سجن تدمر الرهيب، ليمضي سنة إضافية في مكان جحيمي لا تنفتح أبوابه إلا لتلقي الطعام والعقاب.

هناك، لا أخبار جديدة، لا طعام شهياً، لا زاد عاطفياً، لا شيء طازجاً من أي نوع. زمن آسن متجانس، أبدية لا فوارق فيها ولا مسام لها. سجناء يقتلون الوقت بما يتاح من وسائل التسلية، وآخرون يروّضونه بالكتب والأقلام. عالم بلا نساء، لا أسرار فيه ولا خصوصيات.

زمن الثورة السورية يبدو وقتاً مناسباً للإفصاح عن هذه النصوص المؤلمة، حيث تجربة سجين ومفكّر سياسي عاش ستّة عشر عاماً من عمره على حافة التحطّم والخوف.

ياسين الحاج صالح كاتب سوري مقيم في دمشق. ينشر في العديد من الصحف والمجلات العربية. صدر له عن دار الساقي «أساطير الآخرين».

ISBN 978-1-85516-867-1



